



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي

موجة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم إقتصادية

من إعداد الدكتورة:

خبيزة أنفال حدة

السنة الجامعية: 2023/2022

مقدمة:

يمكن القول أن المشكلات والظواهر الاقتصادية هي تلك التي تنشأ من وجود حاجات متعددة بموارد محدودة لإشباع هذه الحاجات، فالإنتاج والنقود والمبادلات الداخلية والخارجية كلها ظواهر اقتصادية، لأنها تترتب على وجود الحاجات الإنسانية المتعددة والموارد المحددة. وقد حاول الإنسان دائما أن يفهم القوى التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية وتؤثر فيها، وفي ضوء ما انتهى إليه من معنى لتلك الظواهر والعلاقات أراد أن يصوغ سياسته وسلوكه على النحو الذي يمكنه من تدليل بيئته والسيطرة عليها في سبيل الحصول على الثروة، ومن هنا كان الفكر الاقتصادي.

إن تاريخ الفكر الاقتصادي لم يكن ميدانا شائعا للدراسة، فالأفكار الاقتصادية هي دائما وفي الأساس نتاج لزمانها ومكانها. ومثلما يتغير العالم فإن هذه الأفكار لا بد أن تتغير أيضا إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها، حيث ظهرت الكثير من الأفكار والآراء الاقتصادية لكثير من الفلاسفة والكتاب، إلا أن هذه الأفكار الاقتصادية كانت متناثرة في كثير من الكتب ولم يكن هناك تفكير علمي واضح، ولكن البحث على مفاهيم الثروة والملكية والقيمة حضي باهتمام بالغ من قبل الفلاسفة، وأصبح مقياس يدرس في مختلف الجامعات العالمية للتعرف على أهم الأفكار الاقتصادية وتطورها عبر العصور والأزمنة.

ولهذا جاءت هذه المطبوعة في محاولة التعرف على كيفية تطور الأفكار الاقتصادية عبر كل العصور ومختلف المجتمعات حتى وقتنا الحاضر، مع التعرف على أكبر المساهمين بأفكارهم ونظرياتهم الاقتصادية المختلفة، تحت عنوان محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الإقتصادي.

وقد قمنا بتقسيم المطبوعة إلى مجموعة من المحاور كالتالي:

- المحور الأول: مدخل لتاريخ الفكر الاقتصادي
- المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة
- المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى
- المحور الرابع: الفكر الاقتصادي الأوروبي الحديث
- المحور الخامس: الفكر الاقتصادي المعاصر

المحور الأول: مدخل لتاريخ الفكر الاقتصادي

قبل أن نتحدث عن مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي، سندرج معنى علم الاقتصاد من أجل الكشف عن التطورات الاقتصادية عبر التاريخ.

1. مفهوم علم الاقتصاد:

حرص علم الاقتصاد منذ نشأته على دراسة السلوك البشري، وما هو عليه، والكماليات التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها وتحقيقها. كما يركز على العلاقة بين الأهداف والغايات المستخدمة لأغراض عديدة فيما يتعلق بالموارد المتاحة التي تتميز بالندرة.

ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة اجمالاً تدبير أمور المنزل Nomos التي تعني المنزل Oikos فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل إلى أمثل استخدام لدخله في تحقيق أقصى الحاجات لأسرته، إلا أن المعنى الاصطلاحي لللفظ، (شطبي، 2018/2017)

يشير مصطلح الاقتصاد إلى أنه من مناهج العلوم الاجتماعية التي تهدف إلى دراسة السلوك البشري المتأثر باحتياجات الفرد والمصادر المتعددة في استخدامه. ينقسم الاقتصاد إلى فئات عديدة، في المقام الأول الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الجزئي. بالإضافة إلى الاقتصاد الإيجابي والمعياري، وكذلك مدارس الأفكار الاقتصادية.

الاقتصاد هو علم إقتصادي يستخدم باستمرار وعلى نطاق واسع لتحديد وشرح كيف وعلى أي مبدأ يقوم النظام الاقتصادي. بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين أطراف هذا النظام وقلوب المجتمعات بأطرها. (علي، 2021)

2. مفهوم الفكر الاقتصادي: هو فكر إنساني في مجال الحياة الاقتصادية وهو الذي

يكشف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات التي تفسر تلك الظواهر ويضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية .

تاريخ الفكر الاقتصادي هو قسم من أقسام علم الاقتصاد، ويحرص على القيام بدراس أي تطور يطرأ على الوضع الاقتصادي، وخاصة فيما هو مرتبط بنظريات الاقتصاد بأنواعها، سواء كان الاقتصاد الكلي أو الجزئي. كما أنه يركز على التعرف على ما قدمه العلماء الاقتصاديين من أفكار على مر التاريخ ودراسته بشكل جيد. تاريخ الفكر الاقتصادي ينظر إليه على أنه الجزء الذي يهتم بالتعرف على كل ما هو مرتبط بتطوير علم الاقتصاد ودراسته، وأيضاً دراسة ما يحتويه من أفكار ونظريات ومدارس اقتصادية، ويقوم بالتعامل مع العديد من الموضوعات التي تضم الاقتصاديات المتعلقة بالسياسية حتى تم تسميته باسم الاقتصاد السياسي. (البغدادي، 2021)

إن المشكلة التي واجهة الإنسان منذ ظهوره على سطح الأرض هي مهمة الإبقاء على الذات، وذلك من خلال العمل على توفير الإشباع اللازم لحاجاته المختلفة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لإشباع الحاجات وهو ما يتطلب إتباع وسائل وطرق معينة تتمثل بوسائل الإنتاج.

منذ ذلك الحين أدرك الإنسان حقيقتين:

- إن الحاجات متعددة ومتجددة وغير محدودة.
- الموارد الاقتصادية محدودة نسبياً بالمقارنة مع الحاجات.

عند ربط هاتين الحقيقتين يظهر لنا ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية (وهي كيفية الموائمة بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة). يسرد لنا تاريخ الفكر الاقتصادي كيفية التباين في الآراء والسياسات التي تبنتها المجتمعات المختلفة في اختيار الأسلوب المناسب لحل المشكلات الاقتصادية وترتيب أولويات حاجاتها. (تاريخ الفكر الاقتصادي)

3. أهمية دراسة الفكر الاقتصادي:

الإنسان كائن تاريخي ولا يمكن أن يفهم تاريخه إلا من خلال دراسة تاريخية كما أن مستقبله محكوم إلى حد كبير بترائه التاريخي لذلك تظهر أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة ودراسة تاريخ الفكر الاقتصادي. (شقيز، 1988) في أي عصر، الفكر الاقتصادي يتصدى للمشكلات الاقتصادية التي تبرز والتي تختلف في طبيعتها عن مشكلات أي عصر آخر. المشكلة الاقتصادية (موارد محدودة وحاجات متعددة) قد تكون وراءها أسباب مختلفة .. ففي فترة ما بين الحربين العالميتين تولدت مشكلة البطالة المزمنة التي تعد واحدة من مضاعفات المشكلة الاقتصادية فاستطاع المفكر الكبير كنز في تلك الفترة من حلها. أما المشكلة التي واجهة (ادم سميث) الذي هو قبل كنز هو وجود عدم تناسب بين الإنتاج وبين

الحاجات والرغبات، لذلك حاول التركيز على أساليب زيادة الإنتاج والإنتاجية والتي ربطها بتقسيم العمل.

وتظهر أهمية وفوائد دراسة مادة الفكر الاقتصادي بالنقاط الآتية: (تاريخ الفكر الاقتصادي)

- المساهمة بتوفير البداية الصحيحة لدراسة النظرية الاقتصادية المعاصرة.
- تؤكد الطابع العملي لعلم الاقتصاد ومساهمة التيار الفكري في إيجاد الحلول العملية للمشاكل الاقتصادية.
- تساعد على تجنب الوقوع بالأخطاء السابقة في السياسات الاقتصادية والاستفادة منها عند وجود أوجه للشبه بين الحاضر والماضي.
- تتيح لنا دراسة الفكر الاقتصادي وتاريخه معرفة طبيعة اعتماد الفكر الاقتصادي على أي العصور القديمة.
- تساعد دراسته على فهم أساسيات وأصول الاقتصاد.
- تساعد دراسة الفكر الاقتصادي وتاريخه في التعرف على دوره في صياغة وبناء أنظمة مختلفة لجميع الدول، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

4. بداية ظهور الأفكار الاقتصادية:

قد يثار تساؤل مفاده، متى بدأ التفكير الاقتصادي عند الإنسان؟ ان الاجابة عن هذا السؤال يتطلب التمييز بين مسألتين تتعلق بمفهوم المشكلة التكنيكية ومفهوم المشكلة

الاقتصادية، حيث ان المشكلة التكنيكية هي في الواقع مشكلة طبيعية تتجسد في مشكلة السيطرة على الطبيعة، والتي تعبر من ناحية أخرى عن العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وهنا فان هذه المشكلة موجودة دائما طالما كان هناك إنسان وهناك طبيعة مقترنة برغبة في السيطرة المستمرة من قبل الإنسان على الطبيعة، وبهذا المعنى فالمشكلة التكنيكية موجودة منذ الأزل وموجود فكر يتعلق بها منذ بداية الفكر الإنساني.

أما المشكلة الاقتصادية فهي مشكلة اجتماعية في جانب كبير منها، والمشكلة الاجتماعية لا تعبر عن العلاقة بين الإنسان والطبيعة وإنما تعبر عن العلاقة بين الإنسان والإنسان، فتاريخ ظهور الفكر الاقتصادي يرتبط بتاريخ ظهور المشكلة الاقتصادية بمعناها الإنساني، إذ لا نجد مشاكل اقتصادية بهذا المعنى في المجتمع البدائي واول بداية لهذه المشكلة هي في بداية مرحلة المجتمع العبودي أي الاهتمام بالفكر اليوناني كونه يمثل فكر المرحلة العبودية.

فالإنسان البدائي لم يعرف الملكية الفردية بمعناها الصحيح في المراحل البسيطة الأولى من حياته، بل كان يسود هذه الحياة نوع من التضامن، ناشئ عن صعوبة الظروف التي لم يكن الفرد قادرا على مواجهتها وحده، وعن ضالة الإنتاج وبساطته، وعدم وجود أي فائض إنتاجي يسمح باستغلال عمل الآخرين، لأن العمل كان كله موجها نحو تلبية الحاجات الضرورية المباشرة. وبهذا فعندما كانت حاجات الإنسان بسيطة، وكان صراعه مع الطبيعة من أجل بقاءه، وأساليب الإنتاج كانت بدائية هي الأخرى لم تكن هناك ضرورة اجتماعية لتقسيم العمل، ولم يتطلب في ذلك الوقت وجود نظرية اقتصادية أو اجتماعية محكمة تفسر وتوجه الحياة الاقتصادية للإنسان، ولا تظهر الحاجة إلى فكر اقتصادي معين، ولم يتطلب ذلك

أيضا وجود اقتصاديين، طالما اعتمدت مشكلة البقاء على العرف والتقاليد أو على القهر من جانب سلطة عليا، إذ كان الأمر متروكا لرجال الدين والفلسفة والسياسة في إصدار حكمهم ووضع القواعد الدينية أو النظرية السياسية والفلسفية الأخلاقية التي تنظم حياة المجتمع. ولكن مع تعقد الحاجات الإنسانية وتعددتها وتطور أسلوب الإنتاج وتطور المجتمع وتشابك المصالح، تنشأ عندئذ الحاجة إلى مثل هذه النظرية، وتنشأ الحاجة إلى وجود تفكير اقتصادي منظم بما يتلائم والحاجات التي أفرزها ذلك التطور. ومن هنا يمكن القول أن بداية الاهتمام بالفكر الاقتصادي تعود إلى مرحلة المجتمع العبودي، أي بداية الاهتمام بالفكر اليوناني كونه يمثل فكر المرحلة العبودية، ومن ناحية الفكر اليوناني، فإننا نلاحظ أن المجتمع اليوناني مر بمرحلتين كبيرتين تفصل بينهما مرحلة انتقالية، المرحلة الأولى هي البدائية في عهد تفسخها وانحلالها، ثم مرحلة انتقالية قبل الدخول في المرحلة الثانية وهي العبودية التي بلغت فيها الحضارة اليونانية مستوى النضوج. (محمد)

5. عناصر الفكر الاقتصادي:

تختلف الاتجاهات الفكرية حول عناصر الفكر الاقتصادي، ويمكن حصرها في المذهب والنظرية والمنهج والسياسة الاقتصادية، كما هو مبين:

- النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي: إن التجربة علمتنا أن الحوادث الفردية لها وجوانب مشتركة، وأن من الممكن توفير مجهودات فكرية ضخمة إذا درسنا هذه الصفات أو الجوانب ومع ما تثيره من مشاكل مرة واحدة، فمن الضروري ولأغراض معينة تحليل كل حالة فردية من التسعير في سوق فردية ما، وتحليل كل دورة

اقتصادية فردية، هكذا، ولكن حتى في الحالات التي يكون فيها مثل هذا التحليل ضروري فإن المجموعة الأكبر منها تبدي صفات متشابهة يمكن معالجتها بواسطة مخططات عامة، وبالتالي من المفيد الارتقاء إلى مستوى أعلى من التجريد التعميمي، الذي نبني عليه أداة أو آلية أو جهاز للتحليل الاقتصادي. (تفرقنيت و زعزع، 2019/2018). أن النظرية تدرس القوانين التي تتحكم بالظاهرة وتفسر آلية عملها (ميكانزماتها) فالنظرية اذن علمية وتشكل في ذات الوقت مضمون علم الاقتصاد. فالنظرية فالحقيقة هي فرضية برهنا عليها واثبتنا صحتها، وان الطريقة المتبعة في التوصل الى النظريات الاقتصادية هي الطريقة العلمية المتبعة في بقية العلوم وهذه الطريقة هي مزيج من طريقتي الاستنباط والاستقراء. (السامرائي، 1968)

التحليل الاقتصادي هو العلم الملازم لعلم الاقتصاد، ويهدف إلى البحث في العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية، حيث يعمل على إرجاع الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها الأساسية التي يمكن فهمها أكثر من فهم الظاهرة ككل، ومن ثم صياغة فرضية تفسر هذه الظاهرة على أساس العلاقة السببية. (التحليل الاقتصادي، 2021)

- المذهب: ويدخل في ميدان الأخلاق لأن المذهب قيمي (أي الحكم على نظام إقتصادي معين فيحبذ قبوله أو رفضه)، وبما أن علم الأخلاق هو علم القيم فان المذهب يدخل في باب علم الأخلاق التي لا تكتفي بالتعبير عن الواقع وإنما تحاول تفسيره استنادا إلى مثل العليا.

إن الطابع الاقتصادي للمذهب أو النظرية يتحدد بكونه يتعلق بدراسة قوانين نظام إنتاج الثروة المادية، وتوزيعها على الطبقات الاجتماعية عبر مراحل التاريخ. (كبه، 1970)

يمثل المذهب الاقتصادي توجهها فكريا، يركز على تحديد القواعد والأصول التي تنظم الحياة الاقتصادية، وتضع حلولاً لمشكلاتها وفق تصوراتها للعدالة الاجتماعية، وعلى الرغم من أن المذاهب الاقتصادية على اختلاف ألوانها وأشكالها تتفق في أنها تبحث في قضايا الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، إلا أنها تتميز عن بعضها البعض في مجموعة الخصائص الذاتية التي تجعل لكل أمة المذهب الخاص بها. (قحف، 2001)

- السياسة الاقتصادية: وهي مجموعة إجراءات اقتصادية تقوم بها الدولة والتي تستهدف تطبيق النظرية من أجل التغيير.
- المنهج: ويمثل مجموعة أدوات وأساليب تحليلية لا بد من استخدامها من أجل الوصول إلى الحقيقة الاقتصادية، ويستعين المنهج الاقتصادي بالعلوم الأخرى.

6. علاقة تاريخ الفكر الاقتصادي بعلم الاقتصاد:

إن علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا. فعلم الاقتصاد له علاقة بعلم التاريخ وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم و الأفكار الاقتصادية المختلفة و معالم كل من هذه النظم. إن عالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد ، وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي،

و تلمس مواطن القوة و الضعف في التجارب الماضية. إن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للإقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والإجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الإقتصادية. إن من العسير أن نفهم أسباب إرتفاع الأسعار في القرن السادس عشر في أسبانيا وأوروبا عامة إذا جهلنا واقعة إكتشاف أمريكا وإكتشاف مناجم الذهب فيها. فأهمية علم التاريخ هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الإقتصادية. والتحليل الإقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الإجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين. فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة تسمح لصاحب القرار بتغيير السياسة الاقتصادية لتجنب الانتقال من حالة الانتعاش إلى حالة الركود. (حسين، 2016)

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

1. الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة:

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا كبيرا، مما يوحى بوجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق، فالحضارة المصرية القديمة والبابليين عرفت مجتمعات منظمة من زمن بعيد. وكانت هذه الحضارات شديدة المركزية، وتعرف نوعا من الزراعة المتقدمة والمنظمة. وكانت الدولة تسيطر على تنظيم أمور الحياة الاقتصادية وبوجه خاص تنظيم الري، مما يستتبع بالضرورة إلماما بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد وردت بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي، وهو أقدم قانون معروف لدينا. (البلاوي، 1995)

← الحضارة البابلية:

تعتبر من أقدم الدول في التاريخ، وتميزت حضارتها المتطورة بالقياس في تلك الفترات الزمنية، وتميزت هذه الحضارة بالعديد من المميزات، وبعض أوجه التقدم التي تعتبر نقلة، حيث تميزت بالعلم والجاه، وبأرضها الخصبة والعمران، لكن الشاهد في هذه الحضارة ما يعرف بقوانين حمورابي، وهي قوانين عبرت في جوهرها عن:

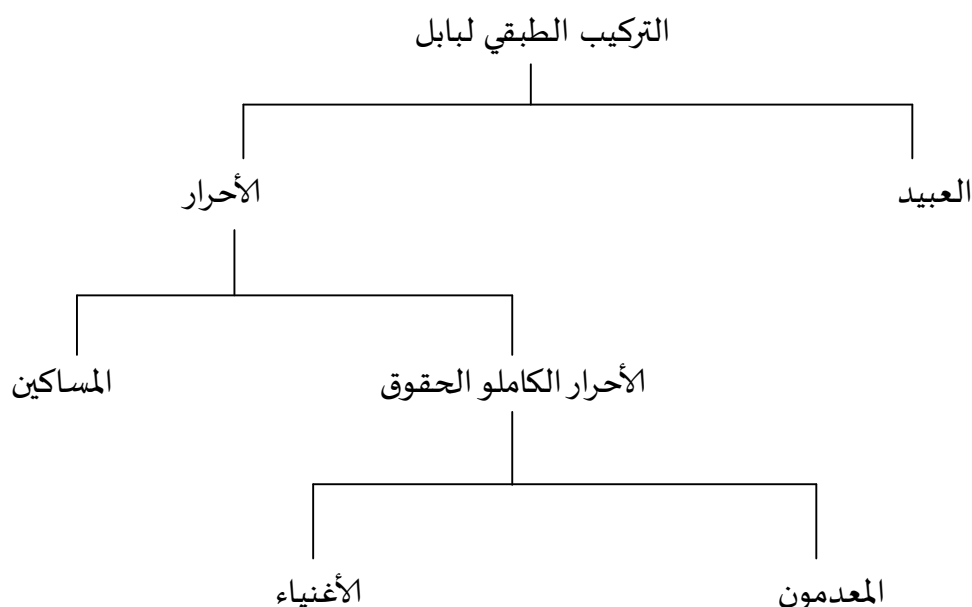
«مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، وبالرغم من أنها تشير إلى هدف حماية الضعيف من القوي، إلا أنها أكدت بالأساس على حق الأحرار في إمتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق بهم.

← طبقة الحرفيين الأحرار، وكذلك دور الصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الأشغال البسيطة.

← طبقة الرقيق وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، وتشكل السواد الأعظم في دولة بابل، حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية.

التركيب الطبقي للمجتمع البابلي في زمن حمورابي كان بالشكل التالي:

الشكل 1: التركيب الطبقي للحضارة البابلية



المصدر: إبراهيم كبه، دراسات في تاريخ الإقتصاد والفكر الإقتصادي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة

الإرشاد، العراق: 1970، ص، 150.

لهذه القوانين علاقة بالنشاط الاقتصادي، ولها دلالة اقتصادية، مما يعني أن هناك فكر اقتصادي، وكان هناك إسهام فكري اقتصادي لدى الحضارة البابلية، إضافة إلى ما ورد عن الملكية وتنظيمها، وهذا أيضا قضية اقتصادية. (الياس وبالي، 2016)

تطورت قوى الإنتاج بشكل ملحوظ في الحضارة البابلية حيث استخدم في الزراعة وعلى نطاق واسع الأدوات المعدنية؛ وأخذت أدوات الحرفيين تزداد اتقاناً وتعددت أنواع التخصصات الحرفية، فانتشرت الحياكة بشكل واسع، ومع تطور التجارة البحرية أخذ الاهتمام بصناعة السفن لنقل وتبادل المنتجات، ولهذا أخذ الانتاج يكتسب طابع التبادل السوقي بعد أن كان إنتاجاً يهدف لسد الحاجات. وأيضاً كان للعمليات المصرفية أهمية بالغة مما دفع المملكة إلى تشريع قانونها الشهير بتحديد الفائدة القصوى على المحصولات الزراعية وفائدة النقود.

← الحضارة المصرية القديمة:

الدولة في تلك الفترة كانت سلطة مركزية في مصر، وذات أبعاد اقتصادية وسياسية وكانت تملك وسائل إنتاج رئيسة وبالأخص في الأراضي، لأن مصر ارض زراعية، وكان النشاط الزراعي في تلك الفترة على وجه الخصوص له دور كبير، وكانت الطبقة الحاكمة والحاشية، تعفى من الأعمال البدنية وممارسة النشاط الاقتصادي، وكان عملها مقصوراً على النواحي الفكرية فقط. حيث انقسمت الى طبقتين: الطبقة الحاكمة والطبقة الرعية. من الأمور التي تدل على أن الحضارة المصرية كان لها إسهامات فكرية في تاريخ الفكر الاقتصادي:

← ظهور نوع من تقسيم العمل.

← استقرار الزراعة في حقول ثابتة.

← تنظيم أعلى للموارد المالية والبشرية.

وهو أمر مهم له علاقة بالسماح بالعمل بالتجارة، وهو ما يعرف بالقانون الموسوي، لأن العمل بالتجارة لم يكن مسموحا به على القانون الموسوي، نسبة إلى موسى عليه السلام. (الياس و بالي، 2016)

ومن أهم خصائص المجتمع المصري: (جعفر، 2021/2020)

← كانت علاقات الإنتاج في المجتمع المصري تمثل العبودية المعممة، والدولة تسيطر على أملاك البلاد بشكل كامل وأن الرعية ملك للدولة. وكان هناك نوعان من الملكية: ملكية فردية تتوزع بين ملكيات صغيرة وملكيات كبيرة وكان الحق مطلقا. وملكية الانتفاع كأن يمنح بعض الموظفين حق الانتفاع بقطعة أرض.

← الملكية الخاصة قائمة على أساس الأرض التي تعتبر هي المظهر الأساسي للثروة؛

← يعتبر الإنتاج الزراعي هو الأساس في الاقتصاد الفرعوني، ويوزع الإنتاج على ثلاثة حصص: الأولى تغطي متطلبات الإنتاج واحتياجات المنتجين. والثانية تسلم على شكل ضريبة عينية للدولة، أما الثالثة وهي عبارة عن الانتاج الفائض يوزع على أفراد الطبقة الحاكمة.

← تميز الاقتصاد بالاكتماء الذاتي، فقد كانت التجارة نشاطا ثانويا التي بدأت عن طريق المقايضة ثم انتقلت إلى استخدام النقود. فقد كانت التجارة مجازة وغير محرمة.

← منع أخذ الفائدة؛

← بالنسبة للنقود لها قيمة في حد ذاتها؛

← إقتصار الكتابات المصرية القديمة على تسجيل الأفكار الفلسفية والدينية وكل ما يتعلق بتنظيم الحكم، وتقسيم الطبقي للمجتمع؛

2. الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية:

بدا الاقتصاد الإغريقي اقتصادا عائليا، إذ كانت كل عائلة تكون وحدة اقتصادية، وعلى ذلك لم تنشأ مشاكل إقتصادية نظرية ذات معنى. وفي هذه المرحلة، عرف الاقتصاد بأنه علم إدارة المنزل، مما يبين سيادة الاقتصاد العائلي على الحضارة اليونانية، ولم تظهر مشاكل اقتصادية هامة أمام اليونانيين إلا في وقت متأخر عند أثينا، نتيجة الحصول على غنائم الحرب وازدهار التجارة. ومع ذلك، فإننا لا نجد بناء فكريا متكاملًا عن المشاكل الإقتصادية برغم إهتمام الإغريق بالمسائل الفكرية. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الدولة الإغريقية قد قامت على الرق، بحيث ترك العمل اليدوي للعبيد، وكانت النظرة إلى العمل بصفة عامة باستثناء الزراعة محل إحتقار من المفكرين. وهكذا تراجع شأن الإهتمام بالإنتاج أهم مقومات الحياة الإقتصادية. ونجد بعض الأفكار المتناثرة لدى الفلاسفة اليونانيين. (البلاوي، 1995)

← التنظيم الإجتماعي عند اليونانيين:

كان المجتمع اليوناني مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات والذي كان يتألف من:

← طبقة الملاك الأرستقراطيين: وتتصدر قمة الهرم الإجتماعي، وهي تنظر للعمل اليدوي

نظرة سخرية، تحصل على الربع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.

← طبقة متوسطة: وهي الطبقة التي تلي طبقة الملاك، تشمل هذه الطبقة صغار الملاك والحرفيين.

← طبقة الأجانب: وهي طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية.

← طبقة العبيد: وهي التي تقع في أسفل الهرم والذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي، والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب، لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الإقتصادية المربحة.

← التنظيم الإقتصادي عند اليونانيين:

← الزراعة: شغلت الزراعة مساحة مقدارها 20% من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

وحدات كبار الملاك: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

وحدات المالكين الصغار: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

← الصناعة: إهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم، كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

← التجارة الخارجية: عرفت التجارة الخارجية رواجاً نسبياً وخاصة بعد صنع السفن التجارية التي قامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد إحتياجات السكان من المواد الغذائية. كما إنتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، أما حق التعامل بالفضة فكان حكراً على الدولة فقط. (الياس و بالي، 2016)

← مساهمات أفلاطون 429 ق م إلى 347 ق م:

يعد أفلاطون أحد ألمعكت ٭ اب في التراث الأدبي الغربي، وأحد أكثر المؤلفين تأثيراً، وانتشاراً، وتغلغلاً في تاريخ الفلسفة. وهو مواطن أثيني من عائلة أرستقراطية، يكشف في محاوراته عن اندماجه في الأحداث السياسية، والحركات الفكرية في عصره، ومع ذلك، فقد كانت المسائل الأعمق والأبعد ثبوته أكثر، كما كانت الاستراتيجيات التي يستخدمها في معالجة تلك المسائل غنية الإيحاء والتأثير، حتى يظل ٭ القراء المثقفين في كل حقبة تاريخية تقريباً كانوا قد تأثروا به في جوانب مهمة، ولم يخلو عصر من العصور من فلاسفة اعتبروا أنفسهم أفلاطونيين، لم يكن أول من يمكن أن تنطبق عليه كلمة "فيلسوف"، غير أنه تميز بوعيه الفائق بالكيفية التي يجب النظر بها إلى الفلسفة، وقد كان مدركاً لمجالها، وطموحاتها بدقة، كملو ٭ ل مسار التيارات الفكرية التي تصدى لبحثها، حتى يمكن اعتبار أن موضوع الفلسفة بحث منهجي دقيق، للقضايا الأخلاقية، والسياسية، والميتافيزيقية، والمعرفية، باستخدام منهج محدد من ابتكاره. وفي تاريخ الفلسفة الغربية، لم يقاربه في عمق بحثه ومدى تأثيره، إلا قليل من المؤلفين:

ربما فقط: أرسطو (الذي زامله في الدراسة)، وتوماس الأكويني، وكانط، وهم من يمكن الاتفاق على أنهم ينتمون لنفس مرتبته. (كراوت و الحلواني، 2017)

كان أفلاطون نفسه أرسطقراطيا، ولكنه لم يكن ضد الديمقراطية بشكل مطلق، ولكنه ثار ضد مبالغات وتطرفات الحكم. وقد عاش أفلاطون في العهد الديمقراطي لأثينا، وقد اشتغل بصورة مباشرة في السياسة، وهناك دلائل كثيرة على أن كتابه الرئيسي الجمهورية يضم أهم مصادر تفكيره الاقتصادي وبعض أقسام القانون.

← نظريته في أصل المدينة: يمكن تلخيص نظرية أفلاطون في أصل المجتمع والدولة في

النقاط التالية:

تمتد جذور المجتمع وبالتالي الدولة إلى تقسيم العمل الاجتماعي، ويرى أفلاطون أن التقسيم المذكور إنما نشأ بالضرورة لاختلاف المواهب الطبيعية بين الناس من جهة وتعدد حاجات الإنسان من جهة أخرى.

- إن تقسيم العمل أو التخصص بالضرورة يؤدي إلى نشوء التجارة. إلا أن أفلاطون لا يتابع نظريته لبيان الصلة بين تقسيم العمل والتبادل من جهة وبين نشوء الدولة من جهة أخرى، وهو ما اكتشفه علم الاجتماع في القرن التاسع عشر، وذلك بتحديد سلسلة الاتصال بين تقسيم العمل، فالمملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فالتبادل، فنشوء الطبقات، فضرورة نشوء الدولة.

- كذلك أهمل أفلاطون المصدر الاجتماعي لتقسيم العمل ورأى فيه مجرد ظاهرة طبيعية تتصل بالمواهب الطبيعية للإنسان.

- لم يدرك أفلاطون الصلة بين تقسيم العمل و توسع السوق وهو ما أكد عليه فيما بعد ادم سميث.

- إستخدم فُلاطون نظريته لأغراض سياسية واضحة وهي تمجيد نظام الطبقات المغلقة أو ما يدعونه بـ Castes وبني جمهوريته.

← نظريته في الدولة المثالية: كذلك يمكن تلخيص هذه النظرية المشهورة في النقاط التالية:

- انعدام النزاع الطبقي في الجمهورية، ولا شك أن هذا الرأي يعكس اشمئزاز أفلاطون من النزاعات الطبقيّة المحتدمة التي كانت تتآكل الديمقراطية اليونانية.
- إزالة النظام الطبقي في الدولة المثالية، لا بإلغاء الطبقات بل بخلق نظام طوائف مغلق، يقوم على اختيار إحداها للحكم والدفاع على أن تكون هذه الطائفة حرة من الاستثمار والعمل، وتخصص الطوائف الأخرى للعمل والإنتاج، إن طائفة الحكام يجب أن تهيأ للحكم منذ الطفولة وتؤدي الامتحان اللازم لذلك، وتتألف عادة من الحراس والمساعدين.

إن أفلاطون إذن يدعو إلى حكم الفئة المختارة النخبة ضد فئات المجتمع المنتجة وهو بذلك يسجل في الحقيقة اشمئزازه من كلا النظامين السائدين في اليونان في زمانه، نظام اثينا الديمقراطي، ونظام سبارطه الارستقراطي، حيث كان الفساد والانحلال يعتورهما على السواء، وقد استغلت هذه النظرية الأفلاطونية حتى في زمن أفلاطون لتبرير الثورة المضادة للارستقراطية ضد حكم التجار الديمقراطي. (كبه، 1970)

← النقود والربا: يرى أفلاطون أن للنقود دور هام ، فعندما يتم تقسيم العمل وتخصيص العمل، فغلى كل شخص سيعرض إنتاجه على الآخرين ليشتروه، فتظهر الحاجة للنقود كأداة ملائمة لتحصل بواسطتها عمليات البيع والشراء. فهو يرى أن دور النقود هو التالي:

- النقود وسيلة للتبادل؛
- يجب أن تكون النقود مستقلة عن قيمتها الذاتية؛
- اقترح أفلاطون نقودا صورية تستعمل خصيصا للتبادل؛
- كان رافضا للربا واعتبرها أمر غير أخلاقي.

أفكار أفلاطون الباقية في الفكر المعاصر:

← فكر حكم النخبة: لقد دخلت هذه الفكرة في كثير من النظريات الإجتماعية والسياسية المعاصرة، فدعا إليها "باريتو" أحد رواد المدرسة الرياضية في الإقتصاد ورأى فيها القوة الدافعة لمجموع التطور الإجتماعي، كما دعى إليها "ويلز" في بعض مؤلفاته ورواياته.

← حكم العقل: وقد دعا إلى هذه الفكرة جميع الفلاسفة العقلين في العصر الحديث.

← فكرة العهد الذهبي السابق: وهي الفكرة التي كانت تظهر دائما لدى المدارس الرومنتيكية في الإقتصاد، حيث إعتبروا العصور الوسطى هي العصر الذهبي المزعوم.

← إحتقار التجارة الخارجية: كذلك نجد هذه الفكرة بارزة في كتابات الإقتصاديين

الرومانتيكيين في ألمانيا.

← النظر للإقتصادي كمصلح إجتماعي: وهذه النظرة لا تزال تسود الكثير من الكتابات

الإشتراكية غير العلمية حيث ينظر إلى وسائل تطور المجتمعات بمغزل عن قوانين

الإقتصاد العلمي. (كبه، 1970)

← مساهمات أرسطو 384 ق م إلى 322 ق م:

أرسطو طاليس (384-322 ق.م) من أعظم الفلاسفة على امتداد العصور، وإذا

حكّمنا عليه بالاختصار على تأثيره الفلسفي فلن يناظره في الأهمية سوى أفلاطون، إذ

طبعت مؤلفات أرسطو بطابعها قرونًا من الفلسفة بدءًا من نهاية العصور القديمة، مرورًا

بالنهضة، وصولًا إلى أيامنا هذه، إذ لا تزال مؤلفاته تدرّس بحماسة لا تعبًا

بالجانب الأثاري لها؛ ولقد ترك لنا هذا الباحث والكاتب المذهل كتلة ضخمة من النصوص

قد يبلغ عددها مئتا رسالة تقريبًا، وصلنا حوالي واحدة وثلاثون منها.

ولد أرسطو طاليس في العام (384 ق.م) مدينة صغيرة تدعى عرف (أسطاغيرا) تقع بالمنطقة

المقدونية من شمال شرق اليونان (ومن هنا جاء تلقيبه بـ "الأسطاغيويقي")، ورسّل إلى

أثينا عندما كان في حوالي السابعة عشرة من العمر ليدرس في أكاديمية أفلاطون التي كانت

تحتل صدارة مواقع التعليم في أنحاء العالم اليوناني. ولم يقطع أرسطو علاقته بهذه

الأكاديمية حتى وفاة أفلاطون في العام (347 ق.م)، وحينها غادر إلى أسوس (في آسيا

الصغرى، ساحل شمال غرب تركيا اليوم)، وهناك واصل نشاطه الفلسفي الذي بدأه في

وكاديلميقي أفلاطن المرجح ج د ه ا أن ه بدأ أيضا ه ا بتوسيع أبحاثه لتشمل البيولوجيا البحرية بقي أرسطو في أسوس حوالي ثلاث سنوات، ثم ه انتقل إلى جزيرة ليسبوس المجاورة لساحل أسوس، ويبدو أن ه هذا الانتقال حدث بسبب وفاة مضيفه هرمياس حاكم أسوس، وهو صديقه وزميله في الأكاديمية ه ا. (شيلدزو الحارس، 2016) ويشبه أرسطو أفلاطون في أن كليهما يخضع الاقتصاد للأخلاق. وقد سجل أرسطو جل أفكاره في كتابيه "السياسة" و"الأخلاق".

أرسطو ناقض أفلاطون في أفكاره ورأى أنه من الممكن تحقيق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة وأن الدافع الشخصي هو من أقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة، وقد شكلت هذه الأفكار البذرة الأولى لأفكار آدم سميث فيما بعد في كتابه ثروة الأمم عام 1776 ميلادي الذي نادى فيه بإطلاق الحرية الفردية لتحقيق الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة فيما سماه باليد الخفية.

ظهر عند أرسطو أفكار اقتصادية من قبيل محاولته تفسير بعض الظواهر الاقتصادية حيث فرق بين قيمة الاستعمال التي تعتمد على قيمة منفعة الشيء بالنسبة للشخص، وقيمة المبادلة التي يتم فيها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها مع بعض، واعتبر الأثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية فهي أثمان غير عادلة.

ودرس أرسطو الاستغلال بصورة بسيطة تبعا للزمن الذي كان يعيش فيه فقد فرق بين الثراء الطبيعي والغير طبيعي حيث اعتبر استخدام العبيد ثراء ه طبيعيا بينما اعتبر التجارة

ثراء غير طبيعي، كما اعتبر سعر الفائدة والكسب منها ثراء غير طبيعي وقال إن النقود غير منتجة في ذاتها لذلك اعتبر الفوائد مرذولة وتعتبر من قبيل الثراء الغير طبيعي، والجدير بالذكر هنا أن هذا يتوافق مع نفس المبررات التي حرمت الفائدة لأجلها في الإسلام.

كما فرق أيضاً بين الأموال التي تهلك بالاستعمال والأموال التي لا تهلك بالاستعمال؛ حيث رأى أن النقود تهلك عند التصرف فيها أي عند استعمالها في شراء السلع والخدمات، في حين أنها لا تهلك بالاستعمال إذا أخذت وتم احتساب سعر فائدة عليها. (قومان، 2016)

ويمكن تلخيص أهم الإسهامات والأفكار الاقتصادية التي جاء بها أرسطو في التالي: (جعفر، 2021/2020)

← نشأة المدينة: لم يكتف أرسطو بتفسير أفلاطون الذي أرجع أصل المدينة إلى العامل الاقتصادي، وبين أن المدينة ظهرت نتيجة للتطور التاريخي ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية التي ذكرها أفلاطون.

← نظام الملكية: انتقد أرسطو آراء التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء مكانها نظام ملكية جماعية، حيث يقول أن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع ما ينتجونها معاً فيما بينهم وهذه المنازعات كفيلة بأن تؤدي النظام. لهذا فضل أرسطو نظام الملكية الخاصة ودافع عنه، وحجته في ذلك أن هذا الأخير مؤسس على حب الذات، وبدافع هذه النزعة المتأصلة في كل فرد فإنه يسعى دوماً لتنمية ما يملكه

من أموال فتنامي الثروة وتندفع عجلة الإنتاج في سبيل إشباع المزيد من الحاجات المادية لأفراد المدينة.

← نظام الرق: دافع أرسطو عن نظام الرق، وبرر أرسطو ذلك بأن التفاوت الطبيعي بين الناس حقيقة وعدم التساوي بينهم مسألة طبيعية لا سبيل لإنكارها، فالإنسان لم يولد متساوياً مع الآخرين.

← القيمة: كان أرسطو أول من أبرز التفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. فعرف "القيمة الإستعمالية" لأي سلعة بأنها قيمة الإشباع الذي تعطيه السلعة لمن يستهلكها أو يستعملها، أما "القيمة التبادلية" فهي قيمة ما يحصل عليه الفرد من سلع في السوق نتيجة مبادلة سلعته بغيرها من السلع.

← النقود ووظائفها: ذكر أرسطو في مناقشته لموضوع النقود أن الحياة الاقتصادية لأي مجتمع تتطلب بالضرورة إجراء عمليات المبادلة. وعمليات المبادلة هذه اتخذت بادئ الأمر صورة المقايضة، ولكن صعوبات هذه الأخيرة ورغبة الأفراد في تفاديها دفعتهم إلى اختيار سلعة معينة لتكون بمثابة الوسيط في المبادلة، وهذه السلعة هي ما يعرف بالنقود كأداة للتبادل وهي وظيفتها الأساسية حسب أرسطو. وفي مناقشته حول المبادلة المتكافئة قاده إلى ملاحظة هامة وهي إمكانية استخدام النقود كمقياس للقيمة. وفي مناقشته حول مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجاته، تضمنت إمكانية اختزان الثروة الفائضة في صورة نقدية وهذا أوحى إليه بوظيفة ثالثة للنقود وهي مستودع للقيمة.

← الفائدة: كان يرى نفس أري أفلاطون، وأوضح أنه لا يوجد أي مبرر للتفريق بين الفائدة على القروض التي استخدم لأغراض الاستهلاك، أو تلك الخاصة بأغراض التجارة.

← احتكار عرف أرسطو الاحتكار بأنه انفراد بائع واحد لسلعة معينة في السوق، ولاحظ كيف أن المحتكر يستطيع فرض الثمن الذي يرغب به ويحقق أرباحاً طائلة نتيجة لذلك. لهذا وجه نقداً عنيفاً للاحتكار وقام بتحريمه لأنه يجافي مبدأ العدالة في عمليات المبادلة.

3. الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية:

المساهمة الاقتصادية التي تركتها روما للأجيال القادمة ضئيلة إلى حد ما على الرغم من عظمة وروعة إمبراطوريتها. كان التاريخ الروماني مرصع بالمشاكل الاقتصادية، ولكن لم يفكر في ذلك تكهنات حول الاقتصاد. أحد الأجوبة الممكنة لهذا اللغز هو أن لم يكن التركيب الاجتماعي لروما القديمة ملائمًا تمامًا للاهتمامات الفكرية. هذه الإمبراطورية التي شيدت الرائد الأعمال الهندسية مثل الجسور والقنوات والطرق والمعابد وميراث شرعي يشهد على عظمتها ودرجة حضارتها العالية، يبدو أنه غير قادر على إنتاج مفكرين اجتماعيين رفيعي المستوى عيار.

روما كانت بدايتها في المجتمعات الزراعية الصغيرة مع النوع البدائي من التجارة والتقسيم الصارم للطبقات الاجتماعية. من أسفل في الأعلى، كان الهيكل يتألف من العبيد والفلاحين والحرفيين والتجار، توجت من قبل الأرستقراطية المدنية والعسكرية. على الرغم من أن

الأرستقراطية عزز اهتمام كبيراً بالفلسفة والفن اليوناني، وقد فعل ذلك أكثر من كونه مهنة، مع نتيجة يمكن التنبؤ بها وجدية بعض الشيء حدث تقدم تحليلي في علم الاقتصاد.

كان الإنجاز الأكبر للمجتمع الروماني هو القانون. من موقع اجتماعي من وجهة نظر، كان تنويجاً لواحدة من أعظم الإمبراطوريات في تاريخ العالم. تم تقسيم القانون الروماني إلى قانون مدني يتم تطبيقه فقط للعلاقات بين المواطنين ونوع من القانون العام التي تحكم العلاقات التجارية وغيرها بين غير المواطنين أو بين المواطنين وغير المواطنين. آخر مجموعة من القوانين أصبحت مستودعا للمبادئ الاقتصادية التي قدمت فيما بعد البداية نقطة للتحليل الاقتصادي، وخاصة في العصور الوسطى. الرومانية قانون الملكية والعقد، على سبيل المثال، أصبح فيما بعد الدعامة الأساسية للنظم القانونية في العالم الغربي. مفهوم الطبيعة وجد القانون، الذي يمكن إرجاعه إلى أرسطو، طريقه إلى القانون الروماني الأخير، يمكن إرجاع العقيدة الحديثة للشركة إلى القانون الروماني. بشكل عام، قدم القانون الروماني الإطار الذي على أساسه كانت اقتصاديات يوم لاحق تتصاعد ببطء ولكن بثبات.

أيضا، تركت روما القديمة إرثا مهما من حيث عقيدة لتنظيم العلاقات الاقتصادية. أدى هذا القانون لاحقاً إلى فكرة (القانون الطبيعي، الذي كان له تأثير كبير على تطور الفكر الاقتصادي. كانت المذاهب ذات الأهمية المباشرة أكثر تطورت لتنظيم العلاقات الاقتصادية. أيللرومان حق الممتلكات الخاصة تقريبا دون حدود وضمان (أبعد من ما كان مناسباً لظروف أوقاتهم. أثرت هذه المذاهب على آلية التجارة الحديثة مدى كبير. وبالتالي،

فقد كان القانون الروماني أساساً مهماً للعقائد القانونية ومؤسسة الرأسمالية. (Mehary, 2002)

رغم أن الرومان أقاموا إمبراطورية مترامية الأطراف شملت حوض البحر الأبيض المتوسط لأكملة وإمتدت في أوجها إلى ما وراء ذلك، فقد أعطوا العالم تراثاً قانونياً رائعاً، وأوغلو في بيان طبقات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم، ونظم الحكم والإدارة، ودونوا القوانين وشيدوا الطرقات، ولكن ذلك كله لا يقاس بالخصب الفكري الذي ميز الحضارة اليونانية، فقد سادت روما شبه الجزيرة الإيطالية ثم دعمت سلطانها على العالم لما تتمتع به من ثروة زراعية. ومن ثم فقد وضعوا الزراعة في مكان الصدارة بين وجوه النشاط الإقتصادي. وإعتبروا أن الزراعة حرفة نبيلة وأن إنتعاشها أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها الثروة والسلطة السياسية. أما الصناعة والتجارة فكانت في تقديرهم من الحرف غير النبيلة، وكذلك عمل الأجير في أي صورة من الصور. والنقود في تقديرهم مصدر البلاء الإجتماعي، ويلحق بها من يتعامل فيها بالإقراض والربا. ومع ذلك فإننا نجد بياناً لمزايا الذهب النقدية من حيث دوامه وقابليته للتجزئة، ونجد أيضاً بذور التفرقة بين النظام الطبيعي والنظام المصطنع أو من ترتيب الإنسان، وإعتبار كل من ما هو طبيعي صالح وينسجم مع سعادة الفرد على عكس ما هو مصطنع. (النجار، 1973)

← المظاهر العامة للحياة في الحضارة الرومانية:

كانت الأفكار الاقتصادية الرومانية بسيطة وهي امتداد للأفكار الإغريقية وكانت الزراعة البدائية لدى الإغريق هي النشاط التجاري المهم وهو المهيمن على النشاطات الأخرى لكونه عمل نبيل ويشبع حاجات الأغلبية العظمى من المجتمع كما وان المفاهيم والأفكار الاقتصادية الأخرى غير متاحة إلا بقدر إشتات الأفكار، أما في مرحلة الرومان فكانت الأفكار الإغريقية نفسها هي التي تستعمل ولكن حصل تطور في مجال التجارة البينية نتيجة لوجود المستعمرات التابعة للرومان من بلدان أوروبا وبلدان الشرق .

إن الفكر الغربي في الفترة الرومانية تزامنت مع ولادة السيد المسيح والتي امتزجت مع أفكار الإغريق في تلك الأزمان وكانت اللمسات الاقتصادية محدودة لفلاسفة الإغريق والرومان كما تـ ، وضح وكانت الحياة تعيش وفق المساهمات الفلسفية والقانونية الإغريقية.

لقد تحولت الدولة التي كانت تقتصر على مدينة روما إلى إمبراطورية ولم يكن هناك عطاء فكري روماني ولا يوجد مفكرين وانتشرت الطبقية والعبودية ولذلك لم يعطي الرومان شيء يذكر إلى الفكر الاقتصادي والكلام يقتصر على الأفكار الاقتصادية وكانت بذرة التطور الاقتصادي للإمبراطورية الرومانية بالإمكان عمله ولكن لم يستغل، حيث أن الحياة الاقتصادية والتبادل التجاري قائم وأهمية النقود بدأت تتزايد مع زيادة العمل التجاري وتكون بديل عن المقايضة وهذا الأمر شجع على التجارة البينية داخل إمبراطورية الواسعة في أغلب أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن الاقتباس للعلوم والآداب والفلسفة اليونانية الذي حصل من قبل الرومان كان عامل مساعد في تطور الإمبراطورية الرومانية ولكن دون مستوى الطموح، وهذا الأمر جعل الفكر الاقتصادي لا يأخذ مدياته ولم ينظروا للنشاطات الاقتصادية بعين الاعتبار وإنما عدوه عمل غير نبيل ولا يليق بالقادة وأصحاب الفكر، أما الاهتمام في السياسة وتشريع القوانين فهو أهم لذلك لذلك أصبح الاهتمام بالتشريع سمة العصر الروماني وأعطاهم ميزة بحيث كانت ميزة المرحلة التشريعات التي ارتبطت بهم، حيث ميز الفقهاء دور القوانين بأن انبثاق القانون الطبيعي له دوره البارز في تطور الفكر الاقتصادي بشكل غير مباشر ومن الناحية القانونية هو تنظيم لحق المالك وحق التعاقد وهم الأساس في النشاط الاقتصادي وكان هناك قفزة تفوق بها الفكر الروماني على الفكر الإغريقي وهو اعتبار الملكية غير مقيدة بشروط بينما ينظر إليها الإغريق من زاوية الاعتبارات الأخلاقية وهذا الأمر ترك بصماته على الفكر الكلاسيكي، ومن المفكرين الرومان سيشرون وسينكا وبليني، (الخرزعلي، 2017)

← إسهامات الرومان في الفكر الاقتصادي:

إن إسهام الرومان في الفكر الاقتصادي لا يقف عند تحديد النشاط الاقتصادي الأفضل، بل إن القانون الروماني كان ذا تأثير واضح على الفكر الاقتصادي، ومن أهم الأفكار التي أثر بها القانون الروماني على الفكر الاقتصادي: (جعفر، 2021/2020)

← فكرة القانون الطبيعي: وتتلخص هذه الفكرة في الاعتقاد بأن هناك قانونا طبيعيا ليس من وضع الإنسان ولكنه من خلق الطبيعة التي أوجدت القواعد وجعلت بني البشر يخضعون لها، أو أن هذا القانون يحكم وينظم الحياة الاقتصادية كما هو الحال عندما تنظم القوانين الطبيعية الأخرى الظواهر الطبيعية ووظائف أعضاء جسم الإنسان. ويتميز هذا القانون بصفتي الدوام والعمومية فهو دائم لا يتغير من زمن لآخر، وعام ينطبق على كافة البلاد والناس.

← فكرة المذهب الفردي: من المبادئ القانونية التي قررها الرومان:

- حق كل شخص في أن يعقد ما يشاء من العقود، وفي أن يفعل ما يشاء بملكه ويمنع الغير عنه كما يشاء وكلما أراد الصفة المطلقة للملكية الفردية.
- المذهب الفردي يقر أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك للأفراد في ظل حرية كاملة لا تتدخل فيها الدولة ولا تحددها إلا للضرورة القصوى.

← النقود: التأكيد على ضرورة ارتباط النقود بقيمتها الذاتية؛

← القيمة: اهتموا بالأسعار فقط وقرروا أنها تابعة للعرض والطلب؛

← الربا: كانت شائعة ومعروفة عند الرومان، ولكن اختلف موقف الفلاسفة فمنهم من

ذمها وحرّمها مثل شيشرون، ومنهم من أجازها ولكن في حدود مثل سينيكا؛

أن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة لم يصطبغ بالصبغة العلمية، إنما كان منبثقا من خلفيات فلسفية. فبالنسبة للحضارات الشرقية القديمة لم يكن هناك فكر اقتصادي واضح محدد المعالم، حيث لم تكن هناك أفكار تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية والعوامل التي

تحكمها .أما في الحضارة اليونانية فقد ترك فلاسفة الإغريق بعض الأفكار الاقتصادية السليمة، فأفكار أفلاطون مثلاً بالرغم من أنها حملت من المثالية ما جعلها لا تجد طريقاً إلى الواقع التطبيقي إلا أنها اشتملت على الكثير من الحقائق، كما وصل بعضها إلى ذروتها في العصر الحديث مثل فكرة أهمية تقسيم العمل كأساس لأي زيادة في كفاءة الإنسان ومن ثم زيادة الإنتاج كما ونوعاً، وفكرة النقود الصورية وعدم استخدام الذهب والفضة كنقود، فقد تم التخلي عن الدولار الذهبي واستبعاد الذهب نهائياً من النظام النقدي الدولي عام 2792 . أما أرسطو فلم يقتصر في بحثه على وصف الواقع وتحديد المعلومات، بل حاول أن يقف وقفات تحليلية لبعض الظواهر والاقتصادية ويبدو هذا واضحاً في مناقشته للنقود ووظائفها، ولنظام الملكية حيث بدأ بنقد نظام الملكية الجماعية وكيف أن عيوبه ستؤدي في النهاية إلى زواله ثم أوضح أن نظام الملكية الخاصة هو الأفضل، ودافع عليه بقوة مما جعل بعض الكتاب يقول أن أرسطو يعبر مسبقاً عن فكر أوروبا في القرن 27 وليس الفكر الذي كان سائداً في عصر الإغريق .أما بالنسبة للفكر الروماني فقد كان أدنى بكثير من مستوى الفكر اليوناني، وبصفة عامة يمكن القول انه تميز بالضحالة والقصور الفلسفي.

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

تميزت هذه الفترة بوجود فكر اقتصادي أوروبي، وفكر إقتصادي إسلامي عربي.

1. الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط:

كان العالم الأوروبي يعيش عصر الظلمات في هذه الفترة، ومعرفة من جهل وفقر. وذلك لما يعرفه من سيطرة من طرف الكنيسة سواء من الناحية الروحية أو الناحية المالية. حيث كانت الكنيسة تحارب النشاط الاقتصادي بحجة انشغال الناس عن الدين نتيجة لاهتمامهم بالربح و التجارة و جمع الثروة.

سار المجتمع الأوروبي وفق النظام الإقطاعي الذي أدى إلى اضطهاد الفلاحين لقرون من الزمن. واستمر الفكر الأوروبي في محاربة فكرة الربا أو الفائدة استناداً إلى نصوص من التوراة ثم الإنجيل، واستمر الوضع التجاري وفق فكرة الثمن العادل.

لكن في أواخر العصور الوسطى و مع اتساع حجم التجارة ظهرت اتجاهات أخرى (الفكر العلماني) تخالف الفكر الكنائسي وتعطي للنقود دوراً من خلال المعاملات التجارية بالفائدة.

← النظام الإقطاعي: (السديس)

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لنظام الإقطاع، فالعبارة ترجمة لما أطلق أبان وبعد الثورة الفرنسية على النظام السابق بوصفه Feudal System أو Feudalism والإقطاع في اللغة تعني

منح قطعة أرض لشخص أو أسرة للعيش منها واستغلالها. ولكن العبارة أخذت معنى اصطلاحيا محددا خصوصا ً إذا أتت معرفة بالإضافة إلى كلمة نظام، أي نظام الإقطاع فهي تستلخووجوبيا ً على نطاق واسع في التاريخ وفي السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة ...
 الفتحديد ا ً في العصور الوسطى. بل أنه في بعض الأحيان تعرف العصور الوسطى بأنها تلك الفترة التي ساد فيها نظام الإقطاع، كما يعرف الإقطاعيانا ً ً بأنه ذلك النظام الاقتصادي الذي ساد في أوروبا خلال فترة العصور الوسطى. والمهم هنا تحديد أبرز معالم النظام الاقتصادي الإقطاعي الأوروبي خلال القرون الوسطى (عشرة قرون من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر خاصة في أوروبا الغربية).

ونظام الإقطاع في كتب تاريخ الاقتصاد أو المذاهب الاقتصادية أو تاريخ الفكر الاقتصادي عموما ً ، يكون العنصر الأساسي في التسمييعتمدا ً على وضع ملكية الأرض الزراعية، من يملك الأرض؟ فهي أساس العلاقات الإقطاعية، وذلك بسبب الأهمية الحاسمة للقطاع الزراعي في الاقتصاد الإقطاعي من ناحية، ومن ناحية أخرى أثر الملكية على توزيع الناتج وما يعنيه ذلك من قوة وجاه وسلطان. فالقطاع الزراعي في كثير من الاقطاعات كان يشكل 24% من مجمل النشاط الاقتصادي.

أما الإقطاع كأسلوب إنتاجي أو علاقة إنتاجية بين مالك الأرض (الإقطاعي) من جهة، والأشخاص الذي يقومون بزراعتها من جهة أخرى، (يطلق عليه في بعض الكتابات نمط الإنتاج)، فهي قد بتلستيجيا ً قبل سقوط روما بأكثر من قرنين. ففي القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الإمبراطورية الرومانية حدث تدهور في إنتاجية القطاع الزراعي، خاصة المزارع

الكبيرة القائمة على استغلال العبيد، وقد جربت أساليب كثيرة ومختلفة لرفع الإنتاجية كتقسيم المزارع الكبيرة، وتشديد الرقابة، والقسوة على العبيد، حتى وصل الأمر ببعض بالتفكير باستخدام طرق إدارية مختلفة لرفع الإنتاجية. أحدها أسلوب الحوافز بحيث يخصص لمجموعة محددة من العبيد قطعة محددة من الأرض يزرعونها، منها للمالك والجزء الآخر لهم يملكون إنتاجه ويتصرفون فيه كيف شاءوا. وقد لاقى هذا الأسلوب في إدارة الإنتاج نجاحاً في أماكن كثيرة، وبدأ ينتشر ويتطور على مر السنين حتى أصبح هو الشكل الغالب في معظم أجزاء أوروبا الغربية. وأصبح العبيد في هذه الحالة من الناحية الواقعية ينظر إليهم على أنهم عبيد الأرض أو أقنان الأرض أكثر من النظر إليهم على أنهم عبيد فلان أو عبيد المؤسسة (أ) أو (ب).

جاء حكم جديد يسلم على مغايرة يقوم على اللامركزية الواسعة. فقد قسم الإمبراطورية إلى أجزاء وأقاليم كبيرة، أقطعها لكبار القادة وبعض رجال الدين وأعطاهم صلاحيات واسعة. بما في ذلك الاحتفاظ بقواتهم العسكرية، الأمر الذي انتهى باستقلال هذه الأقاليم عن الإمبراطورية من الناحية الفعلية وأصبحوا في إقطاعياتهم لكونهم ارتكبوا نفس الخطأ الذي ارتكبه الإمبراطور بحيث قسموا إقطاعياتهم إلى أقاليم فرعية، والأقاليم إلى إقطاعات صغيرة، انتهى الأمر إلى تشظي معظم الإمبراطورية إلى مئات الإقطاعيات الصغيرة والضيع شبه المستقلة اقتصادياً، مكتفياً بـ اكتفاء متدني المستوى، معتمدة على الزراعة، والنشاط الاقتصادي الطبيعي، غير السلعي (غير التبادلي)، وشبه انعدام لدور النقود في النشاط الاقتصادي، ليس هذا فحسب، بل أن كل إقطاعي لديه قوة

عسكرية ويسن القوانين والتنظيمات ويقيم المحاكم ويفرض الرسوم داخل إقطاعيته ... الخ، وقد كان المشهد العام لمعظم أقاليم أوروبا الغربية.

← سمات النظام الاقتصادي الإقطاعي:

إن أبرز ما يتميز به نظام الإقطاع بصورة عامة هي السمات التالية:

- زراعي طبيعي.
 - مغلق ينزع إلى الاكتفاء الذاتي.
 - غير تبادلي وغير نقدي.
 - تدهور الفن الإنتاجي.
 - الدور المتدني للمدن في النشاط الاقتصادي.
- تكاد تجمع غالبية كتب التاريخ الاقتصادي والسياسي وكتب التاريخ العام على أن أبرز وأهم الأنشطة الاقتصادية في المجتمع الإقطاعي كانت تقوم على الزراعة، ولا غرابة في ذلك نظرًا لأهمية القطاع الزراعي في جميع مناطق العالم حيث يعتبر القطاع الزراعي بمثابة العمود الفقري لغالبية اقتصاديات مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية. كما أن الصناعة والتجارة كانت تعتلها مادًا كبيرًا على منتجات الزراعة كسلع استهلاكية أو كمواد خام. وفي كثير من مناطق أوروبا الغربية كانت مساهمة الزراعة في النشاط الاقتصادي تصل إلى % 24 من مجمل الأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة.

كما أن تدني نسبة مساهمة التجارة والصناعة والخدمات من الأنشطة الاقتصادية توضح نهج تلك الإقطاعيات ونزوعها إلى ما يمكن وصفه بأنه اقتصاد طبيعي، أي أن معظم النشاط

الاقتصادي معيشي ولا يتطلع إلى نمو أو تطوير وتوسع. وبما أن النشاط الاقتصادي في واقعه يصنف على أنه اقتصاد طبيعي، أي أنه لا يقيم كبير وزن لفوائض الإنتاج، وبالتالي التبادل والتجارة، فقد غلبت عليه صفة أنه وفي هذا الوقت كان سكان مدينة بغداد يقدر بما يزيد على نصف مليون نسمة. اقتصاد غير تبادلي، وبالتالي غير نقدي، أي أنه لا حاجة ولا دور يذكر للنقود لتسهيل النشاط الاقتصادي (الطبيعي).

ولا غرابة ، ، إذا صنف واقع النشاط الاقتصادي الإقطاعي في غرب أوروبا في تلك الفترة على أنه اقتصاد مغلق نزاع للاكتفاء الذاتي لكل إقطاعية مهما صغر حجمها أو مجرد ضيعه تستهلك ما تنتج. وتؤكد كتب التاريخ المختلفة بأن الفن والمعارف الإنتاجية كانت تعاني من جمود بل وتدهور كبير عما كان عليه أيام الإمبراطورية الرومانية، مثل استخدام المحراث، والنقل البري والبحري، وحيوانات الجر، وكذلك تدهور مستوى الطرق، والمعرفة بتنوع المنتجات لدرجة أنها تعتبر متخلفة ، ، ليس فقط عن المستوى السابق لتلك المناطق، ولكن بالنسبة لنظيراتها في الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية)، وكذلك بالنسبة إلى ما لدى العرب في الشام والأندلس وشمال أفريقيا وغيرها.

أما بالنسبة لدور المدن في الاقتصاد الإقطاعي فقد كانت ناهية جدا ، مقارنة بعصر ما قبل تفكك الإمبراطورية وشيوع الإقطاع، فقد شهدت مدن أوروبا الغربية تدهورا متسارعا ، في مستوى عدد السكان لدرجة أنه حتى عام 1144 ، يقول أحد المؤرخين بأن المدن التي يزيد عدد سكانها عن 9444 شمال الألب تعتبر قليلة ، ، في حين أن أوروبا كانت تعج بالمدن الكبيرة والعواصم الإقليمية المنتشرة قبل تفكك الإمبراطورية الرومانية.

وبسبب كون النشاط الاقتصادي يغلب عليه صفة أنه زراعي طبيعي، وغلبة صغر حجم السوق (الإقطاعية الواحدة)، فإن الدور المتدني لاقتصاد المدينة يمكن النظر إليه على أنه سبب ونتيجة في نفس الوقت نظرًا لدرجة التكامل والاعتماد المتبادل بين الريف والمدينة في الإقطاعية الواحدة، كذلك كان حجم المدينة وعدد سكانها يعكس حالة تدني مستوى النشاط الاقتصادي ونوعا . فالمدن الكبيرة، بصورة عامة، يتميز النشاط الاقتصادي فيها بالتنوع والقوة وتعدد وتنوع الأذواق، واختلاف العادات الاستهلاكية، والعلاقات الاقتصادية داخل المدينة وخارجها، وربما خارج الإقطاعية نفسها، وكذلك انتشار الأنشطة الحرفية (الصناعية) والخدمية المختلفة.

من النقاط السابقة يتضح أن السمة الغالبة على المشهد الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية، بصورة عامة، يغلب عليه، وبصورة طاغية أنه زراعي طبيعي، (غير سلمي)، غير تبادلي، غير نقدي، نزاع للاكتفاء الذاتي، وأن العلاقات الإنتاجية يحكمها في القطاع الزراعي حالة التبعية الناجمة عن السيادة على الأرض، ومن ناحية أخرى، فإن الجزء الآخر من المشهد الاقتصادي الذي هو اقتصاد المدن، فإنه في الغالب يعوضها متناسبا مع الحالة العامة في الإقطاعية من حيث حجم السوق، وأنه طبيعي غير سلمي غير تبادلي ... الخ، ولكن العلاقة الإنتاجية المباشرة فيه محكومة ببقايا نظام الطوائف المهنية، والذي هو في جوهره لا يتكثيرا عن نظيره في القطاع الزراعي.

←الفكري المدرسي (سيطرة الكنيسة):

وفضلا عن الإقطاع فقد كانت هناك قوة أخرى لعبت دورا كبيرا في الحياة السياسية خلال العصر الوسيط هي الكنيسة، التي كان لها سلطان روحي كبير على الفرد الأوروبي، وقد كانت علاقة الكنيسة بالسلطة الزمنية إما علاقة ود وتفاهم في إطار برغماتي، أو علاقة صدام، حاول فيها كل طرف احتواء الطرف الآخر، وكثيرا ما تحالفت الكنيسة والامبراطور، بل تواطأت معه لإبقاء امتيازاتها حميمية وهو ما لاحظناه عندما زكت البابوية في روما الملك شارلمان عام 800م إمبراطورا ليلة عيد الميلاد، الذي أصبح بفضل هذا التتويج زعيما للإمبراطورية الرومانية المقدسة. رس هذا مع مرور الزمن فكرة الدولة الواحدة التي يحكمها البابا والإمبراطور بتفويض إلهي، يضطلع فيها البابا بالشؤون الدينية، ويشرف الإمبراطور على الحياة السياسية.

ولعل مقولة الملك الإنجليزي "الفريد العظيم" تعطي دلالة قوية عن هذه الفكرة: "الله خلق العالم على شكل مثلث: ضلع يحكم وصلاح يصلي وضلع يخدم الضلعين".

فالضلع الذي يحكم والضلع الذي يصلي لهما السيادة، وهما الضلعان القائمان أما الضلع الأفقي وهو الذي يخدم هو الطبقة العامة، فالملك صاحب السلطة المطلقة يمنح الأرض للأمير ليقوم بالإمارة ويصبح السيد الفعلي لها يجهز الجيوش، وهو الحكم المدني، وبذلك فالسلطة الفعلية للملوك وللأمراء، هؤلاء الأمراء كان بعضهم من رجال الدين، الذين التقت مصالحهم مع الملوك، وقد لاحظ الباحثون أن علاقات التصادم والتنافر بين السلطة الدينية والزمنية بدأت تظهر منذ القرن العاشر ميلادي عندما حدث شرخ في الكنيسة حول مسألة

موالاته الامبراطورية فظهر الصراع بين هذه الأخيرة والبابوية، فالأباطرة منذ عهد الامبراطورية الرومانية المقدسة— وبالتحديد منذ حكم شارلمان عام 800 م - اكتسبوا صفة الملك على ألمانيا وإمبراطورا على باقي الدول الأوروبية الغربية التابعة له، وقد حاول الامبراطور بعد سقوط الامبراطورية الرومانية المقدسة إبقاء زعامته على الكنيسة في حين رفض البابا في روما أن يكون تابعا للأباطرة، واستمر الصراع منذ نهاية الامبراطورية الرومانية المقدسة، حيث دام حوالي خمسة قرون ظل فيها كل طرف يحاول الهيمنة على الطرف الآخر بسبب أن سلطاتهما لم تكن محددة، وقد أضعف هذا الصراع الكنيسة والامبراطور وكان ايذاننا بنهاية العصر الوسيط في أوروبا. (أزواو، 2016/2017)

إن الأفكار التي ظهرت لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية كان من روادها رجال الدين والكنيسة الذين حملوا لواء العلوم الاجتماعية والإنسانية والذين يطلق عليهم اسم المدرسيون، كما يطلق على الأفكار التي طرحوها بالفكر المدرسي الذي ساد بين القرن 21 و 21 الميلاديين، ومن أهم رواده توماس الإكويني الذي حاول التوفيق بين أفكار أرسطو والديانة المسيحية. ومن أهم أفكار المدرسيين في المجال الاقتصادي: (جعفر، 2020/2021)

← الملكية الخاصة: لقد كان للقديس توماس الأكوييني الدور المهم في سبيل التوفيق بين مستجدات النشاط الاقتصادي (إذ بدأ النشاط الاقتصادي في النمو المتسارع بالاعتماد على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، كما حدث التوسع في المعاملات التجارية مع ظهور المدن وتزايد الأسواق) والتعاليم الكنسية. فقد أبرز توماس الأكوييني أهمية ضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة، فهو لم يدافع عن

الملكية الخاصة في حد ذاتها وإنما دافع عنها بصفتها وظيفة اجتماعية أي تدار لصالح الجماعة.

← النشاط التجاري: حكم توماس الاكوييني على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية، ولكنها شر لا بد منه.

← الثمن العادل: قرر توماس الاكوييني أن الثمن العادل هو التكلفة الضرورية للمنتج حتى يستطيع الاستمرار في نشاطه الإنتاجي لا أكثر ولا أقل وضحا ٠ أن الثمن العادل بتلك المثابة هو الثمن الذي يتضمن الانحراف عنه افطرا ٠ عن الأخلاق الفاضلة. ويرى البعض الآخر أن الثمن العادل هو الذي يغطي تكلفة الإنتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من إعالة عائلته ومن فعل الخير.

← الفائدة: على مر الزمن أصبح تقاضي الفائدة أم ار عاديا بالنسبة للغالبية العظمى من المقرضين الذين ضربوا عرض الحائط بآراء الكنيسة حول تحريم الربا، مما اضطر بالسلطات إلى إصدار قرارات منظمة وإحداث تعديلات في الرأي الكنيسي ببعض الاستثناءات في مسألة الربا حيث تم التأكيد على:

✓ ظهور مبدأ المخاطرة لتبرير الفائدة حيث يطال المقرض المقرض بالفائدة لتقليل من خطر فقدان المال؛

✓ مبدأ الخاص بضياغ فرصة الكسب عند إقراض النقود نتيجة تخلي المقرض عن استثمارها بنفسه لذلك يأخذ مقابلا ماديا هو الفائدة؛

✓ انخفاض القيمة الشرائية للنقود، والفائدة هي بمثابة تعويض للمقرض عن الخسارة التي تصبه من جراء هذه الظاهرة؛

بناء على ماسبق يمكن القول أنه لم يكن لدى مفكري العصور الوسطى في أوروبا تحليل اقتصادي ذو صبغة علمية، ولكن هي عبارة عن بعض الأفكار التي تأثرت بالدين واصطبغت بصبغة أخلاقية، وهذا بسبب سيطرة الكنيسة شبه الكلية والنظام الإقطاعي الـ الذي أدى إلى جمود الفكر الاقتصادي.

2. الفكر الاقتصادي الإسلامي:

← مفهوم علم الاقتصاد في الفكر الإسلامي:

إن هناك إختلافا وتباينا بين الباحثين والمهتمين بالإقتصاد الإسلامي حول طبيعته، فهناك من يرى أن الإقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية حتى إن العديد من الكتابات إتبعَت المنهج الفقهي في دراسة الإقتصاد الإسلامي فكانت عرضا لجانب الحلال والحرام في المعاملات المالية، وهناك من يرى أن الإقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علما متميزا عن علم الفقه، أي أنه لا يبحث في الأحكام الفقهية بقدر ما يبحث في آثار تلك الأحكام على السلوك الإقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي، وهناك من يرى أن الإقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين، الفقه والأحكام الشرعية في المسائل المالية من جهة، والقوانين الإقتصادية التحليلية من جهة أخرى. (الحياني، 1428 هـ)

لاشك أن مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" ينقسم إلى كلمتين "الاقتصاد" و "الإسلامي" والاقتصاد كلمة مشتقة من لفظ إغريقي معناه "تدبير أمور البيت" وبالرجوع إلى قواميس اللغة العربية نجد لها عدة معاني، وإجمالاً تعني الوسطية، الاعتدال، والاستقامة. لم ترد كلمة الاقتصاد بذاتها في آيات القرآن الكريم بل وردت بعدة صور ذات الصلة بها، ومثال ذلك:

✓ "القصد" في قوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ عَمَّا يَشْرُكُونَ﴾ النحل/ 90 بمعنى الطريق المستقيم؛

✓ "مقتصدة" في قوله عز وجل: ﴿مَنْ لَمْ يَمْسَسْكُمْ قَوْلُ الْمُنَافِقِينَ فَهُوَ مِنْكُمْ﴾ المائدة/ 66 بمعنى جماعة معتدلة،

وهم من أسلم من أهل الكتاب؛

✓ "قاصد" في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ لِّمَنْ هَذَا﴾ التوبة/ 42 بمعنى سفراً متوسطاً بين القريب

والبعيد؛

✓ "اقصد" في قوله تعالى: ﴿قَصِّصْ لَنَا مَا نَحْنُ بِغَائِبٍ﴾ لقمان/ 19 أي توسط أثناء سيرك بين الإسراع

والإبطاء.

والاقتصاد في مفهوم علماء الفقه والشريعة عادة ما يرتبط بالمعاملات خاصة تلك المتعلقة بالأموال والسلوكيات المعيشية النابعة من أصول الدين الإسلامي والذي ينطوي مفهومه كما ذكرنا على الوسطية والاعتدال والاستقامة، أما كلمة "الإسلامي" فهي بطبيعة الحال تتعلق بمصطلح "الاقتصاد الإسلامي" فقط وتعتبر الحد الفاصل لتمييزه عن العلم الوضعي وبالنسبة لتعريف "الاقتصاد الإسلامي" فبغض النظر عن الجدل المحتدم حول مدى وجود

مجال يسمى الاقتصاد الإسلامي وبأي شكل ووفقا لأي معنى، فإن علماء الاقتصاد الإسلامي اجتهدوا في وضع تعاريف له كل حسب نظريته وتصوره، والتي نورد منها ما يلي:

✓ الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء؛ الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر.

✓ وهو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين؛ من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

✓ وهو العلم الذي يبحث عن الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية. الإنتاجية في ظل الإطار الحضاري (الأخلاق وقيم الدين الإسلامي). (رحماني و ديلي، 23 و 24 فيفري 2011)

← **كان الاقتصاد الإسلامي:**

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أركان وهي:

← الملكية المزدوجة: وهي الملكية الخاصة والملكية العامة والأخذ بهما جميعا يطلق عليه الملكية المزدوجة، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد كأصل وليس كاستثناء مؤقت، فهو يقر الملكية الفردية والملكية الجماعية ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه.

فمن خصائص الاقتصاد الإسلامي تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، أو كان التوفيق بينهما ممكنا. أما إذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وتعدّر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما فلن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد. ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ولا يبيع حاضر لباد" فالحاضر يقدم النصح للبادي وسيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي نفسه، ثم إن الحاضر سيأخذ الأجرة على المبيع وقد منع من ذلك لأن مصلحة أهل الحضر أولى حيث سيبيع عليهم البادي بسعر أقل مما لو بيع له، ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم من حيث جابر: "لا تلقوا الركبان" فالمتلقى سيشتري بسعر أقل، وسيبيع بربح، وهو فرد فممنع من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم غالبا بسعر أقل.

ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس.

← الحرية الاقتصادية المقيدة: تقييد الحرية في الاقتصاد الإسلامي يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، والضوابط الشرعية جعلت تلك الحرية تستهدف تحقيق أمور ثلاثة:

✓ أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً ومتفقاً مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد الإسلامي بمعنى الطاعة والعبودية لله حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم اليومية عبادة لله. ودائرة الحلال هي الأوسع والأرحب، إذ الأصل في أمور الإباحة لما دائرة الحرام فضيقة، ولذا لم ينص الإسلام على أنواع الكسب المشروع إنما نص على المحرم منه، وجاء هذا التحريم دفعا للضرر، أو درءا للظلم، أو وقاية من مفسدة، أو حماية من مضرة.

فيحضر على كل فرد أن يمارس أي لون من ألوان النشاط مما يتعارض مع أهداف الإسلام، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر.

✓ كفاله حق الدولة في التدخل لحماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، وللسلطة الإسلامية العليا حق الطاعة في ذلك مادام الأمر في نطاق الشريعة، لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وططيعوا الرسول وأولي الأمر منكم". وقاعدة الإسلام في هذا قوله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار".

✓ تربية المسلم على الإيثار بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل تصرف يعود بالنفع الذاتي عليه ويضر بالآخرين.

إن الإنسان في ظل الحياة الإسلامية الصحيحة ينشأ نشأ آخر، يوجه حريته توجيهاً مهنياً صالحاً دون أن يشعر بأنه سلب شيئاً منها، لأن الإسلام قد احتواه فأصبح لا يشعر بحريته

إلا في ظل رسالته. وقد أتت هذه الحقيقة ثمارها الطيبة في صدر الإسلام، فخرج كثير من بناء هذه الأمة عم ماله ابتغاء مرضاة الله، وفجرت تلك الحقيقة في النفس البشرية لمكانياتها المثالية العالية، ومنحتها رصيذا روحيا زاخرا بمشاعر العدل، والخير، والبر، والإحسان. وبرهنت على كفاية الإنسانية وجدارتها بخلافة الأرض، وإستأصلت من النفس البشرية عناصر الشر، والأنانية، وحب الذات، ودوافع الظلم والفساد، وقد عوض المسلم عن التضحية بما يرجوه عند الله من نعيم دائم، ومضاعفة للأجر فيكون مفهوم الربح والخسارة عنده في مقياس الإيمان أرفع من مفاهيمها التجارية، يقول تعالى: "مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم".

سبب تقييد الحرية الاقتصادية:

يرجع تقييد الحرية الاقتصادية إلى أمور عدة منها:

✓ أن المالك الحقيقي للمال هو الله تعالى، وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفات الناس

فيه وفق ما يملئهم لعلمه بما يصلح حالهم، ويصلح لشؤونهم.

✓ عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو بالمصلحة العامة.

✓ حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في

مصارف الزكاة، والإلزام بالنفقة على الأقارب، والحى لصالح الفقراء والمحتاجين.

✓ إلزام الجماعة بالقيام بما يجب عليهم من واجبات عامة كإنشاء دور العلم

والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.

← التكافل الاجتماعي: من الحقائق الثابتة أن الأفراد يتفاوتون في الصفات الجسدية، والنفسية والفكرية، فهم يختلفون في قوة الجسم، وصلابة العود ويختلفون في قوة العزيمة، والقدرة على الصبر والشجاعة، ويختلفون في حدة الذكاء، وسرعة البديهة إلى غير ذلك من مقومات الشخصية الإنسانية. وما دام هذا التفاوت قائما في المواهب، والإمكانات والخصائص الجسدية، والروحية، فإن حصول الناس على العمل الذي هو أساس الملكية لن يكون واحدا وبالتالي لابد من تفاوت الناس في الحصول على المال.

ولحماية من لا يتمكن من الحصول على المال شرع التكافل الاجتماعي، والتوازن بين أفراد الأمة، منعا للتناقضات الصارخة في مستوى المعيشة فشرع الإرث تفتيتا للثروة، وشرعت الزكاة وأُجبت على ولي الأمر أن يسعى لسد حاجات المعوزين، وان يفرض لهم من بيت المال ما يمونهم، ونهى عن الإسراف والبذخ، والترفع كي يتقارب مستوى المعيشة بين أفراد الأمة ويتحقق التوازن الاجتماعي وشرع على القريب أن ينفق على قريبه المحتاج ممن تلزمه نفقته، وشرعت الكفارات والهبات، والصدقات والقروض، وحق الضيافة. وشرعت الأضحية والعقيقة، والولائم المختلفة، لتحمل المسلم على الجود بماله ليكفكف عبرات المنكوبين، ويواسي جراح البائسين، فيصل الغني الفقير، وتمتد يده إليه في إخاء ومحبة تستل بواعث الحقد الطبعي. (الطريقي، 2009)

← مساهمات المسلمين في الفكر الاقتصادي: (سكينة، 2015/2014)

← عمر بن الخطاب:

كان لعمر بن الخطاب منهجه الاقتصادي الخاص المعتمد أساسا على فهم النصوص الشرعية وتفسيرها في إطارها الصحيح. ويمكن إدراك منهجه الاقتصادي من خلال منهجه العام في التشريع الوارد في كتابه المشهور الموجه إلى أبي موسى الأشعري، بقوله: "الفهم الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس فيه قرآن ولا سنة، ثم قاييس الأمور واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى إجهاد إلى الله وأشبهها بالحق".

ومن منهجه أيضا ما كتبه للقاضي شريح (ت 78 هـ) يقول فيه: "إن جاءك شيء من كتاب الله فاقض ولا يلفتك عنه الرجال، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولا في فقه رسوله ولم يتكلم فيه أحد قبلك فاختر أي الأمرين شئت، إن شئت أن تجتهد برأيك فتقدم، وإن شئت أن تتأخر فتأخر، ولا أرى التأخير إلا خيرا لك".

ومن أشهر الاجتهادات الاقتصادية لعمر بن الخطاب محاسبة العمال وفق مبدأ: من أين لك هذا؟ انطلاقا من مبدأ الأمانة والمسؤولية في حفظ حقوق المسلمين. وبما أنه ولي الأمر في هذه الأرض فما المانع أن يسأل عماله على الأقاليم، ولم يكونوا يشعرون بالضيق منه لذلك.

وشهد عصره صورا عدة للتنمية الاقتصادية، حيث اهتم بالتنمية وعمارة الأرض ومحاربة الكسل والبطالة. ومن أهم صور التنمية لديه اهتمامه بالعنصر البشري، حيث كان يقول: "إن الله خلق الأيدي لتعمل". وعمل على تفعيل العمل وتنشيط العنصر البشري من خلال تحديد مفهوم التوكل، وحارب التواكل من خلال الاعتماد على الدعاء وترك العمل. كما قطع كل

أشكال المعونة والمساعدة على العاطلين المتعطلين عن العمل مع قدرتهم عليه، وصرفهم عن المكوث في المسجد، وبذلك اعتمد سياسة واضحة تضمن فرص العمل وتحقيق التنمية. وأولى أهمية بالغة للعنصر المالي أيضا كعامل مهم للتنمية، حيث أوصى أحد عماله أن يساعد أحد المزارعين المستصلحين للأرض بقوله: "أعنه على زرعه"، وحدد للإحياء ثلاث سنوات قائلا: "من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها"، وبقوله أيضا: "ليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين".

وأشهر الاجتهادات الاقتصادية للخليفة عمر بن الخطاب هو تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي عام الرمادة من خلال التكافل بين الأقاليم والأمة الإسلامية عامة، ثم التكافل على مستوى الأفراد لتحقيق التوازن الاقتصادي. كما عطل قطع اليد لمن سرق لوجود شبهة الحاجة فرأى أن الحاجة الملحة لإحياء النفس جعلت الرجل يسرق وهذه شبهة تدرأ الحد، فلم يكمل نصاب السرقة في رأيه للظروف المحيطة به. إضافة إلى تأخير دفع الزكاة عام الرمادة فلم يبعث السعاة، فيما كان قابل رفع الله ذلك الجذب أمرهم أن يخرجوا فأخذوا عقليين فأمرهم أن يقسموا عقالا ويقدموا عليه بعقال.

← علي بن أبي طالب:

يعتبر علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- أحد الصحابة المجتهدين معتمدا على الكتاب والسنة والمصادر الأخرى، يظهر منهجه من خلال خطابه للأشتر النخعي حاكم مصر⁶، وغيره من الكتب الموجهة إلى الحكام والولاة. ومن أهم مميزات منهجه اعتماده على مبدأ الاستيثاق من الخبر -الحديث- باستحلاف صاحبه الذي نقله، والاعتماد على الرأي والاجتهاد بما يحقق

مصالح الناس ويتفق مع أحوالهم في غير العبادات، وعدم وقوفه عند ظواهر النصوص وإنما يغوص في المعاني الدقيقة غوص الفقيه المتمكن. أما عن اجتهاداته الاقتصادية فأكثر ما يبرز هو فكرة الثمن العادل من خلال قوله: "يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع"، وهو بذلك أسس للفكرة نظرياً على أن يطبقها عامله عملياً. وتقوم فكرة الثمن العادل على عدم الضرر والغبن والإجحاف بأي من طرفي المعاملة التجارية.

كما أن له نظريات في التنمية الاقتصادية سبق بها النظريات الحديثة، "فمفهوم العمارة لديه أوسع من التنمية لأن العمارة هي رفع مستوى الإنتاج إلى أقصى حد، ويتطلب إلى جانب ذلك مستوى الاستهلاك المرتفع لجميع أفراد المجتمع سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه أو من عجز عن ذلك، إذ أن على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للصنف الثاني من الناس، وذلك حيث يقول: "ما جاع فقير إلا بما تمتع به غني".

واعتمد الخليفة علي -كرم الله وجهه- على وسائل محددة قصد تحقيق التنمية، وهي تحقيق التوازن الاقتصادي بقوله: "إياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة". فبسياسة العدل وإعطاء كل ذي حق حقه يتحقق الشرط الثاني للتنمية وهو إقرار الأمن والاستقرار.

وفي ذلك يقول علي: "لا يكون المحسن والمسيء إليك بمنزلة سواء"، فإن في ذلك تزهيد لأهل الإحسان في الإحسان وتدريب لأهل الإساءة على الإساءة، وألزم كلا منهم ما لزم نفسه.

وبعد توفر الشرطين السابقين فإن قوة المجتمع توجه للنشاط والتنمية من خلال تشجيع الدولة للمبادرات الفردية وتشجيع أمور التجارة بمنع الاحتكار والعقوبة عليه، وتدخل الدولة بالتسعير عند الضرورة.

وبعد ضمان ما سبق تنصرف الدولة إلى عدالة التوزيع لأن تحقق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل جزء جوهري من مفهوم العمارة والتنمية الاقتصادية في فكر الإمام علي- كرم الله وجهه: "فبؤسا لمن كان خصمه عند الله الفقراء والمساكين والسائلون والمدفوعون والغارم وابن السبيل". كما أقر الإمام علي فكرة الحافز بقوله: "وأسبغ عليهم الأرزاق فإن في ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم". لأن انعدام الحافز يولد الملل والسأم فيقل الإنتاج ويؤثر ذلك على التنمية، فمن العدالة إعطاء العامل النشط حقه تحفيزا له وتحقيقا للتنمية.

← ابن خلدون:

لقد أصبح من المتفق عليه إلى حد كبير بين الباحثين صعوبة استنباط وتحليل آراء ابن خلدون في الاقتصاد والسكان باعتباره اهتم بعلم العمران وركز على كتابة تاريخ العالم العربي ومن ثم فإن آراءه حول الاقتصاد جاءت في كافة أجزاء مؤلفاته، كما جاءت فقط بالقدر والحجم الذي يخدم شرح الحادثة التاريخية أو الظاهرة الاجتماعية محل البحث ولم يفرداها ببحث خاص أو فصل مستقل. وهذه النظريات الاقتصادية التي وضعها وحللها ابن خلدون مازالت مطروحة إلى اليوم وتعيد إنتاج نفسها في المجتمعات الحالية، ومعنى ذلك أن فكر ابن خلدون الاقتصادي ليس مجرد تراث بقدر ما هو عطاء معرفي قابل للبحث والبعث والحياة.

اسهاماته الاقتصادية:

✓ نظرية تقسيم العمل: التخصص وتقسيم العمل يسمح بتجزئة الأعمال الإنتاجية إلى

سلسلة من العمليات المترابطة المتصلة حيث ينجز كل عامل عملا منفردا قد يكون

واحدا من مئات الأعمال اللازمة لإنتاج سلعة ما، وغالبا ما يؤدي التخصص وتقسيم العمل إلى زيادات كبيرة في نصيب العامل من الإنتاج الكلي. فإذا كانت قوة العمل هي مجموع القدرات والكفاءات الجسدية والعقلية التي يتمتع بها العامل ويستعملها أثناء عمله، فإن تفاوت واختلاف تلك الكفاءات من عامل إلى آخر يجعل كل عامل يختلف عن الآخر في قيامه بالعمل أثناء عملية الإنتاج.

وقد جاء حديث ابن خلدون عن تقسيم العمل بعد بيان كيف تنشأ الحاجات الضرورية للإنسان ثم يؤدي تطور المجتمع إلى ظهور حاجات كمالية وكيف تتفرع الحاجات، فقرر أن إنتاج أي من هذه الحاجات يتطلب تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم. وقد استخدم ابن خلدون في مقدمته مصطلح: توزيع العمل وعنى به تقسيم العمل. وتحليل ما قاله فإنه يصف العملية الإنتاجية بأنها تتألف من حلقات أو عمليات متشابكة ومتراكبة، ولذلك فإن إتمامها أو القيام بها يخرج في مجمله عن قدرة وطاقته الفرد.

معياري تحديد قيمة العمل عند ابن خلدون يرجع إلى العوامل التالية: مقدار العمل، والقدر هنا مادي وكيفي، شرف العمل ويقصد به موضوعه، حاجة الناس إليه.

✓ نظرية القيمة عند ابن خلدون: ربط بين قيمة السلعة وقيمة العمل المبذول في صنعها

ربطاً طردياً، بحيث ترتفع قيمة السلعة كلما ارتفعت قيمة المجهود المبذول في إنتاجها وتنخفض قيمتها بقلته وانخفاضه.

وقد فرق ابن خلدون بين نوعين من القيمة وهما: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. فمصطلح الرزق عند ابن خلدون يقصد به: القيمة الاستعمالية في اصطلاح المذاهب

الاقتصادية الحديثة، فلكل سلعة سواء كانت سلعة اقتصادية أو حرة قيمة استعمالية، هي قدرة هذه السلعة أو الخدمة على تحقيق الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية لحظة استعمالها. أما القيمة التبادلية تبرز في الجماعات وتعامل وتبادل الأفراد فيما بينهم وهذا ما يعرف بالقيمة التبادلية أو القيمة الاجتماعية للسلعة أو الخدمة، ولتحقيق هذه القيمة تتطلب المعاملة سلعتين، إذ تختلف وتتميز السلعة عن الأخرى بمواصفات مختلفة.

✓ الإنتاج: إن العملية الإنتاجية كما وصفها ابن خلدون تتألف من حلقات أو عمليات متشابكة ومتراكبة، ولذلك فإن إتمامها أو القيام بها يخرج عن طاقة الواحد من البشر، ومن ثم يلزم التعاون بين مجموعة من الناس وقيام كل واحد منهم بدور معين النشاط الاقتصادي.

✓ أوجه النشاط الاقتصادي: أوجه النشاط الطبيعي عند ابن خلدون هي: الزراعة والصناعة والتجارة.

ويعتبر الزراعة أقدم وجوه النشاط الاقتصادي التي مارسها الإنسان، بقوله: "أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم، ولهذا تنسب في الخليفة إلى آدم أبي البشر وأنه معلمها والقائم عليها، إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة".

يقول ابن خلدون: "وأما الصنائع فهي ثانياً ومتأخرة عنها: لأنها مركبة وعملية تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لا توجد غالباً إلا في أهل الحضر الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه، ومن هذا المعنى نسبت إلى إدريس الأب الثاني للخليفة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر

بالوحي من الله تعالى، وعليه فالصناعة عند ابن خلدون نشاط اقتصادي مهم ودقيق ويحتاج إلى جهد عقلي وفكري وكفاءة معينة عكس الفلاحة.

عرف التجارة بقوله: "اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أي ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحا. فالمحاول لذلك الربح؛ إما أن يخبزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقله إلى بلد تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه.

واعتبر ابن خلدون التجارة الخارجية أكثر ربحا من التجارة الداخلية في قوله: "ولهذا نجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقته، واعتراض المفازة الصعبة المخطرة بالخوف والعطش. فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء وكذلك سلعنا لديهم، فتعظم بضائع التجار من تناقلها ويسرع إليهم الغنى والثروة من أجل ذلك. وكذلك المسافرون من بلادنا إلى المشرق لبعد المشقة أيضا، وأما المترددون في الأفق الواحد، ما بين أمصاره وبلدانه، ففائدتهم قليلة وأرباحهم تافهة، لكثرة السلع وكثرة ناقلها.

ومن الواضح أن ابن خلدون أعطى أهمية للتجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية بحكم الفترة الزمنية التي عالج فيها الموضوع حيث كان العائد والأرباح المحققة من التجارة الخارجية باهضا باعتبار بعد المسافة والمخاطر المحدقة بعملية الاستيراد والتصدير. ولعل تلك الظروف والعوامل ظلت قائمة طويلا، إلا أن التطور الهائل الذي حدث في مجال النقل والمواصلات التي

عرفها العالم خلال القرن التاسع عشر وما بعده غير تلك المفاهيم وقلل من شأن الأرباح الهائلة التي تحدث عنها، مع أن الأمر لا يخلو من عوائد وأرباح مهمة يحققها الإستيراد والتصدير.

✓ النقود: يعرف ابن خلدون النقود بقوله: "أن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب. وإن اقتنى سواها في بعض الأحيان فإنما هو يقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها -*العروض قسمان: أ-عروض التجارة: وهي المعدة للبيع ويطلق عليها حديثا: الأصول المتداولة / ب-عروض القنية: أي عورض الاقتناء وهي العروض غير المعدة للبيع ويطلق عليها حديثا: الأصول الثابتة بمعزل، ويرغب الناس في اقتنائهما نهائيا بدلا من أي شيء، فهما أصل المكاسب والقيمة والذخيرة.

ويتضح من خلال تعريف ابن خلدون أنه حدد وظائف النقود ضمنا حيث تعتبر قيمة لكل متمول: بمعنى تقوم بوظيفة قياس القيم، وفي حالة اقتناء سواهما فالهدف تحصيلهما بمعنى اعتبارهما مستودعا للقيم. وطالما يرغب الناس في اقتنائهما نهائيا بدلا من أي شيء آخر فهي تتمتع بالقبول العام.

✓ تدخل الدولة: يتفق ابن خلدون مع الفيزوقراط والمدرسة الكلاسيكية في هذه النتيجة النهائية بشأن عدم تدخل الدولة في مجال النشاط الإنتاجي وترك الأفراد يمارسون نشاطهم بحرية، ولكنه يختلف عنهم في كثير من التفاصيل بشأن الأسباب - كما سيتضح لاحقا عند دراسة المدارس الاقتصادية الوضعية.

← المقريري: إهتم العلامة المقريري بالمشكلات الاقتصادية وحلل الظواهر النقدية المختلفة، ويقوم البحث على كتابه: إغاثة الأمة بكشف الغمة، الذي يعتبر عمدة البحث والدراسة، أين حل ظاهرة المجاعة وأهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها أو ما يمكن الاصطلاح عليه بالأزمة في المجتمع الرأسمالي، وشخص النقص في إنتاج قيم الاستعمال من المنتجات والسلع وارتفاع أثمانها، وبين أثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها في المستوى العام للأثمان.

✓ الاحتكار والسياسة الاقتصادية: ركز المقريري على بيان أهم المسببات التي تؤدي إلى تعاقب ظاهرتي الرخاء والغلاء وركز على الاحتكار باعتباره ظاهرة تسود الأسواق وتؤدي إلى الارتفاع الفاحش للأسعار.

درس المقريري موضوع السياسة الاقتصادية للدولة وعلاقتها بمحاربة الاحتكار والحد من نشاط المحتكرين، واعتبر أن السياسة المعتمدة في مثل هذه الحالات هي التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي عن طريق التهديد العنيف للمخالفين من المحتكرين الذين يخزنون الأقوات الرئيسة فيتسببون في اختفائها ونقص العرض منها فترتفع أسعارها.

✓ الحرية الاقتصادية ودور الدولة: حلل المقريري مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وممارسة التجارة ودرسه دراسة عملية من خلال ما حدث في عصره، حيث يرى أن تجارة السلطان مضرّة بالرعية وفي ذلك موافقة تامة لما ذهب إليه أستاذه ابن خلدون.

وقد بين أسباب ذلك ومنشأ الضرر من حيث التأثير في أسعار السلع التي يشارك فيها السلطان رعيته في شرائها وبيعها، وقد يصل به الأمر إلى حد الاحتكار لحماية تجارته وتحقيق مصالحه بحكم موقعه وسلطته. وفي ذلك مخالفة لمبدأ تدخل الدولة لحماية النشاط الاقتصادي ومنع الاحتكار من خلال التسعير، فيصبح السلطان محتكرا بدل كونه محاربا للاحتكار ممثلا في مؤسسة الحسبة أو في آلية التسعير.

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي الأوروبي الحديث

1. المدرسة التجارية:

عصر التجار الزمن الذي يسمى أحيانا الرأسمالية التجارية وأحيانا الميركنتالية والذي يعتقد أنه امتد لثلاثمائة عام وذلك بالتقريب منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر وينتهي بوضوح ببداية الثورة الصناعية وصدور كتاب "ثورة الأمم" لأدم سميث، كرد فعل قويا للسياسات والممارسات الاقتصادية للعصر التجاري، وفي هذه القرون الثلاثة لم يكن لعلم الاقتصاد ناطق باسمه معترف أمثال أرسطو أو سميث وماركس وكينز في الأعوام التالية حيث لم تكن التجارية نظاما فكريا في المقام الأول إنما كانت نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال الأعمال في تلك الأيام.

← نشأة المدرسة التجارية:

لفهم هذه المدرسة لابد من ذكر أهم الظروف الاقتصادية وغيرها التي أدت لتطور ونشوء هذا الفكر:

✓ انتشار الأسواق و صعود طبقة التجار.

✓ الاكتشافات الجغرافيا فنجد أول رحلات كشف أمريكا والشرق الأقصى في

العام 1492 التي قام بها كولمبس و توالى بعدها الرحلات من الدول الأوروبية

التي تسببت في تدفق منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الشرق والأكثر أهمية كان سيل الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد، وقد كان لتدفق الكبير للذهب والفضة آثار هامة على للمواقف والسياسات الاقتصادية في ذلك الزمن أهمها:

✓ حدوث إرتفاع عام في الأسعار وظهور مبكر "نظرية كمية النقود" وتلك هي النظرية التاريخية التي تقول إن الأسعار إذا كان حجم التجارة ثابتا تتغير في تناسب مباشر مع عرض النقود.

✓ تأثير على حجم التجارة انطلاقا من ثورة الأسعار (التضخم) فقد كانت محفزة ومشجعة لتجارة فشاء أي أصل معمّر لبيعه مستقبلا كان مربحا لتوقع ارتفاع سعره . والأمر المؤكد أيضا أن التدفق الكبير للذهب والفضة ساعد على تركيز اهتمام التجار والحكومات على هذين المعدنيين وعلى السياسات التي من شأنها تعزيز الكميات التي في حوزتهم منها أو الموضوعة تحت تصرفهم، وكان ذلك محور فكر التجاريين وسياستهم.

✓ ظهور وتدعيم سلطة الدولة الحديثة وهي عملية لم تكتمل تماما حتى توحيد إيطاليا في العام 1861 وتوحيد ألمانيا في قرساي بعد ذلك بعشرة أعوام، ومع صعود الدولة القومية ظهرت رابطة وثيقة وحميمية بين الدولة و مصلحة التجار.

(جالبريت، 2000)

← تعريف المدرسة التجارية:

يطلق مصطلح "التجارية / الماركنتيلية" على مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية في معظم البلدان الأوروبية، في المدة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، بهدف توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لجذب المعادن الثمينة اللازمة لتقدم الأمة وتقوية الدولة ولا سيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب والفضة.

و كان موضوع التجارة الأساسي هو الإجابة عن السؤال الآتي: 'ما العمل لإغناء الأمة وإغناء الأمير الذي يجسدها، و ما هو السبيل لتدعيم القوة السياسية و الاقتصادية للدولة؟' فقد كان لظهور الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة في أوروبا دورا حاسما في بلورة اتجاهات فكرية اقتصادية جديدة للتجارين، وجهت الغرض من البحث وجهة سياسية تستهدف قوة الدولة الناشئة.

تتميز هذه المرحلة باحتلال التجارة المكان الأول في التفكير الاقتصادي، على أن ذلك لا يجب أن يخفي علينا حقيقة هذه الاقتصاديات، فهي اقتصاديات زراعية بالدرجة الأولى، والاهتمام بالتجارة ظهر باعتبارها النشاط الاقتصادي الوليد الذي بدأ يستحوذ على اهتمام المفكرين، وقد بدت التجارة لهم كنشاط جديد قادر على تحقيق ثراء الدولة وغناها، ولقد اقتضى نمو التجارة و ازدهارها الاهتمام بالصناعة باعتبارها عاملا من عوامل الازدهار التجاري (صناعة السفن، و السكك الحديدية لنقل المواد و السلع التجارية)، فكانت الصناعة تابعة للتجارة، وقد أدى ازدهار التجارة في هذه المرحلة من التاريخ الأوروبي إلى ظهور أساليب جديدة للتجارة،

فزاد استخدام الأوراق التجارية، و بدأت بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية تظهر، وبصفة عامة بدأ عصر البورجوازية.

← أفكار و مبادئ المدرسة التجارية:

← مصدر القيمة / الثروة عند التجاريين: ساد لدى التجاريين أن البحث الاقتصادي يجب

أن يستهدف الوصول إلى إثراء الدولة، واعتقدوا أن الطريق إلى ذلك لن يتحقق إلا من خلال زيادة المعدن النفيس للدولة، فالمعادن الثمينة عندهم مصدر للثروة ومخزن للقيمة، فمقياس قياس قوة الدولة و ثرائها هو حجم ما تملكه من الذهب والفضة، لذلك يرون أنه يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة.

← الحماية الجمركية وتحقيق ميزان تجاري رابح كآلية لزيادة الثروة: يمكن، حسب مذهب

التجارية، زيادة الثروة بأحد طريقين: استثمار مناجم الذهب والفضة إذا كانت متوافرة في الدولة ومنع خروج هذين المعدنين من البلاد أو تنشيط التجارة الخارجية والتصدير من السلع والخدمات بقيمة تزيد على القيم التي يشتريها البلد من الخارج، أي تحقيق ميزان تجاري رابح يحقق فائضا يتم تسديده بالمعادن الثمينة، و ذلك عن طريق زيادة الصادرات و فرض الضرائب على الواردات بهدف زيادة الحصول على النقود المعدنية، و عادة ما كان التجاريون يقولون: "إن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراء البضائع من الآخرين"، لأن البيع يحقق ميزة مؤكدة والشراء يجلب ضررا لا يمكن تجنبه. واقترح أنصار التجارية اتخاذ تدابير متعددة لتحقيق هذا الهدف منها:

✓ تشجيع الصادرات من المواد المصنعة ومنع استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية.

✓ بناء شركات الملاحة وامتلاك أساطيل بحرية ضخمة للنقل.

✓ توفير مواد أولية بأسعار منافسة عن طريق إقامة مستعمرات أو مستوطنات خارج

البلاد.

وهكذا ترى التجارية ضرورة اتباع سياسة الحماية الجمركية ولاسيما تطبيق سياسة منع

للثروة الاستيراد لتوفير ميزان تجاري رابح يشكل فائضه مصدرا.

- الموقف السلبي تجاه المنافسة و تشجيع سياسات الاحتكار: من أهم أفكار و مبادئ

المذهب الماركنتيلي الموقف السلبي تجاه المنافسة، وعدم الترحيب بها والموافقة

والتشجيع على الاحتكار أو على التحكم الاحتكاري في الأسعار والمنتجات، وبذلك تراجع

مفهوم السعر العادل أمام الماركنتيلية، ومن هنا كانت منح وبراءات الاحتكار تعطى

بحرية كبيرة في إنجلترا في عصر الملكة اليزابيث، وكانت هذه المنح هبة سخية إلى أن

قيدها البرلمان الإنجليزي خلال حكم جيمس الأول بموجب قانون الاحتكارات في

العامين 1623 و1624.

من جهة أخرى، ولما كان الثراء والسعي إليه قد أصبح موضع احترام صار أخذ الفائدة

على رأس المال إذا لم يتجاوز حد الاعتدال، أمرا مقبولا، وأصبح تمويل العمليات التجارية

بأموال مقترضة، ولم يعد في ذلك ما يحرم التجار من دخول الجنة، وقد كان ذلك تغيرا في

المواقف وفي الفكر عما كان يجرى في الفترة السابقة، فقد كان هناك التمييز، كما سبق

وأن بينا، بين نوعي الفائدة، عملا مشروعا، فالفائدة تدان بشدة إذا كانت ابتزازا من جانب

المحظوظين للمعوزين.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي: في طريقها لزيادة ثروتها تسعى الدول لتعزيز مصالحها ومكاسبه على حساب الدول الأخرى، فممنفعة الدول "أ" يكون على حساب خسارة الدول "ب"، ومن هنا فإن الهدف من ثراء الدولة يستدعي اتخاذ سياسات أنانية على حساب الغير. ونتيجة لهذا المبدأ فقد كان للمركنتيلية أثرها على النظام الناشئ للعلاقات الدولية كبيراً جداً، لأن منطلقها القائل إن السياسة الاقتصادية الخارجية يجب أن تعكس مصالح الدولة كانت تتلاءم مع الاتجاه نحو التفكير المتمحور حول الدولة القومية والذي كان ظاهراً في ذلك الوقت. فقد كان المركنتليون منطويين على ذاتهم كلياً ولا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة، وقد كان المركنتليون يجادلون بشكل خاص بأن سياسة الدولة يجب أن تسعى لزيادة الصادرات وخفض الواردات بالنسبة لمستوى معين للنشاط الاقتصادي. وبما أن صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى فإن هذا المبدأ الداعي إلى السعي للفائدة الأنانية أصبح يسمى سياسة "إفقار جاري". وقد عزز هذا المنطق بيئة سادتها الحروب والصراعات بين الدول.
- زيادة السكان: يرى أنصار التجارية ضرورة زيادة السكان في البلد، لأن هذه الزيادة تسهل الحصول على يد عاملة رخيصة، وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، من ثم . زيادة الأرباح والثروة. وفي الوقت نفسه فإنهم يرون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد أكبر من الناس، مما يؤدي إلى تشجيع زيادة السكان ويقود إلى تقوية الدولة. وهكذا فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة.

← الإتجاهات والسياسات الاقتصادية التجارية:

إذا كان الاتفاق بين التجارين على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة وزيادة ثروتها الاقتصادية، فقد اختلفت الوسائل والسياسات باختلاف ظروف كل دولة، فتطبيق مبادئ التجارين لم يتم بنفس الصورة بين كل الدول الأوروبية، بل بالعكس كانت له عدة اتجاهات أبرزها في إسبانيا، فرنسا، وإنكلترا، وكان كل اتجاه يعبر عن وضعية تاريخية معينة وعن بنية اقتصادية معينة، ويعبر في نفس الوقت عن آفاق تنمية اقتصادية معينة.

← المذهب التجاري المعدني في إسبانيا: يقوم هذا المذهب على أن ثروة الدولة تتمثل في

مقدار النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة التي تمتلكها. فنظرا لأن إسبانيا كانت تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك)، تركز اهتمام التجارة على جلب أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة من ممتلكات إسبانيا فيما وراء البحار، والعمل للمحافظة عليها ومنع تسربها خارج البلاد، ولزيادة ممتلكات إسبانيا للمعادن النفيسة ومنع تسربها خارج إسبانيا، طالب أنصار التجارة في إسبانية بتطبيق عدد من الإجراءات:

- منع خروج النقود المسكوكة والسبائك.

- دعوا إلى الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية.

- سنت السلطات الإسبانية القوانين التي ألزمت البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، كما منعت التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانية من إخراج الذهب والفضة وألزمهم شراء سلع إسبانية مقابلها.

← المذهب التجاري الصناعي في فرنسا: كانت فرنساترى بأن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن المنتجات الصناعية أقدر على الزيادة و التوسع من المنتجات الزراعية.

← أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية في مجال التحليل الاقتصادي: (محمد)

- لقد اخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة، فالثروة ليست هي الذهب والفضة وإنما ثروة كل بلد في قدرته الإنتاجية وفي مقدار ما يحققه فعلا من منتجات.

- لقد أثبتت التحليل الاقتصادي خطأ المبدأ الذي نادى به التجاريون وهو إمكان الحصول بصفة مستمرة على فائض ايجابي في الميزان التجاري، ومن ثم إمكان الحصول على ذهب وفضة من الخارج بصفة مستمرة، فقد بين ادم سميث عدم إمكان ذلك لأن وجود فائض إيجابي بالميزان التجاري يؤدي إلى ورود النقود الذهبية من الخارج لتسديد هذا الفائض فيزيد التداول النقدي ويترتب على زيادته ارتفاع الأسعار في الداخل وفي الخارج، مما يجعل السلع الوطنية مرتفعة الثمن فيقل تصديرها للخارج، بل إن الاستيراد من الخارج سيزيد نظرا لانخفاض الأسعار الخارجية عن الأسعار الداخلية .. ويترتب على نقص التصدير وزيادة الاستيراد ظهور عجز في الميزان التجاري ولتغطية هذا العجز لا بد من إخراج ذهب للبلاذلا أخرى.

- وقد أدت السياسات التجارية إلى نتائج سلبية منها:

في اسبانيا: اهتمت الحكومة بصفة أساسية باستيراد الذهب ولم تهيء الجو لزيادة القوى الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة كمية النقود مع عدم زيادة المنتجات بنفس النسبة فارتفع مستوى الأسعار ارتفاعاً تضحيمياً كبيراً أضر بالطبقات الفقيرة التي تكون الغالبية الكبرى من الشعب.

في فرنسا: ترتب على سياسة الحكومة التي من مقتضاها الاحتفاظ بأثمان منخفضة للمواد الزراعية بانخفاض دخول المزارعين وسوء حالتهم وكان من نتائج هذه السياسة أنها ضحت بمصالح طبقة هامة من السكان وهي طبقة الزراع، وفرع هام من فروع الإنتاج وهو الزراعة في سبيل تشجيع طبقة الصناع والصناعة.

سياسة العهد الاستعماري: أضر هذا العهد بسكان المستعمرات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان من مقتضاه أن تشتري الدول الاستعمارية المنتجات بأسعار رخيصة وتبيعها للمستعمرات بأسعار مرتفعة مما أدى إلى إرهاب المستعمرات واستغلالها فتهيأ الجو لقيام كثير من الثورات.

← أبرز رواد المدرسة التجارية: (جعفر، 2020/2021)

← **توماس مان Thomas Mun**: هو من الرواد الانجليز، ويؤكد بأن التجارة الخارجية هي

الوسيلة لزيادة ثروة إنجلترا، وكان شأنه شأن سائر التجاريين من حيث النظر إلى المعدن النفيس على أنه عماد الثروة، وإن لم يكن لدى البلد مناجم الذهب والفضة فإن التجارة الخارجية تمثل الطريق العادي لزيارة الثروة حيث يتعين على البلد أن يبيع

للأجانب سنويًا أكثر مما يشتري منهم في القيمة، مما ينتج عنه فائض في الصادرات واجتذاب رأس المال إلى البلد. ويقول في كتابه "ثروة إنجلترا عن طريق التجارة الخارجية": "إن الوسيلة الوحيدة لزيادة ثروتنا وكنوزنا هي التجارة الخارجية حيث يتعين علينا دائماً أن نراعي هذه القاعدة وهي أن نبيع للأجانب ما تزيد قيمته على ما نستهلكه من سلعهم، فإذا فعلنا ذلك كانت النتيجة اجتذاب المعدن الثمين إلى البلد".

وفيما يتعلق بسياسة التصنيع، نجد أن Thomas Mun ميز بين ما يسميه الثروة الطبيعية وتتمثل في إنتاج الطبيعة، والثروة المصنوعة وهي إنتاج عمل الإنسان، وقد بين أن من مصلحة البلد تحويل الثروة الطبيعية إلى الثروة المصنوعة قبل تصديرها. بحيث تتضمن الصادرات الحد الأقصى من الثروة المصنوعة والحد الأدنى من الثروة الطبيعية.

ومن إسهاماته الكبيرة أنه كان واسع النظرة في تعريفه للميزان التجاري، ففي كتاباتهم الأولى كان التجاريون يرون أنه على الدولة أن تحقق ميزان تجاري موافق مع كل دولة على انفراد، ثم جاء في عدد من الكتابات اللاحقة (كتابات Thomas Mun) أنه لا ضرورة لأن يحقق فائض في الميزان التجاري مع كل بلد على انفراد وإنما يكفي أن تكون قيمة ما يصدره البلد للعالم الخارجي أكبر من قيمة ما يستورده وبالتالي لا بأس أن يكون هناك عجز في الميزان التجاري لانجلترا مع الهند لأنه يمكن استيراد المواد الخام الرخيصة منها واستخدامها لتصنيع سلع للتصدير، لتكون النتيجة النهائية فائضاً موافقاً في الميزان التجاري مع العالم الخارجي.

ويعتقد Thomas Mun بأن هدف السياسة القومية هو توفير الفائض من الإنتاج المحلي للتصدير وعلى الدولة أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف، ومن جملة الوسائل التي يجب على الدولة إتباعها لتحقيق هذا الهدف:

- وجوب الامتناع عن المغالاة في استهلاك السلع الأجنبية في الغذاء؛
- الحد من استيراد السلع الكمالية؛
- وجوب معرفة ظروف البلاد التي يتم التصدير إليها، فإذا كانت هذه البلاد لا تستطيع الحصول على حاجياتها إلا من إنجلترا وجب البيع لها بأعلى ثمن ممكن أما إذا كانت تستطيع الحصول عليها من مصادر أخرى وجب البيع لها بأقل ثمن ممكن حتى لا تضيق أسواق إنجلترا للبلاد المنافسة معها؛
- تخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات أو إلغاؤها؛
- يتعين نقل الصادرات على سفن إنجليزية وبذلك تزيد قيمة الصادرات حيث تعود على إنجلترا فائدة مزدوجة، وهي قيمة السلع المصدرة والكسب الذي يعود من النقل؛
- يجب تشجيع التجارة العابرة بحيث تصبح إنجلترا مركزا لتوزيع السلع وبذلك يزيد النقل البحري والتجارة وإيرادات الجمارك؛

← جان كولبير Jean B.Colbert: يمثل Colbert قلب وروح المدرسة التجارية في فرنسا،

وكغيره من التجاريين يفضل توسيع الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق فائض في الميزان التجاري، وضرورة وجود قوانين تمنع خروج السبائك الذهبية و الفضية إلى الخارج، إلى جانب تأكيده لضرورة وجود مستعمرات لتأمين الأسواق للسلع الفرنسية

وتأمين المواد الخام لصناعاتها. وقد دعا إلى ضرورة تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية.

بالرغم أنه لم يترك مؤلفات تعبر عن أفكاره، و لكنه عمل كرجل دولة على تطبيق سياسة تصنيعية بفرنسا. كان يعتقد بأن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها وبأن زيادة كمية المعادن الثمينة في دولة معينة غير ممكنة إلا على حساب الدول الأخرى. إنَّه كمية المعادن الثمينة محدودة تدور في أوربا، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. ولذلك تركزت جهود التجارية بزعامة كولبير على مجموعتين من التدابير:

-وضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسينه وتزيد قدرته على المنافسة:

-وضع قواعد الحماية الجمركية إزاء السلع الأجنبية.

كان كولبير يركز كل الاهتمام على دعم الصناعة، وتحسين جودة الإنتاج الصناعي، وتوفير كل الشروط المواتية لتقوية الصناعة الفرنسية، فالصناعة في رأيه هي المرتكز الأساسي لزيادة الصادرات، أما دور الزراعة فيقتصر على إنتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة، ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات و التدابير التالية:

-إقامة مصانع ملكية لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.

-منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة.

-فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية للإبقاء على الآجور منخفضة، وتوفير يد عاملة رخيصة وفرض أسعار متدنية على المواد الأولية ومنع تصديرها لتوفيرها للصناعة بتكلفة متدنية.

-فرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني وإعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.

-إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حملتها عند رسوها في الموانئ الفرنسية.

-تأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج.

← **وليام بيتي William Petty**: هو من الرواد الانجليز، وقلّيد فرض الرسوم على الواردات لجعلها أغلى من المنتجات المحلية، وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي، وكذا أيد فكرة تخفيض الرسوم على المواد الخام المستوردة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي وزيادة فرص الصادرات والأرباح، ولكنه كان يفضل حرية التجارة أكثر من غيره من التجاريين، كما عرض بعض الأفكار الجديدة التي مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد، مثل سرعة تداول النقود، وفكرة تقسيم العمل، وأهمية السلع الرأسمالية، ونظرية القيمة المستندة إلى العمل.

2. المدرسة الطبيعية:

الفيزيوقراطيون أو الطبيعيون هم جماعة من النبلاء والملوك الزراعيين، والعلماء والذين انضموا تحت راية الاقتصاد الطبيعي فرانسوا كيناي، الذي يعود له الفضل في وضع أسس

المدرسة الفيزيوقراطية وعلم الاقتصاد السياسي الحديث، بعد إصداره كتابه الشهير الذي عنوانه بـ"الجدول الاقتصادية" سنة 1750، وهيمن على الأفكار الاقتصادية في فرنسا إلى غاية قيام الثورة الفرنسية 1789.

لقد ولدت الفيزيوقراطية في عهد اتسم بالإضمحلال الاقتصادي، وبأزمة طويلة كونت الواقع الموضوعي الذي هيأ الثورة الفرنسية، فجاءت بأفكار اقتصادية ذات طابع ثوري تمردى واضح، نادى من خلالها إلى ضرورة الرجوع إلى الأرض والطبيعة بإعتبارها مصدر كل الخيرات والتخلي في المقابل على سياسات التجارين التصنيعية التي دعا إلى تطبيقها كولبير الذي اتهمته بتفكير البلاد، ونادت بالإصلاح وتغيير الأوضاع والرجوع إلى القيم الطبيعية والأصيلة للإنسان. ويعتبر كيناي أشهر الفيزيوقراطيون الذين دعوا للرجوع إلى الطبيعة واعتبر أن الأرض هي مصدر الثروة، وظهر إلى جانب كيناي عدد من المفكرين الذين عملوا على نشر هذه الأفكار وتطويرها، منهم: ميرابو الأب Mirabeau، دي نيمور Dupont de Nemours، ومرسييه دي لافيير Mercier de la Riviere.

←نشأة المدرسة الطبيعية:

نشأ الفكر الطبيعي أو كما يسمى أيضا الفكر الفيزوقراطي بفرنسا حيث كانت الزراعة لها مكانتها على الرغم من العمل بالفكر التجاري و كرد فعل عن السياسات التي فرضها هذا الفكر من احتكار و ضرائب ظالمة وغيرها من تدخلات الدولة لصالح التجار.

ولقد تأسس هذا المذهب على يد فرانسوا كيسناي (1774/1694) طبيب لويس الخامس عشر آنذاك و كان لهذا المذهب مفكرين آخرين مثل آن روبير جاك تورجو (1781-1728) بيير صمويل ديبون دي نيمور (1817- 1739)، وتدور أفكار هذا المذهب حول ما يلي :

- الإصلاح المجتمع القديم الذي كان الجميع ملتزمين به عن طريق تمييز أصحاب الأراضي وأن يردوا عن هذا المجتمع طموحات وتطلعات الرأسمالية التجارية والقوى الصناعية الصاعدة التي كانت توصف بأنها صعبة المراس وغير ناضجة وفظة.

- وكان الالتزام الأول والمحوري للفيزيوقراطي هو تجاه مفهوم القانون الطبيعي لأنه في رأيهم هو القانون الذي كان من الناحية الجوهرية يحكم السلوك الاقتصادي والإجتماعي. أما قانون الملوك و المشرع فيمكن قبولها الا بقدر ما يتسق مع القانون الطبيعي أو بقدر ما يكون إضافة محدودة إليه، ويتمشى وجود الملكية وحمايتها مع القانون الطبيعي، ومن ثم تتمشى مع حرية الشراء والبيع أي حرية التجارة والخطوات الضرورية لضمان الدفاع عن هذا المجال، فالحكمة تقضي بترك الأمور تسير فيها وفقا للبواعث والقيود الطبيعية دون تدخل، كما أن القاعدة التي توجه التشريع والحكم بوجه عام ينبغي أن تكون "دعه يعمل دعه يمر".

- مفهوم الناتج الصافي الذي يعني أن الثروة كلها تنشأ في الزراعة ولا ينشأ شيء منها في أي صناعة أو تجارة أو حرفة أخرى، وقد وضع فرنسوا ما يسمى "الجدول الاقتصادي" قام فيه بتوضيح كيف تتدفق المنتجات من الفلاح إلى مؤجري الأرض أو

الملاك ومنهم إلى التجار وأصحاب المصانع وغيرهم من الطبقات العقيمة ، وكيف تتدفق النقود عبر مسالك متعددة عائدة إلى الفلاح. (المدارس الطبيعية)

← مبادئ المدرسة الطبيعية: (النجار، 1973)

- الثروة والناتج الصافي: يرى الطبيعيون ان المعدن النفيس ليس الا ثروة مالية او رمزية، فالثروة الحقيقية لا يمكن ان تكون معدنا ولا بد من ارتباطها بالمتعة واشباع الحاجات، وهذه هي الصفة الاولى من صفات الثروة وهي الصلاحية لاشباع الحاجات، والثروة لا تكون حقيقية الا اذا امكن التصرف فيها اي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها او اكثر منها. وعليه كان قياس الطبيعيين للثروة بالناتج الصافي حيث انه يمثل القيمة الفائضة التي يمكن استهلاكها مع بقاء قدرة البلد الانتاجية على ما هي عليه.

- الطبقات المنتجة والعقيمة: قام الطبيعيين بتقسيم المجتمع الى ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة: وهي التي تقوم فعلا بزراعة الأرض أو طبقة الزراعة، وهي المسؤولة عن إنتاج الناتج الصافي وهي تقتصر فقط على رب العمل في الزراعة. الطبقة العقيمة: وتنصرف إلى كل المشتغلين بالصناعة والتجارة سواء كانوا من الرأسماليين أو أصحاب العمل أو العمال وهؤلاء يتوقف نشاطهم الإقتصادي على ما تنتجه الأرض ولا يضيفون إلى ذلك جديدا. طبقة ملاك الأراضي: وهذه ليست بالمنتجة ولا العقيمة بل أفرد لها الطبيعيون مكانا مستقلا في النظام الإقتصادي. وهي الطبقة

التي يقتصر عملها على تلقي الناتج الصافي. والشكل التالي يشرح بمثال كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع (دوران الثروة) ما يعرف بالجدول الإقتصادي.

← فكرة الثمن المجزي: خلص الطبيعيون من هذا التحليل على وجوب العمل على تحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي سواء من حيث كميته أو من حيث قيمته، وكلما كانت كمية الناتج الصافي كبيرة، وثنمه مرتفعاً، كان ذلك أدعى لزيادة الثراء، ومن هنا كانت الثروة من نظركيناي تقترن بالوفرة مع إرتفاع الثمن. أما الوفرة مع الرخص فلا تعتبر ثروة والندرة مع إرتفاع الثمن بؤس خالص. فلا يكفي أن تزيد إنتاجية الأرض، ولا بد أن يقترن ذلك بثمن معقول للحاصلات الزراعية يمكن المزارعين من تحقيق قيمة كبرى للناتج الصافي.

← الضريبة الفذة: نادى الطبيعيون بضريبة فريدة على طبقة الملاك مع إلغاء أنواع الضرائب الأخرى. أما الصناعة فهي الأخرى غير قادرة بطبيعتها على أداء أي نوع من الضرائب، فهي معنة عقيمة تتساوى فيها القيمة المصنوعة مع القيمة المستهلكة، وفرض أي ضرائب عليها يعود بالضرر على النشاط الإقتصادي العام، والتجارة ليست مختلفة عن الصناعة في هذا الصدد.

← النظام الطبيعي: يؤمن الطبيعيون بوجود نظام طبيعي له قوانين طبيعية دائمة، ظاهرة بذاتها، تحكم المجتمع الإنساني، وقد إنتهى الطبيعيون إلى أن مقومات هذا النظام الطبيعي تنحصر في حق الملكية الفردية والحرية والأمن. وقد نادوا بوجوب

إزالة القيود التي تفرضها الدولة على وجوه النشاط الإقتصادي، وقد أشاروا إلى وجود نوع من الإنسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

← تقييم الفكر الاقتصادي للطبيين: (البلاوي، 1995)

• الإسهامات: أثبت الطبيعون من خلال طريقتهم في التحليل الاقتصادي تفوقا و تميزا

عن باقي المدارس والاتجاهات التي سبقتهم، فمن خلال اعتمادهم على المنهج التجريبي،

وتحديد مهمة الباحث في اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم التفاعلات

الاقتصادية، ساهموا في بلورة ملامح علم لاقتصاد السياسي، بل يذهب البعض إلى

اعتبار فرانسوا كيناي مؤسس علم الاقتصاد السياسي الحديث.

وتبقى فكرة القوانين أهم ما جاء به الطبيعون، لأنهم حرروا بذلك البحث الاقتصادي من

أحضان الفلسفة والأخلاق والفكر الديني الكنسي. وبينوا كيف أن الظواهر الاقتصادية

كغيرها من الظواهر الطبيعية الأخرى تحكمها قوانين موضوعية ينبغي على الباحث العمل على

اكتشافها.

كما أن نظرية كيناي حول دوران الناتج الصافي اعتبرت من أهم الأعمال النظرية

للطبيين، نظرا إلى ما قدمته هذه النظرية من إضافة في أدوات التحليل، بحيث اعتبرت أول

بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن العام للاقتصاد الوطني، وقد أدت هذه النماذج فيما بعد

إلى وضع نماذج "فالراس" ونماذج المنتج المستخدم للتوازن لـ"يونتيف".

كما أن الطبيعيين كانوا السباقين إلى وضع أسس الاقتصاد الليبرالي الحر، من حرية و إقرار مبدأ الملكية الخاصة، والتي تعتبر من أهم المبادئ التي قام على أساسها الاقتصاد والفكر الكلاسيكي لـ "آدم سميث".

• الانتقادات: بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابها بعض النقائص، التي فتحت بابا واسعا للانتقادات، وأهمها:

✓ بالرغم من ادعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

✓ إن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة نشاط الطبقة العقيمة يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرتا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

✓ فيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم و المحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

✓ أن التطورات التي عرفت أوروباً مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية و التقدم للمجتمعات.

3. المدرسة الكلاسيكية: (جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية -أزمة 2008 نموذجاً-، 2020/2019)

←تعريف النظام الرأسمالي:

إن أصل مصطلح الرأسمالية (Capitalism) مأخوذ من اللفظة اللاتينية caput ومعناها الرأس للدلالة على الأموال ومخازن البضائع وكذا المال الذي يحمل الفوائد. أما لفظة الرأسمالي فقد درج استعمالها منتصف القرن السابع عشر، لتدل على كون المرء رأسمالياً (Capitalist) والرأسمالي هو الذي يستعمل مبلغاً معيناً من المال سواء كان ماله الخاص أو قرض كرأس مال لاستثماره في مشروع، عادة من خلال إنتاج أو تصنيع شيء ما بغرض تحقيق الربح. وهناك من يرى أنه إذا انتشر هذا السلوك الرأسمالي على نحو موسع وبشكل كاف في مجتمع ما، يتم استخدام مصطلح الرأسمالية للدلالة على نظام اجتماعي منظم ومتكامل رأسمالياً. واصطلاح "الرأسمالية" كنظام أطلقه لأول مرة المفكر الاقتصادي الألماني Werner Sombart واستخدمه بشكل خاص خصوم هذا النظام من أنصار الاشتراكية لوصف الواقع الذي ينتقدونه.

ومن المفكرين الذين أتوا من صلب الثقافة الاقتصادية الليبرالية Adam Smith، فيلسوف واقتصادي ليبرالي، يعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولى في كتابه المشهور

"ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776 وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس " المدرسة الكلاسيكية " في الاقتصاد، حيث عرض فيه أطروحاته المتعلقة بالحرية واليد الخفية التي تساهم في دفع الحركة الاقتصادية وتشجيع الإستثمار، في ظل حماية الدولة ولكن بعيدا عن تدخلها المباشر في تنظيم العمل. كما أوضح فيه أن إتباع نظام السوق الحرة وإتاحة الحرية الكاملة للأفراد في تعاملاتهم الاقتصادية كفيل بتحقيق النمو والرفاه الاقتصادي.

← خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي: يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بمجموعة من الخصائص، يمكن استعراضها فيما يلي:

← سيادة النظرة العلمية للأمور بعيدا عن النظرة الدينية: يقول أتباع الأنظمة الوضعية "لا موجود إلا المحسوس" ومنهم (John Stuart Mill) الذي يرى أن المجتمع الديني غير ليبرالي لأنه مجتمع خاضع لنظام حكم فردي استبدادي، ونظامه الاجتماعي مؤسس على الإجماع في الرأي وعلى تحريم النقد والنقاش المفتوح، وبذلك ينتقد Mill كل دين أو مجتمع متشدد في قوانينه الأخلاقية والدينية، ويصرح: "إن التحريم يمس حرية الفرد لأنه يفترض أن الفرد لا يعرف مصلحته". وتأسيسا على ذلك، تنظر الرأسمالية للإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيدا عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى فصل الدين والأخلاق عن الاقتصاد.

← فكرة القانون الطبيعي: يقوم النظام الرأسمالي على أن الحياة الاقتصادية تسير وفقا لقوى طبيعية محددة، و الواجب هنا هو العمل على استكشاف قوانينها العامة وقواعدها الأساسية التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر والأحداث الاقتصادية، وأن

تلك القوانين الطبيعية كفيلة بضمان تحقيق الرخاء الاقتصادي، إذا عملت في جو حر وأتيح لجميع الأفراد التمتع بالحريات: التملك، الإستغلال، الإستهلاك، وأي تقييد لتلك الحريات أو تدخل للدولة في الشؤون الاقتصادية، يعني الوقوف في وجه الطبيعة وقوانينها التي كفلت للإنسانية رخاءها وحل جميع مشاكلها.

← المصلحة الذاتية: يعتبر الفرد في نظر الفكر الرأسمالي الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم والأحكام، وهو رشيد ومنطقي وعقلاني في اتخاذ قراراته، أناي يسعى لتحقيق نفعه الخاص، ومع ذلك فإنه في نفس الوقت يحقق مصلحة المجتمع.

ولعل أشهر عبارة وردت في هذا الخصوص "اليد الخفية" لصاحبها Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم" عندما قال: "إن الفرد بسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة فهو غالباً ما يحقق مصالح الجماعة بشكل أكثر فعالية مما يمكن تحقيقه عندما يعمل باسم المصلحة العامة. فأنا لم أصادف خيراً من وراء هؤلاء الذين يعلنون العمل من أجل المصلحة العامة".

← أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي: يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الأسس

التالية:

← الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يعطي النظام الرأسمالي الحرية الكاملة في تملك وسائل الإنتاج على اختلاف أنواعها ودون أية حدود تذكر. هذه الملكية الخاصة تخول لصاحبها حرية الاستعمال والاستغلال والتصرف بالطريقة التي تدر عليه أكبر عائد ممكن.

← حافز الربح: الهدف الأساسي والمباشر لمن يتخذ قرار الإنتاج في النظام الرأسمالي هو تحقيق الحد الأقصى من الربح، والمنتج (الرأسمالي) في سعيه لتحقيق أقصى ربح فإنه يحاول أن يقلل تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد وينمي روح المخاطرة لديه، ويحفزه على تبني الابتكارات والتحسينات والتطوير المستمر في أساليب الإنتاج.

← الحرية الاقتصادية: والمقصود بها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووفقاً لهذه الركيزة، الأفراد لهم الحرية الكاملة في طرق استثمارهم للأموال، وفي إنتاجهم للسلع والخدمات، وفي تحديد الشروط التي يشترطون على أساسها الآلات أو الموارد أو العمل. ويرو أن تدخل الدولة في القرارات الاقتصادية للأفراد من شأنه أن يؤدي إلى ضرر كبير. كما أن مبدأ حرية الإنتاج يقابله مبدأ حرية الاستهلاك، بمعنى أن لكل فرد الحرية في التصرف في دخله وأمواله كما يشاء على حاجاته ورغباته. وعلى هذا الأساس تقوم الرأسمالية على ثلاث حريات: حرية التملك، الإستهلال، الإستهلاك.

← المنافسة: تنبع من قاعدة الحرية، فطالما يتمتع الأفراد بهذه الحرية في الميدان الإقتصادي فإنهم يتنافسون فيما بينهم من أجل تحقيق الكسب المادي بدافع من المصلحة الذاتية، فالمنتجون يتنافسون في زيادة الإنتاج وتحسينه واستخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة، والسعي دائماً إلى ابتكار أفضل أساليب الإنتاج وكسب الأسواق من أجل تصريف المنتجات وتحقيق أكبر أرباح ممكنة.

← آلية السوق: السوق هو المنظم التلقائي لسلوك الأفراد كمنتجين ومستهلكين، دون الحاجة إلى تدخل الدولة، وهو الأداة التي تحقق التوازن بين العرض والطلب. فتتحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع والمشتري، ولا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا.

← التحليل الإقتصادي في الفكر الكلاسيكي: تعرض للعديد من النظريات منها: (تاريخ الفكر الإقتصادي، 2021)

← نظرية الإنتاج: يعرف الكلاسيك الإنتاج على أنه خلق المنافع أو زيادة منفعة قائمة مما يفسر أن للإنتاج معنى واسع. وجاءت هذه النظرية لتثبت أن الثروة ليست تراكم المعادن النفيسة بل إنتاج السلع.

هذه النظرية ركزت على ظاهرة تقسيم العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإتقان العمل، وتتمثل عناصر الإنتاج لدى الكلاسيك في كل من الأرض، العمل، ورأس المال

← نظرية الكلاسيك في السكان: كانت نظرتهم سلبية نحو النمو الديمغرافي خاصة مالتوس، نظرتهم تتجه نحو ضبط نمو عدد السكان مع المستوى المعيشي للسكان. مما يعني أنهم من التيار المتشائم للنمو السكاني.

← نظرية التشغيل: تكلم الفكر الكلاسيكي كثيرا عن ظاهرة التشغيل التام، والمقصود منه توظيف جميع الموارد المتاحة وكافة عناصر الإنتاج بما فيها العمالة، ولهذا ان وجدت بطالة فهي مرحلة عابرة. ففي حالة وجود هذه البطالة فسوف تظهر هناك

منافسة للشغل مما يترتب عنه تخفيض الأجور وتشغيل تلك الفئة العاطلة عن العمل وتختفي البطالة.

هذا يعني أنهم اعتبروا حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتا عند مستوى واحد، والتشغيل التام لا يتغير إلا في الأجل الطويل، تحت تأثير عامل تغير حجم السكان أو عامل التطور الفني للإنتاج.

← نظرية القيمة: توصل آدم سميث من خلال دراساته إلى أن القيمة تنقسم إلى قيمة استعمال، أي صلاحية السلعة لإشباع حاجات معينة. وقيمة تبادلية أي قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى. ويتبعه ريكاردو ويوضح أن المنفعة شرط القيمة وليس مقياسا لها بإدخال عنصر الندرة في التحليل.

← نظرية التوزيع: يدور تحليلهم حول توزيع الناتج الإجمالي الذي يشكل صراع بين الطبقات .

← نظرية النقود: إعتبر الكلاسيك النقود حيادية الدور، فهي مجرد وسيط للتبادل وتسهيل سير الاقتصاد، وارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود، فكلما ارتفع المعروض من النقود كلما أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار.

← نظرية التجارة الخارجية: وأل ما شغل الفكر الكلاسيكي هو توفير شروط الحرية الاقتصادية بما فيها حرية تحرك السلع، ثم التركيز على إنتاج السلع ذات الميزة

النسبة العالية منتقدين بذلك المذهب التجاري الذي عمل على تقييد الواردات لمنع خروج المعادن النفيسة من الدولة .

← نظرية النمو والتنمية الاقتصادية: يرى ادم سميث أن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو و مالتوس فنظرا إلى النمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، يعتبر عقبة أمام التنمية وعليه فالنتيجة الحتمية بالنسبة لهم هي الركود الذي ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما ينتج عنه من قيود على التراكم الرأسمالي أو يستقر عدد السكان وتسود حالة السكون.

← تقييم الفكر الكلاسيكي: ونوجز أبرز عيوب النظام الرأسمالي في ما يلي: (مصباح، 2022/2021)

← نمو ظاهرة الاحتكار: يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب علي ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة علي السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلي تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية، وهكذا يؤدي الاحتكار إلي استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال.

← سوء توزيع الدخل والثروة: فإنه من الملاحظ أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى الجمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثل الذين يحصلون الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج، فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض.

← تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية: إن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال؛ ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكديس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة؛ وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة حدة.

4. المدرسة النيوكلاسيكية:

يطلق على هذه المدرسة النيوكلاسيكية الحركة التجريبية نظرا للاهتمام الذي أولت لفهم وتحليل واقع المنظمات، حيث انطلق مفكرو هذه المدرسة من ممارسات تجريبية وميدانية للوصول الى مبادئ تنظيمية جديدة مركزين في ذلك على بعض المفاهيم والأفكار السائدة من المدارس السابقة من أجل تخطي وتجاوز بعض الانتقادات التي وقعت فيها المدارس السابقة، ومن بين رواد هذه المدرسة.

• مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية:

- التركيز على الوحدة الاقتصادية وكيفية تأثيرها في السوق، والاهتمام بالتحليل الاقتصادي الجزئي؛
- الابتعاد عن التعبيرات اللفظية والاعتماد على القياس الكمي واستخدام النماذج الرياضية؛
- الاعتقاد بان النمو الاقتصادي يتم بصورة تلقائية وانه لا ضرورة لدراسته أو البحث فيه؛
- آلية السوق تحقق دائما التوازن في الاقتصاد؛
- إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي؛
- الطلب والعرض هما المحددان الرئيسيان لأسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على خلاف الحديين الأوائل الذين أكدوا أن الطلب وحده هو محدد الأسعار؛
- الدفاع عن الحرية الاقتصادية؛

• أبرز مفكري المدرسة النيوكلاسيكية:

← ألفريد مارشال (1877-1924م Alfred Marshal):

ألفرد مارشال Alfred Marshall اقتصادي إنجليزي، ولد في 26 يوليو 1842 في لندن، وأحد أهم مؤسسي المدرسة الاتباعية الجديدة neoclassical، درس في مدرسة "تايلور"، ثم في كلية القديس جورج في جامعة كامبردج، اتجه في بداية دراسته إلى دراسة الرياضيات والفلسفة، لكنه سرعان ما تحول عنهما إلى دراسة الاقتصاد. من أهم ما جاء به ألفريد مارشال نذكر:

- يرى مارشال بأن الاستهلاك هو الأساس وهو الغرض من النشاط الاقتصادي، وقد استحدث فكرة فائض المستهلك الذي يمثل الفرق بين ما يكون المستهلك يرغب في دفعه وبين الثمن الذي يدفعه فعلاً.
- أدخل مارشال فكرة المرونة في التحليل الاقتصادي، ويقصد بها مارشال مدى تأثير التغيرات في سعر السلعة على الكمية المطلوبة منها.
- درس مارشال فكرة التوازن في الأسواق المختلفة: المنافسة التامة، وسوق الاحتكار التام.
- جمع مارشال في نظريته حول القيمة والأسعار بين المنفعة و التكلفة ولهذا فان الأسعار تتحدد عنده من خلال تقاطع منحنى الطلب الذي يحدده هيكل التكلفة الحدية ومنحنى العرض الذي يحدده هيكل التكلفة الحدية.

- تركزت نظريته للإنتاج حول مسألتين: الأولى: الكيفية التي يقوم المنظم بموجها مزج عناصر الإنتاج، فحسب رأيه المنظم الرشيد سوف يختار التشكيلة من عناصر الإنتاج التي تحقق أدنى تكلفة من أجل تحقيق هدف تعظيم الأرباح، أما بالنسبة للثانية: فهي التعديلات الواجب إدخالها في هذا المزيج حينما تتغير ظروف السوق وفي ظل التمسك بهدف تعظيم الأرباح.

- نظريته في التوزيع استندت إلى التفسير الوظيفي لتوزيع الدخل الذي يربط الدخل بمساهمة عناصر الإنتاج، ولهذا فإن العرض والطلب هي التي تحدد عوائد عناصر الإنتاج (الأجور، الربح، الأرباح، الفائدة)، وهو ما يمثل رفضاً للنظرية الكلاسيكية وكذا النظرية الماركسية اللتان تستندان على التوزيع الطبقي.

← ألفريد بريتشارد سلون (Alfred Pritchard Sloan 1875-1966):

يعد سلون Sloan من أبرز القادة للقطاع الصناعي الأمريكي الذين ذاع صيتهم وظلت شهرتهم تتردد في المجالات العلمية والأكاديمية لحقل إدارة الأعمال، فهو الذي أدار شركة جنرال موتور لسنوات طويلة، ولد في مدينة نيوهيفن ودرس الهندسة الكهربائية وتخرج من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عام 1892 وتنقل بين عدة شركات حتى أدمجت الشركة التي كان يعمل فيها مع شركة جنرال موتورز، فكان من نصيبه أن يصبح أحد موظفيها. وقد درج في مناصب عدة حتى أصبح رئيساً لها عام 1923.

بدأ سلون Sloan بإستراتيجيته في التغييرات السنوية حيث أعلن عن سلسلة الأسعار المتدرجة للسيارات المتنوعة التي كانت تنتجها جنرال موتورز وهي: شوفر، بونتياك، أولد

زموبيل، بيوك، وكاد يلاك، فكانت أسعارها متباينة من الأدنى للأعلى لكي ينافس بعضها بعضاً، ولتصبح الأولى في بيعها للسيارات عام 1930م فعلاً، كانت الأكبر والأغنى في العالم بفضل قيادته في التسيير.

من بين أهم الأفكار التي ركز عليها سلون Sloan هي:

- اللامركزية: عملية تنظيمية إدارية تتضمن تفتيت وتوزيع السلطات على جهات عديدة في المستويات الدنيا من الهيكل الإداري، بحيث تكون كل جهة فيها مسؤولة بشكل مباشر عن مسؤولياتها؛ وذلك بهدف إعطاء العمل شكلاً أكثر تنظيماً، ومرونة، بالإضافة إلى إشراك أكبر عدد من المرؤوسين في عملية الإدارية مما تساهم في حل المشكلات عند وقوعها واتخاذ القرارات المناسبة. لقد أشار سلون Sloan إلى أن لامركزية السلطة تمكن من تحرير المبادرة وتحمل المسؤولية، وتؤدي إلى اتخاذ قرارات تتماشى مع المشاكل المطروحة، مما يسمح بالتجاوب مع المتغيرات الحاصلة في المحيط المني.

وتقتضي اللامركزية بحسبه:

- الاستقلالية في القرارات، ولكن مع احترام خطوط السياسة العامة للمنظمة.
- الرقابة الدورية على النتائج المحققة.

2.التنسيق:

التنسيق هو تحقيق العمل الجماعي وتحقيق وحدة العمل والتصرف في اتجاه هدف محدد ومتفق عليه وقيل هو وظيفة بمقتضاها يستطيع الإداري أن ينمي هيكلًا من الجهود الجماعية والمشاركة بين المساعدين والمرؤوسين ويضمن تحقيق وحدة التصرفات في اتجاه هدف مشترك.

ويمارس التنسيق دورًا هامًا في تحقيق أهداف الإدارة العامة ويتوقف على حسن التنسيق وإنجاز الأهداف بأعلى درجة من الفعالية ، والقائد الإداري هو الذي يقوم بمهمة التنسيق في حدود وحدته فيوزع الاختصاصات بين مرؤوسيه ويعمل على تنسيق الجهود بين جميع الأقسام حتى يتم تحقيق أهداف المنظمة بشكل متكامل وإذا كان التنسيق يعتبر بحق وظيفة أساسية من وظائف القادة الإداريين ، فهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهداف المنظمة.

يرى سلون Sloan أن التنسيق ضروري باعتباره مصدر الربحية والوفرات، وبلوغ النجاعة، ويتم تجسده من خلال.

- إنشاء لجان ممثلة لكل المصالح مع الحرص على أن يبقى دورها استشاري.
- توحيد طرق الإدارة في تسيير الميزانيات وإقامة مراكز الربح مع الإبقاء على مركزية القرارات المالية.

5. الفكر الاقتصادي الاشتراكي: (سكينة، 2014/2015)

• تعريف الاشتراكية:

إن الاشتراكية تبدو في نشأتها حركة اجتماعية ابتداءً موجهة بالدرجة الأولى لمواجهة الرأسمالية وما نجم عن تطبيقاتها إلا أنها تمثل في الواقع نظاماً اقتصادياً له أسسه النظرية، إلا أن الاشتراكية كنموذج نظري لم تبلور بصورة متكاملة بالمقارنة مع الرأسمالية وذلك لثلاثة أسباب، وهي:

• كون بعض الكتاب والمنظرين للاشتراكية وعلى رأسهم ماركس قد ركزوا جل اهتمامهم على تحليل ونقد الرأسمالية والتنبؤ بزوالها أكثر مما اهتموا ببيان وتوضيح الأسس النظرية للنظام الاشتراكي وكيفية تطبيقه على أرض الواقع.

• إهتم قسم آخر من الاشتراكيين الذين اصطلح على تسميتهم وفق توجهاتهم ونظرياتهم بالاشتراكيين الإصلاحيين بالفلسفة الاشتراكية كحركة للإصلاح الاجتماعي بدل التركيز على التحليل الاقتصادي النظري للنظرية الاشتراكية.

• إنقسام الاشتراكيين إلى مدارس ومذاهب متعددة بين الاشتراكية المركزية واللامركزية، والاشتراكية الديمقراطية. هذه العوامل أدت إلى صعوبة التوصل إلى تعريف دقيق لمفهوم الاشتراكية يجمع بين الاتجاهات الفكرية الفلسفية والعملية.

ويمكن تعريف النظام الاشتراكي بأنه: "النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عوامل الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط". وقد ذكر التعريف أهم أسس النظام الاشتراكي المتمثلة في الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج،

ويعد جهاز التخطيط المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فهو نظام التخطيط المركزي، وعليه فإن أبرز سمة للاشتراكية يمكن اعتبارها محور التعريف هي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتمثل الاشتراكية الاتجاه الجماعي في الفكر الاقتصادي الحديث كنظام بديل للاتجاه الفردي الذي سيطر خلال القرن الثامن عشر على الفكر الاقتصادي في أوروبا.

← خصائص الاشتراكية:

يهدف النظام الاشتراكي إلى إشباع الحاجات المادية والمعنوية وذلك باتباع التخطيط القومي الشامل الذي تقوم به الدولة حيث تحدد فيه أولويات الإنتاج، وذلك من خلال تطبيق مجموعة سمات وخصائص. حيث لم يستطع المذهب الحر أن يحافظ على مكانته أمام الهجمات العديدة التي تلقاها من دعاته أنفسهم؛ فقد انتقدوا بعض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها كما فعل مالتس 1873م (حيث خالف المذهب الحر - وريكاردو، وخاصة ما جاء به جون ستوارت ميل 1806) في إيمانه بالقوانين الطبيعية وخاصة في توزيع الثروة في المجتمع ودعا إلى اعتماد مبدأ العدل. كما خالفهم في وظيفة الدولة حيث وسع من صلاحياتها ووضع برنامجاً إصلاحياً ينص على إلغاء العمل المأجور، ومصادرة الربح العقاري فإن هذه الآراء وغيرها التي انتقدت وهاجمت أسس النظام الرأسمالي مهدت لظهور النظام الاشتراكي القائم على النزعة الجماعية في إطار مهيكلي وفق تصور يسعى لصياغة نظريات متكاملة ذات خصائص تميزها عن المذهب الفردي، ويتم تحديدها فيما يلي:

- مستوى التطور الاقتصادي، اقتصاد متقدم من الناحية التقنية مع ارتفاع الدخل

الفردي.

- أساس الموارد الاقتصادية، يقوم على الاعتماد الكبير على الطرق الرأسمالية في الإنتاج.
- طبيعة الملكية، تعتمد على الملكية العامة أو التعاونيات، والسيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج.
- مركز القوة الاقتصادية، فالدور الأساسي للمؤسسات العامة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتنظيم القوة الاقتصادية عن طريق المركزية في اتخاذ القرارات.
- الحوافز الاقتصادية، إذ يقوم النظام الاشتراكي على انعدام حافز الربح والاعتماد على الحوافز غير السوقية.
- الطرق الاجتماعية للتنسيق الاقتصادي التي تعتمد التخطيط الاقتصادي الشامل للاقتصاد القومي مع سيطرة العمال على الصناعة.
- توزيع الدخل والثروة، حيث انعدام الحصول على الثروة عن طريق ملكية الموارد الرأسمالية أو الطبيعية مع المساواة مع أنها لا تعني بالضرورة مساواة مطلقة في الدخل.
- ← مبادئ النظام الاشتراكي : إن أهم المبادئ التي قام عليه النظام الاشتراكي في جانبه النظري والتطبيقي هي:
- ← الإيديولوجيا: تمثل الإيديولوجيا الاشتراكية رد فعل للإيديولوجيا الرأسمالية، وتقوم الإيديولوجية الاشتراكية على فكرة الجماعية في مواجهة الفلسفة الفردية، وتحل فكرة الرشادة الاجتماعية محل الرشادة الفردية.
- ← الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: إن النظام الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج عكس النظام الرأسمالي القائم على احترام الملكية الفردية، ولا تخفى

أهمية هذا المبدأ في تحديد من يملك وسائل الإنتاج نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإنتاج في عمليات الإنتاج المختلفة، ونظرا لكون من يملك تلك الوسائل يهدف من وراء تشغيلها إلى تحقيق نفع ذاتي الأمر الذي يدفعه إلى توجيهها إلى المجالات التي تحقق أكبر نفع ممكن.

← إشباع الحاجات الاجتماعية هو الهدف المباشر من الإنتاج: إن تطبيق المبادئ السابقة يؤدي بالضرورة إلى نتيجة حتمية تتمثل في توجيه كل الطاقات الإنتاجية للمجتمع إلى إشباع الحاجات الاجتماعية، أي الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع ممثلا في القوة العاملة ومستواها الفني، ووسائل الإنتاج من موارد وآلات وغيره من إنتاج المنتجات اللازمة لإشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة.

ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب تحديد تلك الحاجات بشكل دقيق وفق معيار الحاجة العامة، وبوضع سلم للأولويات بما يضمن التوازن بين حاجات الاستهلاك الحاضر وحاجات التطور المستقبلي وفق منظور التنمية المستدامة.

← الأداء الاقتصادي الاشتراكي من خلال التخطيط المركزي:

إن توفر العوامل السابقة نظريا وعمليا في المجتمع المتبني للنظام الاشتراكي وباعتبار الدولة ممثلة للمجتمع وهي تملك وسائل الإنتاج وتحدد أولويات العملية الإنتاجية لتحقيق الهدف

المعلن وهو إشباع الحاجات الاجتماعية لغالبية الأفراد، فإن هذه المعطيات تضع على عاتقها تنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي

الآمر الملزم.

ويتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها وعددها، ومن حيث الموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط الذي يعد الوسيلة الوحيدة لتحديد العرض والطلب، وتحقيق التوازن الاقتصادي العام. ولكي يتمكن جهاز التخطيط من أداء وظائفه لا بد أن يكون تخطيطا مركزيا، وشاملا، وإلزاميا، ويجب إشراك الطبقة العاملة في المستويات كافة.

← الاشتراكية غير الماركسية:

الاشتراكية غير الماركسية كان لها السبق التاريخي في مناهضة الفكر الرأسمالي وبيان عيوبه ومساوئه مقارنة بالاشتراكية الماركسية أو ما يعرف بالاشتراكية العلمية والواقعية إلا أنها لم ترق إلى مستوى التطبيق العملي. وظهرت العديد من الآراء والأفكار ذات الصلة بالنظام الاشتراكي والتي سبقت ظهور الاشتراكية الماركسية، والأساس الذي يجمع هذه الآراء والأفكار مطالبها بالعدالة الاجتماعية وبالذات في توزيع الناتج والدخل بين أفراد المجتمع وكعلاج لسوء التوزيع والتفاوت الحاد والواسع في هذا التوزيع.

← الاشتراكية الخيالية أو المثالية: إن هذا التعدد في أقسام المذاهب الاشتراكية ناجم عن

اختلاف ميول دعائها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهم وبدراساتهم، فالاشتراكية المثالية أو الخيالية تمثلت في صور مختلفة لأفكار تناهض الفقر والحرمان والبؤس الذي تعاني منه المجتمعات في فترات زمنية معينة نتيجة تطبيق مبادئ الفكر

الحر والملكية الفردية التي وسعت الهوة بين الأفراد والطبقات بسبب سوء توزيع الثروة.

وتهدف هذه الاتجاهات المثالية إلى إيجاد مجتمعات تختفي فيها الفروق الطباقية، ويشبه هذا النوع من الاشتراكية الفلسفة القديمة لدى الإغريق في صورتها المثالية كجمهورية أفلاطون المثالية المفترضة القائمة على فكرة شيوع الأموال، وغيرها من الأفكار والنظريات التي روج لها بطابع شيوعي أو اشتراكي لكن بمفهوم حديث ابتداء من القرن السادس عشر خاصة. وكان رواد هذه الفكرة يركزون على العقل الإنساني المتعقل ودوره في إصلاح العالم من خلال السيطرة عليه مما جعلها اشتراكية فكرية نظرية أكثر منها عملية.

← الاشتراكية الإصلاحية: تمثل الاشتراكية الإصلاحية بداية للاشتراكيات الأخرى التي تليها والتي ظهرت بداية القرن التاسع عشر، وهي توجه إصلاحي بطابع خيالي غير واقعي، ومن أشهر رواد الاشتراكية الإصلاحية سيسموندي الذي اعترض على المذهب الحر وانتقده بسبب فشله في معالجة الأزمات المختلفة، وأهم الأفكار التي دعا إليها في سعيه للإصلاح من خلال انتقاد الرأسمالية هي:

- الأزمات الاقتصادية سببها الصراع الطبقي الناجم عن الرأسمالية، وانتقد ما أفرزته الثورة الصناعية من تقسيم المجتمع إلى طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء. هذا التقسيم الناتج عن شعار حرية المنافسة التي أدت إلى تركز رأس المال في يد القلة، والفصل بين العمل والملكية الذي كرس وضعاً اقتصادياً متمثلاً في كون من يؤدي العمل محروم من

الملكية ومن يملك لا يعمل، وبذلك يكون سيسموني قد سبق كارل ماركس في تقسيم المجتمع إلى طبقات المالكين والعمال.

- اعتبر أن البؤس الذي يعاني منه العمال ناجم أيضا عن انخفاض أجورهم بسبب زيادة عرضهم على الطلب عليهم، فسوء التوزيع الذي هو سمة النظام الرأسمالي يتطلب علاجا لمواجهة آثاره الاجتماعية وإصلاح الاختلال والفروق، ولتحسين ظروفهم طالب بالحد من استخدام الآلات الإنتاجية الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمال وتعرضهم للفقر والبطالة وسعى لتحقيق إصلاحات اجتماعية بطابع اقتصادي مثل الحد من تشغيل الأطفال وتفعيل التأمينات الاجتماعية.

- إبراز أضرار التركيز على المصلحة الخاصة وافترض اليد الخفية التي تحقق المصلحة العامة بالضرورة. ويرى أن علم الاقتصاد ليس هو علم الثروة بل هو علم يهدف إلى رفاهية الإنسان من الناحية المادية وعليه يجب تجنب المنافسة الحرة التي تقضي على الضعفاء من العمال.

ومن أهم رواد الفكر المثالي في النظام الاشتراكي:

- توماس موراس 1478م-1535م:

وهو كاتب انجليزي نشر في سنة 1516 م كتابا اشتهر فيما بعد بـ: أوتوبيا، وهو اسم جزيرة خيالية ابتكرها المؤلف ووصفا بأنها كانت تنعم بنظام اشتراكي شيوعي متطور، وأراد بذلك توجيه انتقادات شديدة غير مباشرة إلى السياسة الاقتصادية البريطانية في عصره خاصة بالنسبة إلى تمركز الملكية العقارية الكبيرة وبذخ الطبقة الارستقراطية.

- الكاهن كامبانيا:

وضع في مطلع القرن 17 م ما بين سنة 1602 م وسنة 1630 م كتابا بعنوان: مدينة الشمس، صور فيه نظاما شيوعيا في كل شيء على نسق شيوعية أفلاطون. فالعمل إجباري على الجميع والتقتير في طرق المعيشة هو السائد والعمل اليومي قصير نسبيا والفقير هو القاعدة الأساسية وهناك عقوبات تفرض على كل من يشذ عن هذه القواعد.

- سان سيمون 1760 م- 1825 م:

عايش الثورة الفرنسية واعتبر الحرية الاقتصادية هي مصدر البؤس والشقاء رغم أنه لم يكن اشتراكيا محضا، فهو لم يعارض الملكية الخاصة بل طالب بإدخال إصلاحات عليها باستبعاد الكسالى وسيادة التنظيم لزيادة الإنتاج. واعتبر أن الجماهير غير واعية ولذلك يجب أن تسير من قبل نخبة من المثقفين، ويسلم الأمر إلى الحكومة الاقتصادية لإدارة المجتمع الإنساني بشكل أفضل، فسمي هذا الاتجاه باشتراكية النخبة أو الاشتراكية الأرستقراطية وهي الصورة الأولى للاقتصاد الموجه.

- جون ستيوارت مل:

من أهم أفكاره الدفاع عن المصلحة الخاصة والمنافسة الحرة. وهناك مفكرون آخرون لهم آراء وتوجهات اشتراكية مثالية، منهم: وليام تومسون الذي جمع بين مذهب بنتام ونظرية ريكاردو في العمل، وآراء أوين الاجتماعية، وغيرهم.

← الاشتراكية الماركسية:

إن الاشتراكية الماركسية ورغم نسبتها إلى كارل ماركس، وهي ما يطلق عليها أيضا الاشتراكية العلمية إلا أنها مرتبطة أساسا بالأشكال السابقة للاشتراكية وإن كانت بدرجة أعلى من حيث ملامستها للواقع، وعمق أكبر في التحليل والتنظير. وعليه فهي الشكل الأكثر بروزا في التوجهات الفكرية والتطبيقية للنظام الاقتصادي الاشتراكي، وأتباع سان سيمون توسعوا في نشر أفكاره ودراسة مبادئه حتى وصل بهم الأمر إلى الاشتراكية الواقعية كبداية تأسيسية لما عرف لاحقا بالاشتراكية الماركسية.

- كارل ماركس و النظريات التي تأثر بها:

تبرز أهم مبادئ كارل ماركس وخلفياته الفكرية الإيديولوجية من تأثره بالجدلية والمادية التاريخية. حيث يرى أن الاشتراكية إنما هي الطور الأول من التكوين الاجتماعي الاقتصادي الذي ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان رغم بقاء التمايز بين الطبقات، وهو طور من خلاله يتم توفير شروط الانتقال إلى مجتمع لا طبقي متجانس اجتماعيا، أو الطور الأعلى من الشيوعية. وهذا الانتقال يحدث تدريجيا على أساس من الأعمال الواعي والمخطط لقوانين . التطور الاجتماعي.

وجمع ماركس بين جدلية هيغل والمادية لدى فورباخ ونظرية التطور لدى داروين. فالمادية تعني تفسير تطور المجتمعات والأنظمة الاقتصادية وتعاقمها على اعتبار المادة أساس صيرورة الأشياء وتطورها وهي سابقة عن الفكر.

واعتبرت الماركسية وجود الأنظمة الاقتصادية وتطورها وتعاقبها مرتبط بالتفسير المادي أي بالجانب الاقتصادي والذي يمثل الإنتاج الأساس فيه والذي يتحدد بأسلوب الإنتاج ومن خلال قوى الإنتاج وعلاقاته التي تحكمها طبقة الملكية. وبما أن الملكية خاصة وطبيعة الإنتاج وممارسته تتم في إطار جماعي فهذا يعيق تطور قوى الإنتاج، وينشأ نتيجة هذا التناقض في إطار التحليل الديالكتيكي صراع بين الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج وبين طبقة العمال التي لا تملك وسائل الإنتاج لكن تعمل بها، ومن خلال بيع قوة عملها لاستخدامها في تحقيق الإنتاج والذي يمثل الجانب المادي في إطار التحليل المادي ينشأ الصراع الذي يؤدي إلى زوال الرأسمالية وولادة النظام الاشتراكي الذي تزول فيه التناقضات.

- مبادئ الاشتراكية الماركسية:

اعتمدت الاشتراكية التي نادى بها كارل ماركس على جملة مبادئ جاءت في مجملها مغايرة تماماً لما طبق في النظام الرأسمالي، وهذه المبادئ هي:

الملكية العامة: تقوم الاشتراكية على إحلال الملكية الاجتماعية (العامة) محل الملكية الخاصة لتجنب الاستغلال الناشئ عن الملكية الفردية، فالدولة ممثلة للمجتمع تملك وسائل الإنتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية، وهكذا يكون لعلاقات الإنتاج التي تقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج عاقبتان: أولهما أن الإنتاج وكل النشاط الاقتصادي إنما يتم من أجل إشباع حاجات المجتمع، وثانيهما أن الأسلوب الأساسي للتفاعل الاجتماعي في النشاط الاقتصادي هو التخطيط؛ أي التوجيه الواعي للعمليات الاقتصادية من خلال المجتمع المنظم. وعليه فإن الملكية الخاصة لا يعتد بها في النظام الاشتراكي ما عدا في النشاط

الاستهلاكي الذي يتطلب تملك ما يستهلك. ومع ذلك فإن الملكية الخاصة لم تطبق بحذافيرها بل تفاوت الأمر من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى، إلى جانب تطبيق مبدأ الملكية الاجتماعية العامة ضمن مفاهيم متعددة مثل: ملكية الدولة، وملكية الجماعة، والملكية التعاونية كسمة أساسية ومبدأ جوهري يميز الاشتراكية عن الرأسمالية.

المصلحة الاجتماعية: إن الهدف من تطبيق مبدأ الملكية الاجتماعية هو تحقيق أقصى قدر ممكن من المصلحة العامة من خلال استخدام وسائل الإنتاج جماعيا، وتحقيق ذلك يتم التوصل إلى محو التفاوت وتحقيق مجتمع غير طبقي. فالأساس الواقعي للتركيب الطبقي ولظهور أي طبقة في المجتمع هو العامل الاقتصادي؛ لأن انقسام الناس إلى فئة تملك كل وسائل الإنتاج وفئة لا تملك منها شيئا هو السبب التاريخي لوجود الطبقات في المجتمع بأشكالها المتنوعة تبعا لنوعية الاستغلال الذي تفرضه الطبقة الحاكمة على الطبقة المحكومة من عبودية أو قنانة أو استخدام بالأجرة.

عدالة التوزيع: تعتمد عدالة التوزيع في الاشتراكية على المبدأ القائل: 'من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله. فالملكية العامة تمكن من التحكم في مصادر اكتساب الدخل، فهو تحكم في التوزيع الأولي للدخل، بإلغاء الملكية الخاصة يلغي بالضرورة كل دخل ناجم عن الملكية من الفائدة على رأس المال، والريع على الأرض والموارد الطبيعية المختلفة، والربح للتنظيم. فالتوزيع هنا قائم على أساس العمل. ويرتكز هذا المبدأ من الناحية العلمية على قوانين المادية التاريخية، فإن المجتمع بعد أن يصبح طبقة واحدة بموجب قانون الاشتراكية ولا تبقى طبقة عاملة وأخرى مالكة يكون من الضروري لكل فرد أن يعمل ليعيش، كما أن القانون الماركسي

للقيمة القائل: أن العمل هو أساس القيمة يجعل لكل عامل نصيبا من الإنتاج بالقدر الذي يتفق مع عمله، وهكذا يسير التوزيع على أن: من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

وقد تحقق التطبيق الفعلي للاشتراكية في القرن العشرين عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 م، فطبقت اشتراكية كارل ماركس. ومع التفاوت المسجل بين الدول المطبقة له والتباين بينها الذي يصل أحيانا إلى عدم الالتزام التام بالتوجهات العامة للنظرية الماركسية خاصة فيما يتعلق بتحويل الملكية الخاصة إلى اجتماعية وهي محور الجوانب التطبيقية الأخرى وأساسها، إلا أن المسجل في هذه التجارب التطبيقية العملية هو: تأمين وسائل الإنتاج والنشاطات الأساسية في الاقتصاد خاصة الصناعات الكبيرة، والأرض، ووسائل النقل والبنوك، وتأمين التجارة الخارجية. كما تم التركيز أيضا على التصنيع كمقدمة للتحويل من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي ثم إلى الشيوعي باعتبار أن الصناعة محور الاقتصاد، وخاصة الاهتمام بالصناعات الثقيلة التي تنتج وتوفر وسائل الإنتاج من آلات وعتاد يستخدم في الصناعة الاستهلاكية الأمر الذي أفرز مع مرور الوقت ضعفا في باقي القطاعات، وأصبح قيذا يعرقل عملية التطور والنمو. وكانت كل تلك القرارات تتخذ باعتماد مبدأ المركزية الديمقراطية في إدارة الاقتصاد ثم ظهر النموذج اللامركزي.

- النظريات الاقتصادية لكارل ماركس:

تنزع الطبقات والحرية الاقتصادية: إن الاشتراكية الماركسية كصيغة تطبيقية للنظام الاشتراكي استندت في معظم توجهاتها ونظرياتها إلى الأخذ بأفكار من سبقها أو عاصرها، بما فيها الاشتراكية المثالية إضافة إلى الاستناد إلى الفلسفة خاصة النظرية الجدلية لهيجل. ولم

يمنع الأمر من الاستفادة أيضا من نظريات الكلاسيك مثل آدم سميث وريكاردو وغيرهم، مع تعديل وتطوير بما يتناسب والخلفية الإيديولوجية لكارل ماركس في سبيل التأسيس والتنظير لمذهب اقتصادي ونظام مخالف لما كان سائدا في الرأسمالية.

كان كارل ماركس يحاول محاربة الطبقة، إذ لاحظ في النظام الرأسمالي سيطرة طبقة الرأسماليين الملاك مقابل طبقة العمال المحرومين. وقد ذكر في بيانه الشيوعي في هذا الصدد تحت عنوان: البرجوازيون والبروليتاريون قائلا: "إن تاريخ جميع المجتمعات إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ النضال بين الطبقات، فالحر والعبد والنبيل والعامي، والسيد الاقطاعي، والقم والمعلم، والصانع، أي باختصار المضطهدون كانوا في تعارض دائم، وكانت بينهم حرب مستمرة تارة ظاهرة وتارة مستترة، حرب كانت تنتهي دائما إما بانقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره وإما بانهيار الطبقتين المتصارعتين معا.

وقد قام بتقسيم الطبقات الاجتماعية إلى طبقتين: الطبقة الرأسمالية والتي تملك وسائل الإنتاج التي يتم الإنتاج باستخدامها، والتي تستحوذ على عائد هذا الإنتاج وهو الربح الذي يمثل هدف الإنتاج في النظام الرأسمالي الذي ينجم عن استخدام الرأسماليين لرأس المال في العمليات الإنتاجية فتزداد رؤوس أموالهم وتتوسع العمليات الإنتاجية لتحقيق ربح أكبر. طبقة العمال: التي لا تملك وسائل الإنتاج وتضطر لذلك إلى بيع قوة عملها إلى الرأسماليين والخضوع للشروط التي تفرض عليهم من أجر وظروف عمل وساعاته، وغيره.

الحرية الاقتصادية والتخطيط: التخطيط الاقتصادي أو بصورة أدق تخطيط التنمية الاقتصادية إنما هو مظهر جوهري من مظاهر الاشتراكية، إذ أنه يبين أن الاقتصاد الاشتراكي

لا يتطور بصفة آلية بل تقود تطوره وتوجهه الإدارة الواعية للمجتمع المنظم، ويبدأ التخطيط الاقتصادي بتدخل الدولة المباشر في العلاقات الاقتصادية، ومن أغراض هذا التدخل تصفية العلاقات الرأسمالية في الإنتاج والسيطرة على القطاعات غير الاشتراكية في الاقتصاد.

إذ نادى كارل ماركس بإلغاء الملكية الفردية والحرية الاقتصادية المطلقة لما سببته من سوء توزيع للثروة والدخل وظلم واستغلال للطبقة الكادحة. فالتخطيط الاجتماعي -الاقتصادي في ظروف سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والإدارة المخططة للاقتصاد الوطني المتطور بصورة ديناميكية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وبأكبر قدر من الشمول والدقة متطلبات القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية، وبالدرجة الأولى القانون الاقتصادي الأساسي وقانون التطور المنهجي المتناسق للاقتصاد الوطني. ولا بد من تحديد الأهداف القريبة والبعيدة للمجتمع الاشتراكي بشكل صحيح، وكذلك الوسائل الضرورية للوصول إليها. وتقوم الدولة بمهمة الإدارة المعقدة بواسطة النظام الموحد لخطط التنمية الاقتصادية.

أنواع القيمة عند ماركس: يتضح من خلال التحليل الماركسي لنظرية القيمة أن كل سلعة تتمثل فيها قيمتان هما: القيمة الاستهلاكية أي قيمة الاستعمال، والقيمة التبادلية. وفي ذلك يقول: "إن البضاعة هي قيمة استعمالية بالنسبة لغير مالكيها وقيمة غير استعمالية بالنسبة لمالكها ومن هنا تنبع الحاجة إلى التبادل. لكن كل مالك للبضاعة يرغب في الحصول عن طريق التبادل على قيم استعمالية خاصة ضرورية له، ومن جهة أخرى يريد أن يصرف بضاعته بوصفها قيمة أيا كانت بصرف النظر عما إذا كانت بضاعته هو قيمة استعمالية بالنسبة لمالك البضاعة الأخرى أم لا.

القيم الاستعمالية تشكل المضمون المادي للثروة مهما كان الشكل الاجتماعي لهذه الثروة وإن القيمة الاستهلاكية للسلعة إنما تمثل منفعة السلعة وتعبر عن العلاقة القائمة بين الإنسان والسلعة. كما حلل القيمة التبادلية بقوله: "أما القيمة التبادلية في ظل شكل المجتمع الذي نحن بصددته تعتبر القيم الاستعمالية في الوقت ذاته حاملات مادية للقيمة التبادلية. وتبدو القيمة التبادلية قبل كل شيء كعلاقة كمية كنسبة يجري بموجبها تبادل قيم استعمالية من نوع ما بقيم استعمالية من نوع آخر.

نظرية فائض القيمة: تعتمد نظرية فائض القيمة لدى كارل ماركس على مبدأ الصراع بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين بسبب ملكية وسائل الإنتاج التي تعود إلى الرأسماليين، وهذا ما يضمن لهم الاستحواذ على فائض القيمة الذي يمثل هذا الاستغلال.

وتعرف فائض القيمة بأنها: "القيمة غير المؤدى عنها التي يخلقها العامل والزائدة عن قيمة قوة عمله التي يستحوذ عليها الرأسمالي بدون مقابل". فمن نظرية قيمة العمل وصل ماركس إلى فائض القيمة، ففائض القيمة هو عمل غير مدفوع أو هو حق للعمال يستولي عليه الرأسماليون نتيجة لملكيتهم لأدوات الإنتاج. وبهذا يشكل فائض القيمة استغلال الرأسماليين للعمال، وهو إذ يمثل ربح الرأسماليين يساوي الفرق بين قيمة الساعات التي يعملها العمال وقيمة الساعات اللازمة لتوفير وسائل إعاشتهم. أي الفرق بين كمية العمل التي أنتجتها قوة العمل وكمية العمل التي أنتجت قوة العمل.

نظرية التراكم الرأسمالي: والمقصود بتراكم رأس المال هو أن إعادة استخدام وتوظيف الأرباح التي تحصل عليها الطبقات الرأسمالية يؤدي إلى زيادة رأس المال وتراكمه وزيادة درجة تركزه

من خلال الاستغلال الناجم عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تؤدي إلى حصول الطبقة المالكة الرأسمالية على فائض القيمة، أي الجزء من قيمة ناتج العمل الذي لا يدفع للعامل والذي يمثل الزيادة في قيمة ناتج العامل على قيمة قوة العمل التي يمثلها الأجر الذي يدفعه الرأسمالي للعامل.

• عيوب النظام الاشتراكي:

يمكن إجمال أهم عيوب هذا النظام والانتقادات الموجهة له التي أدت إلى تراجع وزواله فيما يلي:

- إن فكرة إلغاء الملكية الخاصة والانتصار لمبدأ الملكية الاجتماعية أضعف ممارسة الفرد لحريته عند ممارسة النشاط الاقتصادي، فباعتبار الدولة هي التي تحدد الاستثمار والإنتاج والاستهلاك من خلال الخطة الاقتصادية سواء من منظور التخطيط المركزي أو اللامركزي والدولة تحدد للفرد نوع العمل الذي سيمارسه، ومدته، ومكانه، والدخل الذي يحصل عليه والأسعار التي يشتري بها السلع والخدمات التي يستهلكها، هذا الأمر أدى إلى انعدام الحافز والرغبة في العمل، ومنع بذلك من توسع النشاطات الاقتصادية وتحديثها وتطويرها.

- إن المفهوم الأساسي في تحليل كارل ماركس هو: الانسلاخ والاغتراب الذي نشأ فيه المجتمع الرأسمالي بسبب استغلال البورجوازية للبروليتاريا (الطبقة العاملة). حيث أن فقدان البروليتاريا لوسائل الإنتاج يجعلهم خاضعين لعبودية الأجور فيبيعون عملهم لكي يعيشوا رغم أن القيمة الاقتصادية برمتها تأتي من هذه الطبقة إلا أنهم لا

يحصلون إلا على ما يكفي لإبقائهم على قيد الحياة والتكاثر، في حين يحصل البورجوازيون على الرصيد الباقي من القيمة الاقتصادية التي اعتبرها ماركس فائض القيمة، فتزداد قوتهم مع الوقت ويخضعون البروليتاريا لعبودية دائمة للأجور وهذا يؤدي إلى انحطاطهم وتجريدتهم من الصفة الإنسانية ويحيلهم إلى شظايا بشر أي ما يعرف بالاغتراب، ويصبحون غير قادرين على التطوير الكامل لإمكاناتهم البشرية، ويؤدي استغلالهم إلى انقسام المجتمع إلى طبقات متعادلة، والطريقة الوحيدة لإنهاء هذا الاغتراب هو إلغاء الملكية الخاصة. لكن انتقد ماركس في هذا الجانب بكون الملكية الخاصة ليست العامل الوحيد للسلطة في المجتمع البشري.

- من العيوب الواضحة في فلسفة ماركس وتنظيره للاشتراكية طريقته في مواجهة الرأسمالية وإلغاء الملكية الخاصة حيث رفض أسلوب التدرج في التحول من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي، لأنه يرى أن هذه الجهود كلها ستفشل على يد السلطة الحاكمة الرأسمالية. وعليه لإيجاد مجتمع شيوعي حقيقي يتجلى فيه المبدأ القائل: من كل حسب استطاعته ولكل حسب حاجته " لابد أن تتعرض الرأسمالية إلى تحويل ثوري، لكن هذا الافتراض لا يمكن ضبطه عمليا لأنه لا توجد آليات وضمانات لما بعد هذا التحول الثوري، فبعد أن تسيطر البروليتاريا على وسائل الإنتاج وتقوم بتأميمها فما الذي يمنعها من أن تصبح مستغلة بعد حصولها على القوة المطلقة في ظل دولة شمولية لا يحكمها كل البروليتاريا لأن ذلك غير ممكن عمليا، فيعود المجتمع مرة أخرى إلى حكم القلة مما يفرض مجددا ديكتاتورية البروليتاريا محل ديكتاتورية البورجوازية.

- إن قيام الاشتراكية على فرضية تحقيق المصلحة الفردية ضمنا من خلال تحقيق المصلحة الاجتماعية أثبت فشله من الناحية العملية لأن المصلحة الخاصة أمر متأصل في الفرد، وله جوانب نفسية أهملتها الماركسية في دراستها. لذا تم التوجه بعد خمسين عاما من محاولة تطبيق النظام الاشتراكي إلى الاعتماد على الحوافز المادية بدلا من الاقتصار على الحوافز المعنوية التي أثبتت فشلها.
- كانت الإستراتيجية الماركسية في مرحلة ما بعد الثورة (ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي) تأمل في تحقيق ذلك القدر من الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد بحيث يتحقق حلمها المتمثل في مبدأ: من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته، وكان المبرر المسوغ لذلك أنه عندما تتم إزالة الامتيازات التي توفرها الملكية الخاصة فإن آلية الدولة سوف تمكن من إنهاء حالة التشوه، وسوء التخصيص والظلم التي تفرزها حركة السوق العمياء. لكن هذا الأمل كان في غير موضعه عند التطبيق العملي، وذلك بسبب العيوب التي انطوى عليها هذا التفكير.
- تم تقسيم العمل وفقا لماركس إلى عمل سابق ميت أي جامد ويتمثل في الآلات والمعدات التي سبق إنتاجها، وعمل حالي حي وهو العمل المبذول فعلا حاليا في العمليات الإنتاجية. واعتباره المؤشر الوحيد الذي يولد قيمة السلع والخدمات المنتجة، وبذلك تم استبعاد عناصر الإنتاج الأخرى المساهمة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، خاصة في ظل التطورات المعاصرة التي شهدتها العمليات الإنتاجية واستخدامها الواسع لرأس

المال، وضرورة الاعتماد على القدرات الإدارية التنظيمية لنجاح المشاريع الاقتصادية، الأمر الذي يبرز ضرورة مناقشة فكرة الربح و الربح.

- افترضت الاشتراكية توافر المعلومات الضرورية التي ستكون تحت تصرف جهاز التخطيط المركزي المتعلق بأذواق المستهلكين وتكاليف الإنتاج والأسعار التي لا بد منها لاتخاذ العديد من القرارات، لكن لا يمكن الحصول على تلك المعلومات دون التفاعل الحر بين العرض والطلب في السوق.

6. المدرسة الكينزية: (سكينة، 2015/2014)

خلال الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين، كانت النظرية الاقتصادية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الإنهيار الإقتصادي الحاد الذي شهده العالم أو تقديم حل ملائم من خلال السياسات العامة لإنعاش الإنتاج والتوظيف.

وقاد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائيا التوظيف الكامل - أي أن كل فرد يرغب في وظيفة سيحصل عليها طالما تمتع العاملون بالمرونة في مطالبهم الخاصة بالأجور (راجع الإطار). والمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه نظرية كينز، التي جاءت تحمل اسمه، هو التأكيد على أن الطلب الكلي (مقياسا بمجموع نفقات الأسر، والشركات، والحكومة) هو أهم قوة دافعة للاقتصاد. وأكد كينز أيضا على أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل. ويبرر خبراء الإقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من

خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، (ثروت، أحمد صابر، وكريس، سبتمبر 2014)

يمكن عنوانة النظرية الكينزية بنهاية سياسة الاقتصاد الحر وبداية التأسيس والتنظير لفلسفة جديدة غير فلسفة عدم التدخل التي نادى بها التقليديون طويلا. فالكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات قد هز عرش رأسمالية الاقتصاد الحر وزرع مبدأ عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد. ونجم عن ذلك الثورة الفكرية الكينزية ودولة الرفاهية، وقد أصبحت رأسمالية الاقتصاد الحر تواجه الكساد الشديد والبطالة الحادة.

• جون مينارد كينز:

أحدث مؤسس المدرسة الاقتصادية جون مينارد كينز (1883-1946) ثورة اقتصادية بكل معنى الكلمة عندما نشر في سنة 1936 م مؤلفه الشهير: النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود، هذه الثورة لا تقل في أهميتها عن الحدث الاقتصادي التاريخي العظيم الذي خلفه آدم سميث عند نشره لثروة الأمم عام 1776 م، ويمكن القول أن كينز ينسب في الوقت ذاته إلى التيارات الاقتصادية الرياضية والحدية والنفسانية.

وقد تأثر كثيرا في تكوينه الاقتصادي بعاملين رئيسيين هما: أولا: الجو الاجتماعي البريطاني في عهده حيث بدأت منذ سنة 1919 م المشاكل الاقتصادية المختلفة كالبطالة والعمالة أو التوظيف أو الاستخدام التي أخلت بالاستقرار أو التوازن الاقتصادي العام. وثانيا: مؤلفات الاقتصادي السويدي ويكسل، لاسيما في النقود وهذا ما ظهر في رسالته الأولى عن النقود سنة

1930م، لم يكن كينز على هامش الحياة الاقتصادية بل كان جزء منها، حيث عين عضوا في لجنة ماكميلان لدراسة الشؤون المالية والصناعية سنة 1929 م ثم عين سنة 1930 م عضوا في المجلس الاقتصادي الاستشاري.

• يعتبر كينز مبتكرا لأحدث أساليب التحليل العلمي، وكان له الفضل في الربط الوثيق بين الدراسات التحليلية للاقتصاد كعلم بحت أو كعلم نظري وبين استخدام هذا التحليل في علاج المشاكل الاقتصادية العملية على الصعيدين القومي والعالمي. كما أدخل أسلوب الأبحاث الإحصائية العامة في صلب الدراسات الاقتصادية التحليلية، فقد كان يعنى بصورة خاصة بالقياس الكمي ووضع الأسس الأولية للاقتصاد الرياضي المعاصر.

• ساهم خلال الحرب العالمية الثانية في توجيه الاقتصاد البريطاني، فوضع المقترحات العلمية لتعبئة الموارد البريطانية البشرية والمادية لتمويل الحرب، وجمعت بعض هذه الآراء في كتيب صغير تحت عنوان: كيف تمويل الحرب. وتبرز أهمية هذا الكتاب في كون كينز لم يعالج المشكلة من زاوية التمويل المعروف عن طريق الموازنة ولكنه سلك طريقا يتفق وتعاليمه في الاستخدام العام والدخل القومي والطلب الكلي، فأشار بإنشاء حسابات قومية شاملة تقوم على أساس علمي يركز على الإحصاءات القومية، وبالإضافة إلى تمويل الحرب بالضرائب والمدخرات الاحتياطية أضاف موردا آخر وهو الادخار الإجباري. ورغم الاعتراضات الشديدة على هذه الفكرة إلا أن الحكومات أخذت بها في موازنة الحرب لسنة 1941 م.

• وضع مشروعا شهيرا عرف بالاتحاد الدولي لحسابات التصفية، وهي دراسة عن كيفية التحول العلمي من الحرب إلى السلم، وقد أخذ واضعو اتفاق: بریتون وودز الكثير من مقترحاته ووضعوها موضع التنفيذ لمواجهة مشاكل ما بعد الحرب.

• النظرية العامة: تتناول الكليات لا الجزئيات، فالمواضيع التي تناولها تعود إلى مجتمع بأسره أو ناحية عامة من النواحي، أو إلى مجموعة كبيرة من الأموال أو القيم أو الظواهر. فهي لا تتعلق بمواضيع جزئية أو فردية كما هو الحال في الاقتصاد التقليدي، ويعرف هذا الاتجاه الاقتصادي باقتصاد المجموعات المختلف عن اقتصاد الجزئيات، حيث تناول العلاقات بين مجموعات كبيرة من الظواهر الاقتصادية مثل: حجم العمالة العامة أو التوظيف العام ومقدار الدخل العام، والاستثمار العام والاستهلاك العام، والاتفاق العام والطلب العام.

• النظرية العامة لكينز:

أدى الكساد العظيم الذي خيم على العالم خلال ثلاثينيات القرن العشرين إلى تقويض الإيمان الراسخ بقانون ساي الذي يؤكد على أن الاقتصاد شأنه شأن الكون كله يبلغ حد الكمال إذا ترك وشأنه، فمن شأن الإنتاج أن يولد الطلب الخاص عليه ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة وإن وجد فسيصح تلقائيا، فالقوانين الاقتصادية قوية ولا تطبق التدخل فمن شأن قوى السوق أن توجد النظام والانسجام والكفاءة والعدالة، وأي تدخل من الدولة في السوق يؤدي إلى عدم الكفاءة.

فقد لاحظ كينز الأزمة الاقتصادية وكتب مقالا بعنوان: العواقب الاقتصادية للسلام. حيث أبرز أن الهيكل الاقتصادي للرأسمالية " غير طبيعي وغير مستقر ومعقد ولا يمكن التعويل عليه، وأنه مؤقت.

- النسبة الحدية للاستهلاك: أو ما يعرف بالاتجاه الحدي للاستهلاك. وهنا يحاول كينز تفصيل كيفية توزيع الأفراد لدخولهم بين الاستهلاك، أو بصورة أعم بين الإنفاق المباشر وبين الادخار.

- الفعالية الحدية لرأس المال: أو الربح الحدي لرأس المال. والمقصود بالفعالية الحدية لرأس المال تقدير المنظم للربح الذي يدره رأس المال المنتج أو وسائل الإنتاج أو بعبارة أدق؛ رأس المال التقني مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استبدال وسائل الإنتاج.

- سعر الفائدة: ويتحدد سعر الفائدة تبعا لكمية النقود المتداولة وإقبال المدخرين على الإدخار؛ أي تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود السائلة.

ويؤكد كينز أن الدخل الفردي هو العامل الأول الذي يؤثر في اتجاه كل من الاستهلاك والادخار، فأصحاب الدخل الضعيفة مضطرون لتخصيص القسم الأكبر من دخولهم للاستهلاك لتوفير حاجاتهم الضرورية، وكلما ارتفع مستوى الدخل زادت إمكانية الادخار.

- تدخل الدولة لدى كينز: خالف كينز التقليديين الرأي حيث يرى أن اقتصاديات السوق ليس بوسعها تحقيق التشغيل الكامل والازدهار في جميع الأوقات، فقد تمر تلك الاقتصاديات بفترات طويلة من الكساد، والاعتقاد بأن اقتصاد السوق الكاسد يعود للانتعاش في الأمد الطويل توجه اقتصادي، خاطئ لأننا في المدى الطويل سنكون كلنا في

عداد الموتى، فلا يكمن جوهر نظرية كينز العامة في مناقشته لدالة تفضيل السيولة أو دالة منحى الاستهلاك والادخار والاستثمار، بل في رفضه المفهوم الكلاسيكي السائد منذ آدم سميث والقائل أن التشغيل الكامل مضمون تلقائياً.

وعليه فإن علاج الكساد يتطلب تدخل الدولة من خلال التمويل بالعجز لإزالة نقص الطلب، وأكد كينز على ضرورة تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام لسد الثغرة من الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل وبين الاستهلاك نظراً لعجز الاستثمار الخاص عن سدها.

وقد أبرز في كتابه: "النظرية العامة" أن التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الرأسمالي الناضج إنما يقود إلى ربحية لدى الرأسماليين تجعلهم يتجنبون مخاطر الاستثمار مما لا يحقق الاستخدام لمجموع اليد العاملة المتوافرة اعتيادياً. وهكذا أصبحت البطالة سمة تركيبية للرأسمالية.

وبموجب نظرية كينز يكمن الخلاص من هذا الوضع في تدخل الدولة الفعال، وكان لا بد لهذا التدخل من أن يشتمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة بتخفيض سعر الفائدة وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بإعادة توزيع الدخل الاجتماعي لصالح ذوي الدخل الأقل، وكذلك بالاستثمارات المباشرة للدولة بقصد زيادة الاستخدام وتنشيط الحياة الاقتصادية ككل إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

• النظرية النقدية الكينزية:

تقوم النظرية النقدية الكينزية على فروض مغايرة لما هو قائم في التحليل الكلاسيكي حيث ركزت على أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي. وتحدد النظرية الكينزية حوافز الاحتفاظ بالنقود وهي: حافز المعاملات حيث يحتاج إلى النقود لتحقيق تبادل

السلع والخدمات مستقبلا، وحافز الاحتياط حيث يحتفظ بالأرصدة النقدية نظرا لما ينطوي عليه مجرى الأحداث في المستقبل من عدم يقين، وحافز المضاربة تستبقى النقود إذا ساد توقع أن الاستثمارات المالية سيكون لها عائد سلبي خلال فترة منظورة. إذ يرى كينز أن التغير في كمية النقود يمكن أن تؤثر على مختلف المجالات والمتغيرات الاقتصادية من عمالة وإنتاج واستثمار واستهلاك وادخار، وعليه ركز في نظريته على تحليل الطلب الفعال باعتباره محور الدخل والتوازن الاقتصادي.

• الطلب الفعال هو الطلب الذي يترجم فعلا إلى قوة شرائية ولا يقتصر على مجرد

الرغبة في الشراء، ومن ثم فإن الطلب الكلي الفعال يمثل الإنفاق الكلي للوحدات

الاقتصادية؛ أي تيار الإنفاق النقدي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية خاص،

عاموهو الذي يعكس متحصلات جميع عوامل الإنتاج من أجور، ريع، ربح، فائدة.

وعليه فإن الطلب الفعال يعتبر عاملا محوريا في الاقتصاد لأنه يؤثر على مستوى العمالة؛

لأن زيادة الاستثمار تحقق زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العمالة. كما أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي

يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ولمواجهة هذه الزيادة يرتفع الإنتاج ويزيد وعليه

تزيد العمالة أيضا في شكل علاقة طردية. ولذا فإن زيادة الإنفاق القومي يؤدي إلى تحقيق

مستوى التوظيف الكامل والقضاء على مشكلة البطالة.

واعتمد كينز على نظرية التمويل بالعجز لزيادة الاستثمار العام لمواجهة أزمة الكساد

والبطالة حيث اقترح سياسات ضريبية تحقق نوعا من إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات

ذات الميل الحدي للاستهلاك، فالتمويل بالعجز أو زيادة كمية النقود يؤدي إلى انخفاض سعر

الفائدة وهو عامل محفز لزيادة الاستثمار بدافع الربحية، وهذا الاستثمار يحقق فرص عمل جديدة تشكل دخول جديدة تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية؛ أي ما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك. وعليه فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة العمالة ومنه إلى

زيادة الإنتاج والدخل، وهكذا حتى يصل إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

• الكساد والتضخم والتحليل الكينزي:

إن الركود الاقتصادي أو الكساد يمثل حالة معاكسة للتضخم. إذ يلاحظ وجود فائض في جانب العرض السلعي تجاه قصور الطلب على مواكبة هذا العرض مما ينعكس ذلك في انخفاض أسعار السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم انخفاض مستويات الإنتاج والتشغيل للأيدي العاملة وتبقى معظم السلع مكدسة في السوق دون تصريف لقصور الإنفاق النقدي على شرائها أي عدم الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية.

والكساد الاقتصادي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل الانكماش الاقتصادي ومعظم آثاره تكون عكس الآثار التضخمية. وقد عالج كينز الكساد العظيم الذي امتد من سنة 1929م إلى 1932م من خلال تنشيط الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بتدخل الدولة في الإنفاق لزيادة حجم الطلب.

كما أن التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة ورغم أن الفهم الشائع للتضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار إلا أن هذا الفهم غير دقيق تماما. فليس كل زيادة في الأسعار تضخم، بل التضخم هو الأسعار المتزايدة. وهذا يعني أن التضخم

يتمثل بالارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار ولفترة زمنية معينة. ولقد حلل كينز التضخم على أساس الفجوة التضخمية، حيث وضع مقارنة بين حجم الإنفاق الكلي المتوقع من جهة وحجم الناتج القومي من جهة أخرى محسوبا بالأسعار الثابتة، مبينا أثر تدفق الدخل النقدي على التغيرات في المستوى العام للأسعار، وأهمية السياسة المالية من خلال أدواتها في الضرائب والدين العام في معالجة الفجوة التضخمية. فالتضخم يبدأ عندما تؤدي زيادة الاستثمار أو زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الدخل النقدي المتاح ومن ثم زيادة الطلب على ما هو متاح من السلع والخدمات والذي لم يتزايد بمقدار الزيادة في حجم الدخل النقدي أو الطلب النقدي، وهذا الحال يتحقق عادة عندما يكون الاقتصاد قد بلغ مستوى التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية مما ينعكس بصعوبة زيادة الدخل الحقيقي أو عرض السلع والخدمات، وعندها تحصل الزيادة المتواصلة في المستوى العام للأسعار.

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي المعاصر

1. الكينزيون الجدد والكينزيون ما بعد الكينزية:

منذ السبعينات كانت هنالك قدر من الجهود لتطوير النظرية الكينزية بالاستفادة من التطورات في النظرية الكلية وخاصة نظرية التوقعات العقلانية تم استعمال مصطلح النيوكينزية منذ عام 1984 تضمنت النظرية إعادة النظر في نموذجها ليأخذ بالاعتبار التوقعات التضخمية وفقا لصيغة التوقعات العقلانية، كما يأخذ بنظر الاعتبار صدمات العرض، كما تضمنت إعادة بناء القواعد التحليلية للنظرية الكينزية لتستند إلى قواعد النظرية الاقتصادية الجزئية وان تتجاوز العيوب التحليلية التي لازمت التحليل وخاصة فيما يتعلق بالعرض الكلي.

تضمنت النظرية النيوكينزية مجموعة من نماذج الاقتصاد الجزئي التي حاولت توضيح لزوجة الأجور والأسعار.

← أبرز اقتصاديون النيوكينزيون:

ستانلي فيشر 1943 اقتصادي أمريكي حصل على البكالوريوس والماجستير من مدرسة لندن للاقتصاد والدكتوراه من معهد ماسوشيتس طور أول نموذج للزوجة المعلومات عام 1977 وكان كبير اقتصاديين في البنك الدولي ورشحه اوباما ليكون نائب نظام الاحتياط الفيدرالي عام 2014.

جون تايلور 1946 حاز على الدكتوراه من جامعة ستانفورد طرح نموذج العقود المتداخلة Staggered Contracts Model مقابل نموذج لزوجة المعلومات لستانلي فيشر. وهو صاحب قاعدة تايلور الشهيرة.

← أساسيات النموذج الكينزي الجديد:

إن هنالك عدد من النماذج الكينزية الجديدة التي يختلف كل منها عن الآخر ، ولكن لها سمات مشتركة وكالاتي:

- أنها تفترض بعض الصيغ من المنافسة غير التامة ، وبالتالي فهي تختلف عن النموذج الكينزي التقليدي، بينما حاول النموذج الكينزي التقليدي أن يركز على لزوجة الأسعار والأجور فإن هذه النماذج ركزت على لزوجة الأسعار كما انه يفترض لزوجة المتغيرات الحقيقية مثل: الأجر الحقيقي، الأسعار النسبية أمام تغيرات الطلب الكلي.
- أن الطلب الكلي يخلق العرض الكلي، وبالتالي فإن المنشآت تستطيع عرض منتجاتها وبيعها بالأسعار المحددة متى ما وجد طلب عليها.
- إن صلايات الأجور تؤدي إلى البطالة ، فالطلب على العمل يعتمد على مقدار الطلب الكلي والأجور الحقيقية، ومع وجود صلايات في الأجور فإن الطلب على العمل سينخفض مؤديا إلى البطالة. (الجابري)

2. الفكر النيوليبرالي: (جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات

المالية والاقتصادية العالمية -أزمة 2008 نموذجاً-، 2020/2019)

في منتصف السبعينيات أخذ الفكر الكينزي منحى معاكساً فبعد أن كان النموذج السائد خلال فترة الازدهار والانتعاش 1945-1970. بدأت تظهر مشكلات جديدة لم تتمكن النظرية الكينزية من تفسيرها وعجزت السياسات الكينزية في علاجها. عندها ظهرت الليبرالية الجديدة التي تعتبر نسخة محدثة من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائداً قبل فترة الكساد العظيم، لتعرف انتشاراً واسعاً في الاقتصاد الأكاديمي ثم في مجال السياسة العامة. والنيوليبرالية -عُلمَ- النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر غير المنظم من قبل الدولة، يحقق الأداء الاقتصادي الأمثل فيما يتعلق بالكفاءة، والنمو الاقتصادي، والتقدم التقني، والعدالة التوزيعية. وتعطي للدولة دوراً اقتصادياً محدوداً يتمثل في تحديد حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وترى أن تدخل الدولة لتصحيح بعض أوجه القصور في السوق من شأنه أن يخلق الكثير من المشاكل أكثر مما يعالج.

إن توصيات السياسة النيوليبرالية تتعلق أساساً بتفكيك ما تبقى من دولة الرفاه، وتشمل هذه التوصيات: إلغاء تنظيم الأعمال التجارية؛ وخصخصة الأنشطة والأصول العامة؛ والقضاء على برامج الرعاية الاجتماعية أو تخفيضها؛ وتخفيض الضرائب على الأعمال التجارية والطبقة الاستثمارية؛ وعلى الصعيد الدولي تدعو إلى حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود.

ويندرج ضمن الفكر الليبرالي الجديد عدد متنوع من المدارس، أبرزها مدرسة شيكاغو، المدرسة النمساوية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض.

← المدرسة النقدية: تعتبر مدرسة شيكاغو (أو المدرسة النقدية) من أشهر المدارس الفكرية التي تمثل التيار الليبرالي الجديد ومن أهم أعلام هذه المدرسة وأركانها، مؤسسها وقائدها Milton Friedman، وعلى عكس Keynes الذي بدأ حياته متأثراً بأفكار الكلاسيك ومنتهياً بمعارضته لها، فإن Friedman بدأ حياته كينزيا ثم انتهى رافضاً وناقداً لها. ومن أهم الانتقادات التي وجهها لـ Keynes أنه لم يوجه اهتماماً كافياً لمسألة عرض النقود، تاركا السلطات النقدية دون توجيهات محددة. وكذا بشأن السياسة المالية التي يمكن أن تواجه مشاكل الكساد والبطالة فهو يرى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيقابلها نقص في الإنفاق الخاص وبذلك تزداد النفقات العامة النفقات الخاصة ولا يحدث أي أثر على الطلب الكلي.

كما يعتبر Friedman اقتصادياً ليبرالياً يدعو إلى الفردية والحرية، ويرى ضرورة حصر دور الدولة في أضيق الحدود، والرأسمالية بالنسبة إليه نظام لا ينطوي على عيوب بل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتزمت العمال وإصرارهم على زيادة الأجور هي العوائق التي تحول دون عمل قوانين اقتصاد السوق، ولو توفرت الحرية واقتصرت مهمة الحكومات على حماية هذه الحرية عندها يمكن للنظام أن يسير بسهولة والعودة إلى ما دعا إليه (Smith) "اليد الخفية" التي باستطاعتها أن تحقق التوازن العام.

وقد لاقت أفكار مدرسة شيكاغو رواجاً كبيراً منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين وخاصة مع إدارة الرئيس الأمريكي Reagan في الولايات المتحدة الأمريكية، والسيدة Thatcher رئيسة الوزراء البريطانية، إلى جانب تأثيرها الواضح على السياسات المقترحة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

وأهم النظريات التي تركز عليها هذه النظرية هي: (الله)

- إستقلال الكمية النقدية (عرض النقود) على الطلب على النقود.
 - إستقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
 - رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.
 - يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، إلى جانب سرعة التداول النقدي عند الكلاسيك.
 - عدم خضوع الأعوان الإقتصاديين للخداع النقدي.
- ولقد إعتبر فريدمان أن الطلب على النقود جزء من نظريته الثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيه، وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.
- ويتوقف الطلب على النقود عند فريدمان على ثلاثة عوامل أساسية وهي: (الدباغ،

(2004

- عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها.

• مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة.

• أذواق وتفضيلات الحائزين على الأصول (الأفراد).

← المدرسة النمساوية: المدرسة النمساوية هي نهج لعلم الاقتصاد نشأ في فيينا في سبعينيات القرن التاسع عشر. وهي تنتقد بشدة الاتجاهات الاقتصادية الحديثة السائدة. يؤمن النمساويون بأن كل الأحداث الاقتصادية تنبع من قيم الأفراد المعنيين واختياراتهم وظروفهم في وقت الاختيار. ويرى النمساويون أن جمهور علماء الاقتصاد مخطئون عند محاولة البحث عن صلات إحصائية بين الظواهر الاقتصادية. يقول النمساويون إن نهجهم المبني على الفرد والقيمة يوفّر تفسيراً أفضل للأحداث الاقتصادية: كفترات الانتعاش والكساد الاقتصاديين.

ليست المدرسة النمساوية للاقتصاد مؤسسة تعليمية مقرها فيينا، وليست حتى معنية باقتصاد النمسا ذاتها، بل يشير المصطلح إلى نهج خاص في علم الاقتصاد، وإلى الاقتصاديين الذين يتبعونه في أرجاء العالم.

ومع هذا فأصول المدرسة النمساوية ترجع إلى جامعة فيينا؛ إذ بدأت مع نشر كتاب لكارل منجر. انتقد الكتاب الأفكار الاقتصادية السائدة وقتها "مبادئ علم الاقتصاد" في العالم المتحدث بالألمانية؛ ما يسمى بالمدرسة التاريخية، بقيادة فيلهلم روش. تبنت المدرسة التاريخية وجهة النظر القائلة إن علم الاقتصاد يشبه التاريخ؛ أي إنه يتعامل مع أحداث متفردة يستحيل أن تتكرر على النحو ذاته^١، وعلى هذا كان من المستحيل إرساء المدرسة

النمساوية في الاقتصاد قوانين عامة للاقتصاد صلات تنطبق بصرف النظر عن المكان أو الزمان، كقوانين الفيزياء مثلما افترض اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية بإنجلترا.

رأى منجر أن الاقتصاديين يمكنهم الخروج بمبادئ تثبت صحتها في كل مكان وزمان، لكن الاقتصاديين الإنجليز كانوا مخطئين في البحث عن هذه الصلات بين إحصائيات التجارة والتبادل. وإن ما يحدث في عالم الاقتصاد هو أن ملايين الأفراد يقومون بالاختيار على نحو متواصل. وهذه الخيارات هي أساس الظواهر الاقتصادية كالعرض والطلب والسعر والسوق. ومن الحتمي أن تصليح α العلم الاقتصادي α .

نادى منجزي α بأن الخيارات الفعلية التي يقدم عليها الأفراد تعتمد على القيم والتفضيلات الخاصة التي يحملونها نحو مختلف الأشياء. لكن هذه الأمور تتعلق بالمشاعر والانفعالات الشخصية، وهي أمور يستحيل على الاقتصاديين الوصول إليها على نحو مباشر. يستطيع عالم الطبيعة قياس الوزن أو الحجم، لكن الاقتصاديين يعجزون عن قياس قيم الناس تمام α مثلما يعجزون عن قياس ما ينتاب شخص α ما من مشاعر الحزن أو الفرحة أو الحب. ومن الحتمي أن يصير علم الاقتصاد α بالظواهر الطبيعية α .

وعلاوة على ذلك، أحدث منجزي α إلى جانب وليم ستانلي جيفونز وليون فالراس، ثورة في الفكر الاقتصادي تدعى تحليل المنفعة الحدية، ويظل هذا التحليل أحد ركائز علم الاقتصاد السائد اليوم. وفكرته هي أنه حين يقدم البشر على خياراتهم ويتاجرون، فإنهم يسعون للحصول على أي شيء من شأنه أن يلبي أكثر احتياجاتهم α . بعد ذلك يسعون لتلبية

الحاجة الأقل لحاجه ١. وبالمثل، إذا كان عليهم أن يتخلوا عن شيء ما، فسيختارون ٢. التخلي عن أي شيء يمنحهم أقل قدر من الإشباع، قبل التخلي عن الأشياء التي يقدرونها أكثر. بعبارة أخرى، البشر يختارون على أساس المنفعة الحدية التي تقدمها لهم الأشياء المختلفة ٣. نننا هذا المبدأ من أنتمهم ٤. على ٥. بعيد كيف يجري الناس صفقاتهم الاقتصادية وكيف تعمل الأسواق.

ومن المبادئ الرئيسية للاقتصاد النمساوي هي:

- القرارات الاقتصادية التي تنبع منها الظواهر الاقتصادية كافة هي قرارات شخصية في جوهرها وغير متوقعة.
- القيمة لا توجد في الأشياء، بل في عقول الأفراد الذين يقدرونها. تحدث التجارة وتظهر الأسعلاجيد ٦. لأن النليقي ٧. موم الأشياء على نحو مختلف. توجه الأسواق السلع نحو أكثر استخداماتها قيمة. الملكية الخاصة أمر ضروري لتحقيق أفضل النتائج.
- التدخل الحكومي، وأخطاء السياسة الاقتصادية، كالتضخم، تعيق عملية السوق بالغة التعقيد هنودائم ٨. تأتي بنتائج فاسدة. (خضر، 2013)

← مدرسة اقتصاديات جانب العرض: تعرف اقتصاديات جانب العرض أيضا باسم

"ريجانوميكس Reaganomics" نسبة للرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان Ronald

Reagan" الذي كان من أشد المتحمسين لهذا النوع من السياسات المستندة على تحفيز

جانب العرض الكلي كركيزة لحفز النشاط الاقتصادي، من ثم تهتم هذه السياسات

على تشجيع الاستثمار، وزيادة مستويات توريد السلع والخدمات، بغرض زيادة الإنتاج.

تشتمل اقتصاديات جانب العرض ثلاث ركائز، وهي: السياسة الضريبية، والسياسة التنظيمية، والسياسة النقدية. أما اقتصاديات جانب الطلب، فهي على النقيض من نهج اقتصاديات جانب العرض تركز على تحفيز جانب الطلب الكلي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه (وعلى رأسهم الكينزيون) أن ارتفاع الطلب الكلي يساهم في نمو الاقتصاد، فإذا كان هناك طلب كبير على المنتجات والخدمات التي تقدمها شركة ما، فإنها تستطيع التوسع وتوظيف المزيد من العمال، وبالتالي تحفيز الاقتصاد الكلي.

عمل الاقتصاديون المؤيدون للرئيس الأمريكي رونالد ريجان في ثمانينات القرن العشرين مدفوعين من الرئيس نفسه على إظهار أهمية اقتصاديات جانب العرض كبديل للنموذج الكينزي لإدارة الطلب الكلي الذي ساد طيلة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ووضع فريق المستشارين الاقتصاديين سياسات للتأثير على جانب العرض في الإقتصاد شملت:

- تصميم سياسة لسلسلة من التخفيضات الضريبية لغرض زيادة الحوافز لتشجيع

الاستثمار والادخار.

- تشجيع سياسة تحرير مؤسسات الأعمال من القيود بغرض تحرير الأرباح من التدخل

الحكومي.

نظريا فإن مثل هذه البرامج يمكن أن تحد من التضخم، وأن يتولد عنها ارتفاع في معدلات النمو بحيث إن إيرادات الحكومة تزداد بقدر كاف لتعويض النقص المترتب عن تخفيض المعدلات الضريبية. ركزت هذه السياسات على جانب العرض الكلي في إطار إعادة الاهتمام بقانون ساي الذي يشير إل أن العرض (الإنتاج) هو مصدر الطلب، من هنا ذهب اقتصاديو

جانب العرض إل أن الاقتصاد إن كان يعاني من وجود بطالة وطاقات معطلة وغير مستخدمة فإن الحل يكون من خلال زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إل زيادة الدخل ، ومن ثم خلق طلب مساو لهذه الزيادة في الإنتاج والدخل.

لتحقيق ذلك، يتعين التركيز على سياسة تنظيمية تتيح توفير الأمان والحرية التامة، وسياسة ضريبية تسعى إلى تحفيز الإستثمار والإنتاج من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأرباح. وحيث أن معظم النظريات الاقتصادية تقرر أن العرض يزداد وينخفض استجابة للتغيرات في إجمالي الإنفاق (الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإجمالي الطلب)، فإن دور السياسة المالية هو التأثير على إجمالي الإنفاق من خلال السياسة الضريبية والإنفاق الحكومي. كما تعمل السياسة النقدية من خلال التأثير على الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي من خلال التغيرات في سعر الفائدة.

تركز مدرسة اقتصاديات جانب العرض، كما يدل اسمها على جانب العرض. كانت حجة مؤيدي اقتصاديات جانب العرض في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين بسيطة وتتمثل في أن المشكلة الحقيقية ليست في جانب الطلب الكلي، بل في معدلات الضرائب المرتفعة واللوائح الصارمة التي قللت من الحافز على العمل والإدخار والاستثمار. فالمطلوب ليس حوافز للطلب، بل حوافز أفضل لتحفيز العرض. ومن ثم فإذا تم تخفيض الضرائب بما يساعد على زيادة مستويات الدخل المتاحة للإنفاق وبما يساهم في المزيد من الاستهلاك والإدخار وإذا تمكنت الشركات من الاحتفاظ بقدر أكبر من أرباحها وسعت الدولة إل تخفيض حجم وكلفة الأعباء التنظيمية على هذه الشركات، فسوف تستثمر

أكثر. بالتالي سيؤدي العرض الإضافي من العمالة والاستثمار، إل التوسع في المعروض من السلع والخدمات، مما سيقول من التضخم والبطالة في نفس الوقت.

يرى أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن الآثار المحفزة لسياسات جانب العرض من المرجح أن تكون كبيرة بدرجة تعوض الإنخفاض في المعدلات الضريبية، بل على العكس يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بالتوازي مع الزيادة المسجلة في مستويات الإنتاج. فعلى الرغم من أن معدلات الضرائب ستكون أقل، إلا أن المزيد من الأشخاص سيعملون ويكسبون دخل، وستكسب الشركات المزيد من الأرباح من خلال اتساع القواعد الضريبية (الأرباح والمبيعات والدخل)، مما يؤدي في المحصلة إلى زيادة الإيرادات الحكومية. (قندوز، 2021)

قائمة المراجع

1. Mehary, y. (2002). *A Short History of Economic Thought*. Groningen: University of Groningen.
2. ابراهيم علي، (31 05، 2021). مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 25, 09 2022، من ايجي برس: <https://www.egy-press.com/53675/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A>
3. ابراهيم كبه، (1970). *دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي*. بغداد: مطبعة الارشاد.
4. أسامة بشير الدباغ، (2004). *البطالة والتضخم*. الاردن: الأهلية للتوزيع والنشر.
5. اسماء جاسم محمد، (بلا تاريخ). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. قسم الاقتصاد.
6. البيلاوي، ح. (1995). *دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي*. القاهرة: دار الشروق.
7. *التحليل الاقتصادي*، (2021). يوليو. Consulté le 15 سبتمبر 2022، sur <https://www.injazatpapers.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/>
8. السامرائي، ه. ع. (1968). *النظرية الاقتصادية*. بغداد: مطبعة شفيق.
9. السديس، ع. ا. (s.d.). *تطور النظم الاقتصادية تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي باستخدام "نظرية" كوفاليفف*. السعودية.
10. الطريقي، ع. ا. (2009). *الاقتصاد الاسلامي*. الرياض: مطبعة سفير.
11. *المدارس الطبيعية*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 ديسمبر، 2022، من <https://cte.univ-chapterid=5579&setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21149>
12. النجار، س. (1973). *تاريخ الفكر الاقتصادي من التجار إلى نهاية التقليديين*. بيروت: دار النهضة العربية.
13. أمل حسين، (2016 مارس، 2016). ، 1 مارس 2016، علاقة علم الاقتصاد بمختلف العلوم الاخرى، 2022/9/29، تاريخ الاسترداد 2022 سبتمبر، 2022، من [https://egyresmag.com/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-](https://egyresmag.com/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%)

%D8%A8%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81-
 %D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-
 /%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE

14. إيمون باتلر ترجمة محمد فتحي خضر. (2013). المدرسة النمساوية في الاقتصاد. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

15. تاريخ الفكر الاقتصادي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2022 سبتمبر، 25. من
 &uact=8&cad=rja&=cd&source=web&esrc=s&q&rct=j&https://www.google.com/url?sa=t
 ved=2ahUKEwjO1N-
 &LqrD6AhVEgf0HHeSyA8cQFnoECBEQAQ
 url=https%3A%2F%2Fuomustansiriyah.edu.iq%2Fmedia%2Flectures%2F10%2F10_2016_03_0
 usg=AOvVaw2-ltPnpNBdBmlsTdzs5GV&9!10_44_04_AM.pptx

16. تاريخ الفكر الاقتصادي. (2021, 05 27). تاريخ الاسترداد 2022, 12 27. من جامعة السعيدة. [https://e-](https://e-learning.univ-saida.dz/mod/page/view.php?id=61981)
[learning.univ-saida.dz/mod/page/view.php?id=61981](https://e-learning.univ-saida.dz/mod/page/view.php?id=61981)

17. جعفر طالب احمد الخزعلي. (2017). تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر
 الحقب الزمنية. بغداد: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية .

18. جعفر، ص. (2020/2021). محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي. الجزائر: جامعة محمد خيضر
 بسكرة.

19. جهان ثروت، محمود أحمد صابر، و باباجور جيو كريس. (سبتمبر 2014). ماهو الاقتصاد الكينزي؟ التمويل
 والتنمية .

20. جون كينيث جالبريت. (2000). تاريخ الفكر الاقتصادي. الكويت: عالم المعرفة.

21. زليخة تفرقنيت، و فطيمة زعزع. (2019/2018). مطبوعة في اقتصاد المؤسسة. الجزائر: جامعة باتنة.

22. سعد بن حمدان اللحياياني. (1428 هـ). مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

23. سكيينة ب. (2014/2015). الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريري -دراسة تحليلية مقارنة في ظل
 النظريات الاقتصادية العالمية -طروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية. جامعة باتنة، الجزائر: كلية العلوم
 الاسلامية.

24. سناء رحمانى، و فتيحة ديلعي. (23 و 24 فيفري 2011). مبادئ الاقتصاد الاسلامي وخصائصه. الملتقى
 الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل. جامعة غرداية.

25. شاهد الياس، و حمزة بالي. (2016). تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة. مجلة الباحث في العلوم
 الانسانية والاجتماعية ، 145-135.

26. شطيبي ح. (2017/2018). محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2017/2018. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الاولى ل م د، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
27. شيلدز، ك. &، الحارس، ت. ع. (2016). أرسطو. موسوعة ستانفورد للفلسفة. 1-65،
28. صليحة جعفر. (2020/2019). الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية - أزمة 2008 نموذجا- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر بسكرة.
29. عبد الكريم أحمد قندوز. (سبتمبر، 2021). اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" : موجز سياسات، العدد 22، صندوق النقد العربي .
30. عقيل جاسم عبد الله.
31. فتح الدين بن أزواو. (2017/2016) محاضرات في النهضة الأوروبية. جامعة المسيلة. قسم التاريخ.
32. قصي الجابري. الكينزيون الجدد.
33. قومان، م. (2016، 1 24). نظرة على الفكر الاقتصادي في الحضارة الإغريقية sur Consulté le 10 28, 2022, بوست ن <https://www.noonpost.com/content/9935> :
34. كراوت، ر. &، الحلواني، ت. ن. (2017). افلاطون. موسوعة ستانفورد للفلسفة. 1-29،
35. محمد البغدادي. (27 ماي، 2021). مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 2022 سبتمبر، 26، من <https://mqaall.com/the-concept-of-the-history-of-economic-thought>
36. محمد ليب شقير. (1988). تاريخ الفكر الاقتصادي. القاهرة: دار النهضة للطبع والنشر.
37. مصابيح، ف. (2021/2022). محاضرات في الاقتصاد السياسي. الحقوق، الجزائر: جامعة سيدي بلعباس.
38. منذر قحف. (2001). السياسة الاقتصادية في اطار النظام الاسلامي. جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر.

الفهرس

الصفحة	العنوان
02	مقدمة
04	المحور الأول: مدخل لتاريخ الفكر الإقتصادي
04	1. مفهوم علم الإقتصاد
05	2. مفهوم الفكر الإقتصادي
06	3. أهمية دراسة الفكر الإقتصادي
07	4. بداية ظهور الأفكار الإقتصادية
09	5. عناصر الفكر الإقتصادي
11	6. علاقة تاريخ الفكر الإقتصادي بعلم الإقتصاد
13	المحور الثاني: الفكر الإقتصادي في العصور القديمة
13	1. الفكر الإقتصادي في الحضارات الشرقية
13	← الحضارة البابلية
15	← الحضارة المصرية القديمة
17	2. الفكر الإقتصادي في الحضارة اليونانية
27	3. الفكر الإقتصادي في الحضارة الرومانية
34	المحور الثالث: الفكر الإقتصادي في العصور الوسطى
34	1. الفكر الإقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط
43	2. الفكر الإقتصادي الإسلامي

60	المحور الرابع: الفكر الإقتصادي الأوروبي الحديث
60	1. المدرسة التجارية
72	2. المدرسة الطبيعية
79	3. المدرسة الكلاسيكية
87	4. المدرسة النيوكلاسيكية
92	5. الفكر الإقتصادي الاشتراكي
110	6. المدرسة الكينزية
119	المحور الخامس: الفكر الإقتصادي المعاصر
119	1. الكينزيون الجدد والكينزيون ما بعد الكينزية
121	2. الفكر النيوليبرالي
122	← المدرسة النقدية
124	← المدرسة النمساوية
126	← مدرسة إقتصاديات جانب العرض
130	قائمة المراجع
133	الفهرس